تقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر

الانتخابات والتعيينات

١. عقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر لمنظمة العمل الدولية في أديس أبابا، إثيوبيا، من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

٢. وقامت ممثلة حكومة زمبابوي، بالنيابة عن مجموعة الحكومات، بتقديم ترشيح لمنصب رئيس الاجتماع الإقليمي، وانتخب الاجتماع بالإجماع معالي السيد عبد الفتاح عبد الله حسن، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، لهذا المنصب. كما انتخب الاجتماع بالإجماع السيد غريغوار أوونا (الكاميرون) نائباً للرئيس من مجموعة الحكومات والسيدة جاكلين موغو (كينيا) نائباً للرئيس من مجموعة أصحاب العمل والسيد مودي غيرو (السنغال) نائباً للرئيس من مجموعة العمال.

٣. وعملاً *بالقواعد للاجتماعات الإقليمية، ٢٠٠٨*، عيّن الاجتماع أعضاء لجنة أوراق الاعتماد التابعة له كالآتي: السيد م. خياط (حكومة، الجزائر) والسيد أ. ك. مليموكا (أصحاب العمل، جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد ج. نكيواني (العمال، زمبابوي).

٤. وأنشأ الاجتماع لجنة صياغة لإعداد استنتاجات الاجتماع. وضمت هذه اللجنة خمسة ممثلين عن الحكومات وخمسة ممثلين عن أصحاب العمل وخمسة ممثلين عن العمال، وهم:

ممثلو الحكومات:	مصر، غابون، ملاوي، نيجيريا، جمهورية تنزانيا المتحدة؛
ممثلو أصحاب العمل:	السيدة ج. موغو (كينيا)، السيد ص. إ. لادويو (كوت ديفوار)، السيدة ف. فالا (جنوب أفريقيا)، السيدة ف. أواسي (غابون)، السيد خ. الغرياني (تونس)؛
ممثلو العمال:	السيد م. غيرو (السنغال)، السيد غ. موتشا (بوتسوانا)، السيد ب. نيتشالينتشالي (جنوب أفريقيا)، السيدة ث. لحرش (المغرب)، السيدة أ. م. أنيالا ألاغان (توغو).

٥. علق الاجتماع العمل ببعض أحكام *القواعد للاجتماعات الإقليمية، ٢٠٠٨*، عملاً بالمادة ٨ من *القواعد*.[١]

[١] جرى تعليق العمل بالمادة ١١ من *القواعد* فيما يتعلق بسير أعمال لجنة صياغة استنتاجات الاجتماع، بغية السماح لها بالقيام بمهامها على نحو فعال واتخاذ القرار بشأن أساليبها. كما جرى تعليق العمل بالمادة ١٠ بشأن حق التحدث أمام الاجتماع فيما يتعلق بتنظيم الحوار رفيع المستوى بشأن "العمل اللائق في أفريقيا في سياق ما بعد عام ٢٠١٥: الحقوق والحوار الاجتماعي من أجل نمو شامل ومستدام"، والمناقشات الخاصة في الجلسة العامة والجلسة الخاصة بشأن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية في أفريقيا، بغية السماح بمزيد من المرونة في تنظيم أعمالها.

الكلمات الافتتاحية

٦. رحب رئيس الاجتماع الإقليمي بالوفود الثلاثية الحاضرة في الاجتماع وفي أديس أبابا. وشكر الحاضرين على انتخابه رئيساً للاجتماع. وقال إنه سبق أن استضافت إثيوبيا الاجتماعين الإقليميين الأفريقيين العاشر والحادي عشر في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ على التوالي. وتفتخر بالتالي باستضافة الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر. ويأتي هذا الاجتماع الإقليمي بعيد انعقاد مؤتمر تمويل التنمية، الذي استضافته إثيوبيا أيضاً وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوضع العمل اللائق ضمن تلك الأهداف. وقد سلطت هذه المستجدات الضوء على مركزية الحوار الاجتماعي واعتبرته من أولى الأولويات الداعمة لكافة الأولويات الإنمائية.

٧. لقد حققت البلدان الأفريقية معدلات نمو اقتصادي عالية خلال العقد المنصرم، على الرغم من استمرار الفقر والبطالة. وكانت إثيوبيا من بين البلدان الأفريقية التي توصلت إلى معدلات النمو العالية هذه. وبغية التصدي للتحدي المتمثل في استمرار الفقر، وضعت الحكومة في عام ٢٠١٥ الخطة الثانية للنمو والتحول، الرامية إلى استحداث النمو الاقتصادي المستدام والشمولي والغني بفرص العمل. ومن الممكن تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة من خلال التركيز على تحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

٨. وبغية تحقيق أهداف الخطة الثانية للنمو والتحول، لا بد من تعزيز الروابط الأمامية والخلفية القائمة بين الزراعة والصناعة وتعزيز الصادرات والتحول الهيكلي للقطاع الإنتاجي وتطوير البنية التحتية واستثمار رأس المال البشري ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن مناقشات واستنتاجات هذا الاجتماع الإقليمي أن تمهد الطريق أمام تواجد منظمة العمل الدولية في أفريقيا في المستقبل. وإثيوبيا ممتنة للمساهمة الكبيرة التي تقوم بها منظمة العمل الدولية من أجل تنمية أفريقيا.

٩. ورحب المدير العام لمكتب العمل الدولي بالوفود الحاضرة في الاجتماع الإقليمي. وأشار إلى إنّ الاجتماع يأتي في وقت حاسم مع اعتماد برنامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ وتزامنه مع الاجتماع الإقليمي للمؤتمر المعني بتغير المناخ في باريس. كما شكر رئيس جمهورية إثيوبيا على تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في تموز/ يوليه ٢٠١٥ وعلى استضافته السخية للمكتب الإقليمي الأفريقي لمنظمة العمل الدولية خلال السنوات العشر الماضية. وللتقرير الذي يقدمه المدير العام إلى الاجتماع بعنوان *نحو تنمية شاملة ومستدامة في أفريقيا بتوفير العمل اللائق*، غرضٌ مباشر يتمثل في تقييم الخبرة المكتسبة من برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، الذي اعتمده الاجتماع الإقليمي الحادي عشر في عام ٢٠٠٧، وفي التماس الإرشاد من الهيئات المكونة لتحديد السبيل المستقبلي وتخطيط النشاط الذي ستضطلع به منظمة العمل الدولية والذي سيفضي إلى الاجتماع الإقليمي المقبل المزمع عقده في عام ٢٠١٩ - العام الذي تحتفل فيه المنظمة بمئويتها.

١٠. ولقد أحرز تقدم يعتد به: ففي المتوسط، يتمتع السكان في أفريقيا بمداخيل أعلى بنسبة ١٥ في المائة مما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٧؛ تراجع الفقر المدقع بنسبة ١٢ في المائة منذ عام ١٩٩٩؛ تنامت الطبقة المتوسطة في أفريقيا بنسبة النصف تقريباً، في حين ازداد مستوى تحصيل التعليم الثانوي بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠. والتكنولوجيا تفعل فعلها: فقد تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت في فترة لا تتعدى ثلاث سنوات؛ وكان استحداث المنشآت أكثر دينامية في أفريقيا من غيرها من الأقاليم. وأتت كل هذه العوامل لتدعم عقداً من النمو المطرد في أفريقيا، ٤,٥ في المائة في المتوسط، وتمكنت القارة من اجتياز الأزمة المالية العالمية وأزمة الوظائف على نحو أفضل من أي إقليم آخر. وعلى الرغم من هذا التقدم الجيد، لم تقسَم عوائد الدينامية الاقتصادية الفعلية على نحو متساوٍ، مع وجود عدد كبير جداً من المواطنين الأفارقة الذين يستفيدون قليلاً جداً، هذا إن استفادوا؛ وأداء النمو الذي شهدته أفريقيا مؤخراً، على قدر ما هو مبهر، إلا أنه لم يولّد ما يكفي من فرص العمل اللائق. والعائد الكبير من التنمية المحتملة في صفوف الشباب الأفريقي يعني أنه من الآن ولغاية عام ٢٠٣٠، سيكون على الأقل شخص واحد من أصل كل ثلاثة أشخاص جدد داخلين إلى سوق العمل، أفريقياً. وكان يقابل هذا العدد، قبل خمسة وعشرين عاماً، شخص واحدً لكل ستة أشخاص. وقامت ٥١ دولة عضواً من أصل ٥٤ دولة عضواً في الإقليم بإدماج العمل اللائق في استراتيجيات التنمية الوطنية، جاعلة بالتالي من برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية برنامجاً لأفريقيا.

١١. وبيّن اعتماد قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، ما تحقق من التزامات ببرنامج العمل اللائق يعتد بها على المستويين الإقليمي والعالمي. ودعت خطة العمل منظمة العمل الدولية إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء ضمن برنامج أولويات من خمس سنوات لإطلاق برنامج القارة الطموح لعام ٢٠٦٣ على فترة ٥٠

سنة، والذي يولي الأولوية لتحقيق الازدهار في أفريقيا، استناداً إلى النمو الشامل والتنمية المستدامة المحققين من خلال العمل اللائق. واعتمدت أفريقيا عموماً موقفاً مشتركاً بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبالتالي لعبت دوراً مهماً في ضمان أن يكون العمل اللائق في صميم الوثيقة الختامية المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وتهدف الغاية ٨ من هذه الوثيقة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الكثير من الإحالات الإضافية إلى برنامج العمل اللائق.

١٢. ويشكل نقص الموارد وانعدام القدرات الإدارية والتقنية وعدم وجود هدف مشترك ثلاثة مخاطر تحول دون تحقيق أهداف العمل اللائق، التي حُددت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد المحلية والدولية لتعزيز احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وينبغي إيلاء المزيد من الأهمية للحوار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق وحدة الهدف. ويسلط المدير العام الضوء على الحدث البارز المتمثل في منح جائزة نوبل للسلام لعمال وأصحاب عمل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

١٣. وتستهدف استراتيجية منظمة العمل الدولية تزويد أفريقيا بالدعم المؤسسي الذي تحتاجه لتحقيق هدف النمو الشامل من خلال العمل اللائق. وفي هذا الصدد، تشكل الشراكات مع المؤسسات الأفريقية مثل الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، أمراً حاسماً بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. وسيتزامن الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر مع الذكرى المئوية للمنظمة، التي خططت منظمة العمل الدولية لربطها بعملية تفكير كبيرة ومعمقة بشأن "مستقبل العمل"، حيث ستبلغ ذروتها في الدورة ١٠٨ (٢٠١٩) لمؤتمر العمل الدولي. وسيوجه المدير العام خطاباً إلى جميع الدول الأعضاء لحثها على إجراء حوارات وطنية بشأن مستقبل العمل بمشاركة ثلاثية كاملة في عام ٢٠١٦. وستقدم نتائجها إلى لجنة عالمية رفيعة المستوى من المزمع إنشاؤها في عام ٢٠١٧، حيث ستقدم بدورها تقريراً إلى مؤتمر المئوية. والغرض من ذلك هو إعداد وتزويد منظمة العمل الدولية بما يلزم للوفاء بولايتها في تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل ظروف تتسم بتحولات عميقة وسريعة في عالم العمل، نظراً إلى أنها ستنتقل إلى مئويتها الثانية. ومن الضروري إسماع صوت أفريقيا في هذه العملية.

١٤. وأعربت نائبة رئيس الاجتماع من مجموعة أصحاب العمل عن شكرها لمجموعة أصحاب العمل على انتخابها، ولحكومة إثيوبيا وشعبها على حسن ضيافتهم. وقد أبدت مجموعتها تأييداً لأي تعاون مثمر بين أصحاب العمل والعمال من أجل تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ تنفيذاً أفضل. والاجتماع الإقليمي الثالث عشر هو الأول الذي يقيّم التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٧ ويستعرضه، بهدف توثيق الأنشطة القادمة للمنظمة في الإقليم. وسلّط متحدثون آخرون الضوء على المعدل القوي للنمو الاقتصادي في أفريقيا، وتمثل التحدي في الحفاظ على هذا المسار وجعله شاملاً. ويشكل برنامج العمل اللائق في أفريقيا مكوناً رئيسياً لأهداف التنمية المستدامة. واستناداً إلى عدد من الدراسات التي أجراها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات، شددت المتحدثة على الميزة التنافسية لأفريقيا في القطاع الزراعي. وينبغي توظيف استثمارات في هذا القطاع من أجل المساعدة على معالجة بطالة الشباب وقضايا الهجرة والحفاظ على السلم. واعتبرت البطالة وأوجه العجز في العمل اللائق الأسباب الجذرية الرئيسية للهجرة في أفريقيا.

١٥. وشملت المجالات المهمة الأخرى للاستثمار الصناعات الزراعية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتمويل بالغ الصغر والبنية التحتية والمهارات والتدريب والحوار الاجتماعي. وينبغي إيلاء الاهتمام لرؤية لرئيس مصرف التنمية الأفريقي المتمثلة في تحويل الزراعة في أفريقيا من أجل استغلال إمكاناتها استغلالاً كاملاً لخلق فرص العمل في أفريقيا. وكجزء من ذلك، ينبغي وضع إطار تنظيمي من شأنه تسهيل تهيئة بيئة مستدامة لاستحداث فرص العمل. ويعاني التكامل الإقليمي من ضعف البنى التحتية. ومن شأن إقامة ترابط سريع وزيادته أن يشجع كثيراً تعزيز التكامل الإقليمي. وأخيراً، أكدت نائبة رئيس الاجتماع أن العمال وأصحاب العمل بجمعهم عدد من المصالح المشتركة في إطار برنامج التنمية الوطنية، وأن عليهم، من ثم، أن يبذلوا جهداً متضافراً في سياق منتدى الشركاء الاجتماعيين.

١٦. وأعرب نائب رئيس الاجتماع من مجموعة العمال عن إيمان مجموعته برؤية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة استناداً إلى الإمكانات الهائلة لأفريقيا من حيث الموارد الطبيعية. وقد حققت أفريقيا معدل نمو اقتصادي بلغ نسبة ٥ في المائة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، ما فتئت القارة تواجه تحديات عديدة قبل أن تتمكن من تحرير إمكاناتها التنموية الكاملة. ويستحوذ قطاع التصنيع على ٦ في المائة من فرص الاستخدام، ولم

تستحدث المصانع ما يكفي من فرص العمل اللائق وانخفضت نسبة التصنيع في أفريقيا من ١٢ إلى ١١ في المائة عموماً.

١٧. وبغية الخروج من هذه الدوامة السلبية، تحتاج أفريقيا إلى تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا وأهداف التنمية المستدامة وبرنامج عام ٢٠٦٣. ومن شأن ذلك أن يساعد القارة إلى حد كبير على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويرتدي الحوار الاجتماعي أهمية قصوى من أجل تحقيق هذه الغاية. ومن المؤسف أن العديد من البلدان في الإقليم لم تمارس الحوار الاجتماعي ممارسة تامة وأخلّت بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ولا سيما اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

كلمة خاصة يلقيها فخامة الدكتور مولاتو تيشومي، رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

١٨. رحب فخامة السيد مولاتو تيشومي، رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بجميع الضيوف الوافدين إلى إثيوبيا، قائلاً إنّ استضافة الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر كمنصة للمناقشة والحوار لهو شرف وامتياز. والبنود المدرجة في جدول الأعمال، بما فيها المسائل المتعلقة بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم وعمالة الشباب، تتسم بأهمية كبرى بالنسبة إلى أفريقيا. ففي قارة يشكل فيها العاملون الفقراء نسبة كبيرة، يعيش عدد كبير منهم بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، من شأن العمل اللائق أن يسهم إسهاماً يعتد به في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وينبغي للأطراف كافة أن تلتزم بتنفيذ الاستنتاجات المزمع اعتمادها في الاجتماع الإقليمي، وأن تدعم النتائج المتمخضة عن اجتماعات أخرى عُقدت مؤخراً في إثيوبيا، بما فيها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية، الذي انعقد في تموز/ يوليه ٢٠١٥، وإعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا. وينبغي للنمو في أفريقيا، الذي كان مرتفعاً في المتوسط، أن يترجَم إلى وظائف مجدية وأن يعزز التحول الاجتماعي مع إيلاء الاعتبار الواجب للحماية البيئية. وترسي التنمية المستدامة أساس التنمية الدائمة. وعلى ضوء ذلك، يبقى من الحيوي أن توضع آليات لحماية المستضعفين وأن يكون الإنفاق العام مجدياً وأن تبذَل الجهود لصالح أفريقيا من أجل توفير التمويل المناسب لشبابها. ومن شأن ذلك أن يسهم إيجابياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٩. لقد حققت إثيوبيا إنجازات مهمة في سعيها إلى قطع أوصال البطالة والحد من الفقر وتحويل الاقتصاد. وتعلق الحكومة أهمية خاصة على سياسات العمالة. وقد جرى إعداد وثائق إرشادية بشأن السياسة الاستراتيجية. وتضم هذه الاستراتيجيات خطة التنمية السريعة والمستدامة للقضاء على الفقر للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وخطة إثيوبيا الخمسية للنمو والتحول للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ والتي ترمي إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن الخطة الجديدة للنمو والتحول (الخطة ٢) أن ترشد الخطط الإنمائية المستقبلية القائمة إلى حد كبير على الخبرة المكتسبة من الخطة الأولى للنمو والتحول، مع تركيز واضح على ضمان أن تصبح إثيوبيا بلداً متوسط الدخل. وتشمل أولويات الحكومة العمل اللائق والتخفيف من حدة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية والنشاط المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل وتعزيز الحقوق والحوار الاجتماعي. وتتسم الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمة العمل الدولية بطابع إيجابي كبير. وتقدم المنظمة إرشادات قيّمة في مجال القضاء على الفقر وتعزيز العمل اللائق من خلال عدد من المشاريع الناجحة الجارية في البلاد.

حوار رفيع المستوى: العمل اللائق في أفريقيا في سياق ما بعد عام ٢٠١٥: الحقوق والحوار الاجتماعي من أجل نمو شامل ومستدام

٢٠. أجرى الاجتماع حواراً رفيع المستوى بشأن "العمل اللائق في أفريقيا في سياق ما بعد عام ٢٠١٥: الحقوق والحوار الاجتماعي من أجل نمو شامل ومستدام". وأدارت هذا الحوار مجموعة من المشاركين ترأسها رئيس الاجتماع، معالي السيد عبد الفتاح عبدالله حسن، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وقام بإدارتها السيد موسى عمرو، مدير، قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي في مكتب العمل الدولي. وضمت مجموعة المشاركين الأشخاص التالية أسماؤهم:

- السيد غاي رايدر، المدير العام لمكتب العمل الدولي؛
- الدكتور مصطفى صديقي كالوكو، مفوض الشؤون الاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- السيد كارلوس لوبيس، المدير التنفيذي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة؛
- معالي السيد ويلي ماكياشي، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستخدام والعمل والحماية الاجتماعية، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- معالي السيد منصور سي، وزير العمل والحوار الاجتماعي والمنظمات المهنية والعلاقات مع المؤسسات، السنغال؛
- السيدة ليندا كروميونغ، الأمينة العامة، المنظمة الدولية لأصحاب العمل؛
- السيد فرانسيس أتوالي، الأمين العام، المنظمة المركزية لنقابات العمال.

٢١. وقال السيد لوبيس إن الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي تضاعف ثلاث مرات على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، غير أنّ المساواة لم تواكب هذا النمو. وأفريقيا في حاجة إلى نمو تحويلي يجعل المجتمع أكثر شمولاً ويحد من الفقر. وفي حين أن ستة من البلدان العشرة الأسرع نمواً في العالم توجد في القارة الأفريقية، فمن المؤسف أن ستة من الدول العشر التي تعاني من أكبر درجة من انعدام المساواة من حيث توزيع منافع النمو، توجد أيضاً في أفريقيا، علماً أنّ انعدام المساواة في تزايد في العديد من بلدانها. ولم تسمح الهياكل الاقتصادية للنمو بأن يعود بالفائدة على الأغلبية. وتعتمد القارة إلى حد كبير على السلع الأولية والموارد الطبيعية. وتشكل الصناعات الاستخراجية معظم الصادرات، وقد استوعبت واحد في المائة من العمالة المنظمة، في حين أنها تمثل ٨٥ في المائة من الصادرات. وتحتاج أفريقيا إلى استحداث فرص العمل في قطاع الصناعة والتصنيع والاستفادة من المكسب الشبابي. وقد بلغ عدد سكانها بالفعل مليار نسمة، ومن المتوقع أن يزداد إلى مليارين بحلول عام ٢٠٥٠. ومن شأن ذلك أن يجعل منها القارة التي تتمتع بأكبر قوة عاملة. وتعمل الغالبية الكبرى من العمال في القطاع الزراعي الذي يعاني من انخفاض الإنتاجية. ويتجه الشباب حالياً إلى العمل في قطاع الخدمات، والاقتصاد غير المنظم آخذ في النمو وهناك افتقار لفرص التصنيع. ويظل الرابط بين قطاعي الصناعة والزراعة ضعيفاً في معظم البلدان. وبغية المضي قدماً، لا بد لأفريقيا من أن تحوّل الاقتصاد من الوضع الحالي حيث يعتمد استحداث النمو على الاستهلاك. وتعطي الطرق والجسور والمطارات والمراكز التجارية التي أنشئت حديثاً انطباعاً خاطئاً بأن القارة آخذة في النمو. وثمة حاجة إلى خطة شاملة ومتكاملة لأفريقيا، مع المزيد من التركيز على القيمة المضافة والصناعة التحويلية والتصنيع. وهناك افتقار للمعلومات المتعلقة بسوق العمل في أفريقيا، حيث أجريت قرابة ٥٠ في المائة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالقوى العاملة منذ مدة تزيد على عشر سنوات، مما يطرح تحديات أمام عملية صنع السياسات. وهناك حاجة إلى النمو التحويلي من أجل الحد من انعدام المساواة والفقر وتوليد فرص الاستخدام. وقد مضى وقت الإشادة بالإمكانات ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة.

٢٢. وقال الدكتور مصطفى صديقي كالوكو إنّ العمل اللائق يشكل أولوية بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وينشط ٩٠ في المائة من العمال في أفريقيا في القطاعات غير المنظمة والقطاعات الريفية، التي تتألف أساساً من النساء والشباب. وبالتالي، تشكل قضايا المساواة بين الجنسين، لا سيما تمكين المرأة، أولوية لدى الاتحاد الأفريقي. وفي الواقع، اعتمد الاتحاد الأفريقي هذا الموضوع في عام ٢٠١٥، وذلك بهدف معالجة الاختلالات في مجال العمالة. وينبغي معالجة قضايا العمالة معالجة متكاملة وشمولية. وسبق برنامج ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي المشترك أهداف التنمية المستدامة، ولكنهما توافقا معها. ولم يكن هذان البرنامجان الجديدان المعتمدان مؤخراً جديدين بالنسبة إلى أفريقيا لأنهما يعودان إلى خطة عمل لاغوس والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل واغادوغو لعام ٢٠١٤ وواغادوغو +١٠. وقد أديا إلى تغيير الواقع مع التركيز على تعميم الفوائد على نطاق واسع بين السكان. والنمو بدون ملكية لا يمكن استدامته. تحتاج أفريقيا على وجه الإلحاح إلى تنمية شاملة ومستدامة. وقد أبدى الاتحاد الأفريقي استعداده للعمل مع الشركاء التقليديين، من قبيل منظمة العمل الدولية، والاستفادة من كفاءاتها في تنفيذ هذين البرنامجين.

٢٣. وقال السيد ويلي ماكياشي إن معظم الحكومات تبذل جهوداً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فجمهورية الكونغو الديمقراطية وضعت خطة استراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن برنامج وطني لتدريب اليد العاملة. وثمة حاجة إلى استحداث آلية فعالة لإصدار إحصاءات وطنية ووضع مؤشرات التنمية. وأضاف أن حكومته دعت منظمة العمل الدولية إلى توفير المساعدة التقنية واللوجستية لتنفيذ الخطة وتحقيق النتائج. كما أن ثمة حاجة إلى دعم لبناء القدرات المؤسسية لإصدار معلومات سوق العمل ولبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين على تنفيذ البرنامج. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الدعم للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بتحليل وضع العمالة وتنفيذ اتفاقيات العمل الدولية. وينبغي أن يقترن ذلك بالتوعية، لا سيما فيما يتعلق بشركاء التنمية الدوليين، من أجل وضع العمالة في صميم استراتيجياتهم وجعل العمل اللائق واقعاً ملموساً. ولم يشدد بعض شركاء التنمية الدوليين بما يكفي على قضايا العمالة.

٢٤. وقال السيد منصور سي إن السنغال نشر مؤخراً بيانات جديدة عن العمالة، كشفت عن معدل بطالة يبلغ ١٣ في المائة، مع وجود ٢٨ في المائة من السكان المصنفين على أنهم غير نشطين، ومليوني عامل في القطاع غير المنظم. وينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات فعالة وشاملة تستهدف البطالة وتحد من الهشاشة. ويشكل الحوار الاجتماعي أداة رئيسية في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، وينبغي أن يكون في صلب الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الإصلاحات بعيدة المدى والتنمية المستدامة. وينبغي تقديم المساعدة للعمال في الاقتصاد غير المنظم لمساعدتهم على الانتقال إلى القطاع المنظم. وأولت حكومة السنغال العناية للمطالب المشروعة للعمال في البلاد. وستستمر عمليات التصدي للتحديات من خلال الحوار.

٢٥. وقالت السيدة ليندا كروميونغ إنّ وجود شركاء اجتماعيين أقوياء يبدأ بوجود حكومة قوية، ولوائح جيدة توفر أساساً للحوار والشفافية والقدرة على التنبؤ. وتشكل قضايا العرض والطلب عوامل بالغة الأهمية من أجل إقامة حوار اجتماعي فعال على المستويين الوطني والدولي. وعلى جانب الطلب، تحتاج الحكومات إلى أن تعترف بأهمية قطاع الأعمال كمحرك للنمو وتقر بالدور المهم للقطاع الخاص كمحرك رئيسي لاستحداث فرص العمل. ولا بد من تهيئة بيئة مؤاتية، إلى جانب إدراك الأهمية التي تكتسيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وروح تنظيم المشاريع. ومن الضروري أيضاً إعداد نظام تعليمي جيد لدعم التنمية. وينبغي للبلدان أن تحدد مزاياها النسبية، وأن تدعم القطاعات التي تستحدث فرص العمل. وينبغي أن ينصب التركيز على الانتقال من اقتصادات غير منظمة إلى اقتصادات منظمة، تؤدي فيها النساء والشباب دوراً رائداً.

٢٦. وعلى جانب العرض، أشارت السيدة كروميونغ إلى معالجة عدم تناسق المهارات، وتحسين التدريب المهني وتحسين المهارات الأساسية وتكنولوجيا المعلومات ومهارات الاتصال والمهارات اللغوية، فضلاً عن التعلم على العمل في عالم افتراضي. وينبغي أن يستمر التعليم والتدريب على مدى الحياة، بما في ذلك في مكان العمل. وهناك حاجة إلى التركيز على الفئات المحرومة، بما في ذلك العمال المعوقون. ودعت السيدة كروميونغ إلى وضع سياسات عمل مرنة وإرساء خدمات جيدة للتوظيف العام وتوفير المشورة بشأن المسار المهني. ويشكل الحوار الاجتماعي أمراً أساسياً بغية تحقيق هذه الأهداف، وكذلك لتهيئة بيئة مؤاتية للأعمال.

٢٧. وشدد السيد فرانسيس أتوالي على الدور الحاسم للحوار الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية. وكلما افتقر الحوار إلى الفعالية، كلما عانت البلدان من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، لا سيما في مجال الإدارة السديدة. وينبغي للبلدان التي تحتاج إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي أن تتبنى الحوار الاجتماعي لمعالجة مشاكلها. وأفريقيا غنية بمواردها، ولكن افتقارها إلى حوار اجتماعي فعال خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما جعل الشبان والشابات يعتقدون أن الحياة أفضل عبر البحر الأبيض المتوسط. وينبغي للحكومات أن تقبل الحركات النقابية، وأن تعمل عن كثب مع الشركاء الاجتماعيين الذين يوفرون توازناً سياسياً واجتماعياً. وقد تحققت الحرية والاستقلال في أفريقيا من خلال الحركة النقابية. وفي البلدان التي تتسم بوجود حوار اجتماعي جيد، مثل كينيا، تتعاون الحكومات مع الشركاء الاجتماعيين، حيث أسفر ذلك عن تقديم حلول لمواجهة تحديات التنمية الوطنية. وشدد السيد أتوالي على ضرورة عدم فرض خطط اقتصادية على أفريقيا من خارج القارة وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها منظمة العمل الدولية لاعتماد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٨.

٢٨. ولاحظ المدير العام عدم وجود أي خلاف بين المشاركين، ولكنه أشار إلى ضرورة القيام بتشخيص توافقي للقضايا المطروحة أمام أفريقيا وتحقيق تقارب فيما يتصل بالمجالات التي تحتاج إلى تغيير. ولدى رده على النقاط التي أثارها السيد لوبيس فيما يتعلق بخبرة أفريقيا بخصوص النمو، شبه المدير العام ذلك برحلة على متن قطار قطع مسافات طويلة ولكنه انحرف عن مساره مع احتمال تحطمه. وقد اقترن نمط النمو بمستويات عالية من عدم المساواة: لم يسافر الجميع على متن القطار ولم يكن جامعاً. بالإضافة إلى ذلك، شكلت السلع الأساسية وقود القطار، وهو وقود يشرف على نهايته، مما يضع مسار النمو في أفريقيا في وضع هش. ولم

تكن هذه العملية مرضية ولا مستدامة. بيد أن ثمة توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تغيير الواقع. وهناك إجماع على التشديد والتركيز على التصنيع والاقتصاد الريفي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحماية الاجتماعية وتنمية المهارات والحوار الاجتماعي والانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. وقد واجه هذا التحول عدداً من التحديات، منها:

- للنموذج الحالي جذور عميقة، ولكنه لا يقدم منافع رئيسية إلا لمجموعة محدودة من السكان؛
- الاقتصاد العالمي آخذ في التغير ولا بد من إعادة النظر في موضع أفريقيا في إطار هذا التحول الجاري؛
- كيف يمكن الحصول على الموارد اللازمة؟
- ضعف أسواق العمل والمؤسسات؛
- الطاقة.

٢٩. وقال إن طلبات الحصول على دعم منظمة العمل الدولية ليست بجديدة، وهي مبررة تماماً. ودعوة السيد أنتوالي إلى تهيئة وضع مستلهماً ومملوكاً من أفريقيا، أمر مهم وينبغي مراعاته. وقد أقامت منظمة العمل الدولية شراكات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بشأن الهجرة وعمالة الشباب. وهناك حاجة إلى تعزيز هذه الشراكة.

٣٠. وسلط مدير الجلسة الضوء على ضرورة أن تتملك أفريقيا أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والقاري، مشدداً مرة أخرى على ضرورة تغيير النموذج الاقتصادي.

٣١. واتفق ممثل حكومة ملاوي (وزير العمل والشباب وتنمية القوى العاملة) مع كافة المتحدثين على دعم برنامج عام ٢٠٣٠، وهو عبارة عن خطة طموحة ذات ١٧ هدفاً. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف استثماراً في الموارد. علماً بأنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تطلبّ الموارد، ولكن تحقيق الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفاً والمنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يتطلب مبالغ طائلة لا يمكن للحكومات جمعها بمفردها. لذا من المهم إقامة شراكات، من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تتسم المشاورات المكثفة والحوار الاجتماعي بالأهمية عند وضع خطط التنمية الوطنية وتنفيذها. وتشمل أهداف التنمية المستدامة عناصر واسعة ترتبط بالعمل اللائق ومن الضروري الحصول على دعم منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والشركاء.

٣٢. وذكر ممثل حكومة زمبابوي (وزير الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية) أنّ الاجتماع الإقليمي ينعقد في مرحلة حاسمة، بعيد اعتماد برنامج عام ٢٠٣٠ واعتماد برنامج عام ٢٠٦٣ مؤخراً. ويطرح البرنامج المتين لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أفريقيا مساراً مثيراً للتحديات أمام الهيئات المكونة الثلاثية. ولا بد من الإشادة بالجهود التي يبذلها المدير العام والمكاتب الإقليمية كافة في السعي إلى اعتماد الغاية ٨ من أهداف التنمية المستدامة، التي كانت في صميم الإطار الإنمائي، واجتثاث الفقر وتقوية السلام العالمي وتعزيز النمو المستدام. وفي إشارة إلى ديباجة دستور منظمة العمل الدولية، قالت الممثلة إنّ "لا سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية". غير أنّ العدالة الاجتماعية تتطلب تماسكاً اجتماعياً: على الهيئات المكونة الثلاثية أن تعمل على نحو وثيق مع وكالات وشركاء الأمم المتحدة، بحيث لا يبقى الحوار والحقوق مجرد مثاليات.

٣٣. وهنأ ممثل الجامعة العربية الرئيس والفريق على تسهيل المناقشة رفيعة المستوى. وموضوع المناقشة مهم بالنسبة لأفريقيا، علماً أنّ الدول العربية تواجه المشاكل نفسها. ويتسم برنامج عام ٢٠٣٠، ولاسيما الأهداف ١ و٧ و٨ من أهداف التنمية المستدامة بأهمية بالغة. وتضطلع منظمة العمل الدولية بدور مهم في أفريقيا حيث يشكل الشباب نسبة عالية جداً من السكان. وتوجه ممثل الجامعة العربية بسؤال إلى المدير العام لمعرفة ما إذا كانت منظمة العمل الدولية قد قامت باستعراض لهذه المسألة وكيف ستقوم بتلبية التوقعات في أفريقيا.

٣٤. وأشار مندوب حكومة الجزائر إلى أهمية الحوار الاجتماعي في تحقيق نتائج ملموسة وإلى ضرورة وضع آليات رصد وتقييم لاستخلاص الدروس من التجارب والإنجازات. ويشكل التدريب المتواصل مجالاً آخر ينبغي إيلاء الانتباه له. وذكر أنّ الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر يقدم منتدى دولياً لتقاسم الخبرات القطرية في كافة أرجاء الإقليم.

٣٥. وقال مندوب العمال من الكاميرون إنه ينبغي إقامة حوار اجتماعي لمعالجة مسألة مصدر العمل. ولا يمكن اعتبار شخص ما عاملاً، ما لم يبلغ عتبة بعينها. فقطاع الحراجة، على سبيل المثال، يواجه مشاكل خاصة ويعاني من تدنٍ كبير في الأجور. لذا ينبغي اللجوء إلى الحوار الاجتماعي لضمان التوصل إلى توافق وطني داخلي.

٣٦. واقترح مستشار العمال من السنغال إعادة النظر في خطة لاغوس من أجل دراسة مختلف جوانب الحوار الاجتماعي. وتساءل عما يمكن أن يكون دور الشركاء الاجتماعيين على المستوى الدولي، نظراً إلى أنّ الدول تفرض خططها الإنمائية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وذكر أنّ الحوار الاجتماعي قيد الإجراء وأنّ الشركاء الاجتماعيين يبذلون جهودهم لجعله ناجعاً. وأشار إلى ضرورة إرساء أطر متفق عليها من أجل تسهيل الحوار.

٣٧. وشدد مندوب عمال المغرب على أهمية الحوار الاجتماعي في أفريقيا لتحقيق أهداف العمال وأهداف المقاولات. هذا المعطى حقق نتائج رائعة في مختلف المحطات، لهذا يتوجب على جميع المؤسسات الدولية والوطنية دعمه لبلوغ الأهداف التي تحققت في قارات أخرى. وفي موضوع بناء التنمية وتمويل مشاريعها، أكد المندوب على ضرورة مساهمة القوى الاستعمارية السابقة، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، ولكنه يتوجب كذلك الاعتماد على التمويل الذاتي وعلى تكثيف التعاون الدولي، وخصوصاً تقوية التعاون الجنوبي الجنوبي بين بلدان أفريقيا.

٣٨. وأعرب مندوب العمال من تونس عن امتنانه لزملائه الذين حصلوا على جائزة نوبل للسلام والإنجازات التي حققوها في مجال الحوار الاجتماعي، مشيراً إلى أنّ تطبيق العقد الاجتماعي المتفق عليه في تونس يرتدي أهمية كبرى وأنّ الأمن يبقى أساسياً للتنمية والنمو. وطالب بكل الدعم الممكن من أجل محاربة الإرهاب.

٣٩. وساور مندوب حكومة توغو بعض القلق إزاء حصول تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بدون القيام بتحليل مناسب لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى ضرورة إجراء تحليل ملائم للأهداف الإنمائية للألفية، يجري إدماجه في العمل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٠. وشدد مندوب العمال من السودان أيضاً على أهمية الحوار الاجتماعي في محاربة الفقر وتحقيق أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى ضرورة إرساء نتائج محددة إذا أريد اتخاذ إجراءات على أرض الواقع. وأثار المندوب مسألة معرفة ما إذا كان العمال والاتحادات في البلدان الأفريقية يضطلعون بدور سلبي أو إيجابي في تحقيق الأهداف الإقليمية أو الوطنية.

٤١. وقال مندوب العمال من نيجيريا إنّ ما من سبيل لإرساء حوار مجدٍ بدون إرادة سياسية ملازمة. وتبقى الخطط، في كثير من الحالات، حبراً على ورق ولا ينفذ إلا القليل منها. وذكر أنّ على الحكومات أن تتسم بالإرادة السياسية من أجل تنفيذ الحوار الاجتماعي، خاصة وأنّ الحكومات المنتخبة حديثاً تتخلى عن الكثير من الإجراءات والأهداف الموجودة، مع ما لذلك من أثر سلبي داخل البلدان.

٤٢. ولاحظ السيد فرانسيس أتوالي أنّ الكثير من عمليات التدخل دعمت المكانة الرئيسية التي يحتلها الحوار الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورداً على سؤال أثاره مندوب العمال من السودان، ذكر السيد أتوالي أنّ الاتحادات في أفريقيا ممولة من العمال، خلافاً لبعض الاقتصادات المتقدمة التي تكون الاتحادات فيها ممولة من الحكومات. وبالتالي، فإنّ الاتحادات في أفريقيا حرة ومستقلة وهي تؤدي حتماً دوراً إيجابياً.

٤٣. وشددت السيدة ليندا كروميونغ على أهمية الاستثمار والحد من الضوابط وتمويل الابتكار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الحوار الاجتماعي، ورأت أنّ النهج الموحد لن ينجح وأنه لابد من تصميمه وفقاً للاحتياجات. كما أشارت إلى الافتقار لوسائل قياس التقدم وضمان الاستمرارية.

٤٤. وشدد السيد ماكياشي على الحاجة إلى نهج يقوم بشكل أكبر على النتائج، مع التركيز على الدور المهم الذي يضطلع به الشركاء الاجتماعيون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إنّ هناك الكثير لتعلمه من المبادرات القطرية الناجحة والممارسات الجيدة. وشدد على ضرورة تعزيز العلاقة القائمة بين منظمة العمل الدولية والبلدان المعنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٥. وشدد السيد كالوكو مرة أخرى على ضرورة انتهاج الشمولية والعمل المتمحور حول الناس عند تنفيذ مختلف صكوك السياسة العامة: إعلان وخطة عمل واغادوغو +١٠، برنامج عام ٢٠٦٣، حصيلة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٤٦. وأشار السيد كارلوس لوبيس إلى أنّ الخطة العشرية نصت على استحداث ١٢٢ مليون وظيفة. ولكن وفقاً للوتيرة الحالية، لن تتمكن أفريقيا من استحداث إلا ٥٤ مليون وظيفة، وبالتالي، لابد من إيجاد آلية لسد الثغرة. وذكّر السيد لوبيس بضرورة إضفاء الطابع الصناعي في أفريقيا، حتى وإن كانت أرجاء أخرى من العالم تمضي نحو التنمية القائمة على المعارف. وأشار إلى أنّ الوضع، مع ما يتصل به من مسائل تتعلق بالعلاقات التجارية والملكية الفكرية والنزعة الحمائية، كثير التعقيد. غير أنّ المشكلة التي تعاني منها أفريقيا ليست مشكلة مالية. ويتمحور التحدي حول طريقة استخدام الموارد وإدارتها. والعوامل التالية مهمة لتحقيق النمو في أفريقيا:

- زيادة تكاليف اليد العاملة في الصين وآسيا كانت باهظة جداً بالنسبة للصناعات الإنتاجية المتدنية؛
- يمكن أن تكون أفريقيا السباقة في مجال الطاقة المتجددة، ما يمكنه أن يولّد وظائف خضراء؛
- أفريقيا نفسها عبارة عن سوق كبيرة ولابد من توسيع نطاق التجارة الداخلية؛
- يمكن أن تحتل أفريقيا المركز الأول في السوق العالمية من حيث التكنولوجيا، وسبق أن احتلت الصدارة في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف والتأمين؛
- يمكن لأفريقيا أن تستخلص الدروس من الآخرين.

٤٧. وقال المدير العام إنّ منظمة العمل الدولية في طور القيام بإصلاح داخلي من شأنه أن يعزز قدرتها على تلبية احتياجات هيئاتها المكونة. وأشار إلى ضرورة توفير اتساق على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وإلى الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل في تقديم برنامج عام ٢٠٣٠، مع التركيز على الأهمية التي يتسم بها الحوار الاجتماعي في هذا الصدد. ولابد من الاستعاضة عن النُهج الانفرادية باستحداث شراكات جديدة.

مناقشة عامة بشأن تقرير المدير العام بعنوان: نحو تنمية شاملة ومستدامة في أفريقيا بتوفير العمل اللائق

عرض التقرير من جانب المدير الإقليمي لأفريقيا

٤٨. عرض المدير الإقليمي لأفريقيا في منظمة العمل الدولية تقرير المدير العام على الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر، مركّزاً على القسم الثاني من التقرير الذي تضمن استعراض برنامج العمل اللائق في أفريقيا (٢٠٠٧-٢٠١٥). وقدم لمحة عامة عن تطور مفهوم العمل اللائق وعن وضع البرامج القطرية للعمل اللائق وتنفيذها. وكان برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا طموحاً وتضمن ١٧ هدفاً.

٤٩. ويقدم التقرير عرضاً مفصلاً عن الإنجازات وأوجه القصور الواردة في كل هدف من الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفاً. وهو يسلط الضوء على النجاحات التي حققها برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا على النحو التالي: وُضع استحداث الوظائف في صميم السياسات الوطنية في جميع البلدان؛ اعتمد الكثير من البلدان الأفريقية سياسات وسعت حداً أدنى من نطاق الحماية الاجتماعية للجميع، بمن فيهم الأكثر استضعافاً، ومضت قدماً بالحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي ووسعت نطاقهما. وكان التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية شبه شامل في القارة، وجرى وضع برامج فعالة تدريجياً للقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري كذلك. وكان القطاع الخاص المحلي النشط يدفع بالنمو الاقتصادي المطرد في القارة، باستحداث الوظائف لملايين الشباب. ويبلغ الآن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ٣٣٠٠ دولار أمريكي، مع تصنيف ٢٨ دولة أفريقية من أصل ٥٤ على أنها دولة ذات دخل متوسط أو مرتفع، مع تزايد الطبقة الوسطى الأفريقية.

٥٠. وتحقق الكثير من أهداف برنامج العمل اللائق ولكن لا تزال أهداف كثيرة بعيدة التحقيق: تبقى بطالة الشباب مرتفعة في القارة ولا يزال الاقتصاد غير المنظم منتشراً وما فتئ انعدام المساواة يتنامى، في الوقت الذي لم تطبق فيه معايير العمل المصدق عليها أصلاً تطبيقاً منتظماً. وتغطية الحماية الاجتماعية، على الرغم من تحسنها، لا تزال بعيدة بأشواط عن أن تصبح شاملة؛ وفي العديد من البلدان الأفريقية، يعاني الحوار الاجتماعي من التجزئة والتمثيل غير الكافي للشركاء الاجتماعيين. ولا تزال حكومات أفريقية كثيرة تفتقر للقدرة المؤسسية على تنفيذ الالتزامات وإنفاذ التشريعات. ولكن هناك تحديات جديدة تؤثر في القارة، منها: تفشي وباء إيبولا وهشاشة الدول والهجرة الجماعية للشباب الأفريقي بحثاً عن قارات أكثر ثراءً، والهجمات الإرهابية.

٥١. وعلى الرغم من تلك التحديات، شرعت أفريقيا في تحول هيكلي من شأنه أن يطور القارة لتصبح مارداً اقتصادياً في المستقبل. وهناك الكثير من الصناعات التي تعود أدراجها إلى أفريقيا، لتستفيد من القوى العاملة الكبيرة والشابة وتوافر الموارد الطبيعية وقرب كبرى أسواق المستهلكين واستمرار التحسينات في البنى التحتية والاتصالات. ومن شأن التحول الهيكلي للقارة أن يستحدث فرصاً كبيرة من الوظائف وأن يوسع الحيز المالي للبلاد بشكل كبير من أجل تمويل البرامج الاجتماعية.

٥٢. وقد حدد تقرير المدير العام عوامل حاسمة من شأنها أن تسهل تنفيذ برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا، لا سيما:

- الملكية الوطنية للعملية الإنمائية والالتزام بها؛
- التمويل المحلي للعملية الإنمائية بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوزارات وتحالفات متعددة أصحاب المصلحة وشراكات شاملة لدعم العمل اللائق؛
- التركيز على عمليات تدخل واسعة النطاق وطويلة الأجل بدلاً من المشاريع التخصيصية؛
- تسريع وتيرة التكامل الإقليمي في جميع أنحاء القارة.

٥٣. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تحقق أهداف برنامج العمل اللائق بمفردها، ولكن عليها أن تقيم شراكة متينة مع الاتحاد الأفريقي. ولا بدّ لاستنتاجات الاجتماع الإقليمي الثالث عشر من أن تتسق بشكل وثيق مع إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، ومع برنامج عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية ومع برنامج عام ٢٠٣٠، التي اعترفت بالعمل اللائق كمحرك أساسي للتنمية. ولابدّ لمنظمة العمل الدولية من أن تشرك نظام الأمم المتحدة الإنمائي برمته في تحقيق هدف العمل اللائق. ولابد من تطوير جيل جديد من البرامج القطرية الأفريقية للعمل اللائق، تملكها الهيئات المكونة الوطنية ملكية تامة، وتكون ممولة إلى حد كبير من موارد محلية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً صياغة برامج إقليمية فرعية للعمل اللائق يكون إقليم أفريقيا السبّاق فيها.

مناقشة التقرير

٥٤. رحبت نائبة الرئيس من مجموعة أصحاب العمل بالتقرير. وأعربت عن تقديرها للإشارات التي يتضمنها بشأن أهمية روح تنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة، فأصحاب المشاريع ليسوا بالقلائل في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي أصحاب العمل دوراً مهماً في هذا الصدد من خلال تعزيز ثقافة تنظيم المشاريع. كما أعربت عن تقديرها لدليل البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة، الذي تلجأ إليه الكثير من منظمات أصحاب العمل والذي يحلل التحديات المطروحة أمام قطاعات الأعمال والتوصيات المقترحة. ويعترف التقرير بالحاجة إلى نمو شامل. غير أنه ينبغي توخي الحذر في زيادة الحد الأدنى للأجور على نحو مفرط، لتجنب زيادة كلفة اليد العاملة وجعل أفريقيا غير قادرة على التنافس. وتتسم الإنتاجية بأهمية قصوى وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعم نمو الإنتاجية من خلال إنشاء مراكز للإنتاجية وإنعاشها. ولابد من تعزيز قدرة منظمات أصحاب العمل بشأن المسائل التقنية، من قبيل تحديد الأجور والحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين، كي تسهم منظمات أصحاب العمل في الحوار السياسي القائم على البينات. بالإضافة إلى ذلك، لابد من تعزيز هيكلية منظمات أصحاب العمل، بدعم من منظمة العمل الدولية، لتشمل لجاناً فرعية وفروعاً تقنية على مستوى المقاطعات.

وتبقى منظمة العمل الدولية الشريك الرئيسي لمنظمات أصحاب العمل في هذا الصدد. ويدعم أصحاب العمل صياغة وتطبيق البرامج القطرية للعمل اللائق، رغم وجود إمكانية لتحسين مشاركتهم، بما في ذلك من خلال اختصاصيي مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل. ويمكن أن تكون البرامج القطرية للعمل اللائق محركات ترمي إلى مساعدة النساء في رابطات قطاع الأعمال وإلى تعزيز مد نطاق الحماية الاجتماعية.

٥٥. وقال نائب الرئيس من مجموعة العمال إنّ الاجتماع الإقليمي ينعقد في سياق نمو اقتصادي سريع ينطوي على إمكانات كبيرة بالنسبة إلى أفريقيا، ويتزامن في الوقت نفسه مع أهداف التنمية المستدامة المعتمدة مؤخراً وإعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة وبرنامج عام ٢٠٦٣ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨. وتوفر هذه الإعلانات السياسية فرصاً كبيرة لتحقيق العمل اللائق. والمؤسف أنّ أفريقيا لا تزال إقليماً يعاني من مواطن عجز هائلة في العمل اللائق: شخص واحد من أصل ٤ أشخاص من فقراء العالم يعيش في أفريقيا، وما فتئت أوجه انعدام المساواة تستمر والوظائف الهشة تتفشى وحتى الأجور ارتفعت بأقل من ١ في المائة في عام ٢٠١٤. وبطالة الشباب مرتفعة ولا تزال النساء يعانين من التمييز في العمل ومن العنف القائم على نوع الجنس في المجتمعات المحلية. وتوجه مجموعة العمال، على وجه الاستعجال، نداءً إلى الهيئات المكونة لتلبية تحديات تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. ولابد من تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل للسماح للشركاء الاجتماعيين بالمساهمة في السياسات من خلال احترام اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨ على وجه الخصوص. ولا بد للدول الأعضاء من أن تتبع سياسات اجتماعية واقتصادية محورها العمل اللائق. ويجب أن تتمتع نقابات العمال بكامل الحرية في ممارسة حقوقها، بما في ذلك المفاوضة الجماعية. ويشير الجزء ٢ من التقرير إلى عدد من الأهداف المحققة، غير أنّ بعض النتائج تبقى جزئية فقط. وكان من الممكن للتقرير أن يشير بشكل أكثر استفاضة إلى الصعوبات الماثلة أمام تطبيق برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا. ويحدو المجموعة الأمل أن تنبثق رسالة سياسية متينة عن الاجتماع الإقليمي. وعلى البرامج القطرية للعمل اللائق أن تكون حوافز للتغيير على المستوى الوطني، وينبغي لها أن تشرك الشركاء الاجتماعيين على نحو منتظم بحيث تكون مبادئ العمل اللائق مدرجة فيها.

٥٦. وقال ممثل حكومة زامبيا (وزير العمل والضمان الاجتماعي) إنّ بلده أدرج العمل اللائق في خطة التنمية الوطنية السادسة المراجعة وفي الاستراتيجية الوطنية المعنية بإضفاء الطابع الصناعي واستحداث فرص العمل، التي أُطلقت في عام ٢٠١٣. وتقوم سياسة سوق العمل الوطنية والمعنية بالعمالة بتفعيل تلك الوثائق السياسية الجامعة التي تراجعها حالياً الهيكليات الثلاثية. ويجري التركيز على الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد البشرية والطبيعية والسعي سعياً حثيثاً إلى إرساء صناعات ومنشآت كثيفة اليد العاملة تولّد إمكانات كبيرة من حيث العمالة، لاسيما في قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع والسياحة. ويلقى الهدف الرامي إلى استحداث مليون وظيفة منظمة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، دعماً من خلال الجهود المبذولة على المستويين الوطني والمحلي من أجل إقامة الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقطاع التعدين وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وفي قطاع البناء، تم وضع استراتيجيات التواصل لضمان تلبية الجميع لمعايير العمل الدنيا، بما في ذلك صغار المتعاقدين المحليين. ويجري توسيع نطاق برنامج التحويل النقدي الاجتماعي كل عام بإضافة مستفيدين جدد في عدد أكبر من المقاطعات وتخصيص ميزانية أكبر له. ويبقى مجلس العمل الاستشاري الثلاثي الهيئة الرئيسية للحوار الاجتماعي في البلد. وفي عام ٢٠١٥، أنشئت لجنة الشراكة الثلاثية لقطاع التعدين، وركزت ذلك على الحقوق في العمل في هذا القطاع. وتنشط زامبيا في تعزيز القدرات من حيث مهارات التفاوض فيما بين الشركاء الاجتماعيين، من خلال تنظيم ورش عمل، وذلك بغية الحد من خسارة الوظائف في قطاع التعدين. وكانت الحكومة التي استضافت المؤتمر الإقليمي الفرعي المعني بتصديق وتنفيذ البروتوكول الجديد لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري (لوساكا، ١٧-١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) والذي وافق خلاله فخامة الرئيس، السيد ادغار شاغوا لونغو، على ترؤس الحملة "٥٠ من أجل الحرية"، خير شاهد على الدور الأساسي الذي تضطلع به زامبيا في إدارة الحملة المعنية بمكافحة العمل الجبري. وتوفر خطة العمل الوطنية الحالية في زامبيا (٢٠١١-٢٠١٥) بشأن هجرة اليد العاملة استجابة وطنية متعددة القطاعات للمكافحة والحماية والمقاضاة. وفي عام ٢٠١٢، وضعت زامبيا آلية إحالة وطنية ومبادئ توجيهية لحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم.

٥٧. ولاحظ نائب الرئيس من مجموعة الحكومات أنّه لم تتحقق جميع أهداف برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها المدير العام والمنظمة في هذا الصدد. وحصل الكاميرون على دعم منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج العمل اللائق في أربعة مجالات هي:

- المعايير: جرى التصديق على الكثير من الاتفاقيات وجرت مراجعة قانون العمل والتوقيع على البرنامج القطري للعمل اللائق على المستوى الوطني؛

- الحوار الاجتماعي: أنشئت آليات متنوعة للحوار الاجتماعي؛

- الحماية الاجتماعية: تعكف الحكومة على مد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل أكبر عدد ممكن من الناس من خلال نظام طوعي للتأمين؛

- العمالة: اعتُمدت خطة عمالة وطنية وأنشئت وكالة تعنى بتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة وجرى تعزيز العمالة للحساب الخاص والتدريب المهني وغير ذلك من المبادرات الكثيرة، بغية حفز استحداث فرص العمل.

٥٨. واسترعى ممثل حكومة المغرب (وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية) الانتباه إلى السياق الدولي والاقتصادي الراهن والشائك الذي تؤججه النزاعات وانعدام الاستقرار، مشيراً إلى السلام الهش والبطالة الآخذة في الزيادة وتنامي هجرة اليد العاملة والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات. وبغية التصدي لهذه التحديات، تحتاج أفريقيا إلى سياسات إنمائية أكثر شمولية، وينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وقال إن الحكومة تدعم مضمون التقرير وتوصياته. وينبغي دمج العمل اللائق في جميع البرامج والسياسات في أفريقيا. وقام المغرب بمراجعة تشريعاته واتخذ عدداً من المبادرات لحماية العمال المستضعفين، من قبيل العمال المنزليين. كما أعد برنامجاً للقضاء على الفقر ووضع استراتيجية للتشغيل وقام بتعزيز الحماية الاجتماعية والزيادة في منح التقاعد. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تقيم شراكات واسعة النطاق وأن تدعم منظمة العمل الدولية.

٥٩. وأشار المندوب عن العمال من كينيا إلى تنامي البطالة كعامل رئيسي للهجرة. وناشد أصحاب العمل بأن يبادروا بزيادة الحد الأدنى للأجور ومنظمة العمل الدولية بأن تقدم المساعدة إلى الشركاء الاجتماعيين لتعزيز احترام الاتفاقيات الدولية. وعلى الرغم من أن كينيا قد وقعت على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، فإنها في واقع الأمر لا تحترمها. وينبغي تكريس المزيد من الجهود لتعبئة الموارد.

٦٠. وأبلغ ممثل حكومي من ناميبيا (وزير العمل والعلاقات الصناعية واستحداث العمالة) الحضور أن حكومته تنفذ سياسة "إدراج الجميع" التي تركز على التنمية الشاملة. وجرى وضع البرنامج القطري في ناميبيا وهو يشكل أداة لتعزيز برنامج العمل اللائق في سياسات التنمية وتعزيز الحوار الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المستضعفة وتوفير إطار تنظيمي يضمن الحقوق لجميع العمال، لا سيما أشدهم استضعافاً، ولاعتماد قوانين خدمات التوظيف التي تجبر جميع أصحاب العمل الذين يستخدمون ٢٥ عاملاً وأكثر على إبلاغ إدارات التوظيف العامة عما لديهم من شواغر في الوظائف لأغراض التعيين. وتهدف هذه التشريعات إلى معالجة تجاوزات وسطاء العمل. واستهلت ناميبيا وحدة إنتاجية وطنية، وفرضت ضريبة التضامن، واستحدثت حداً أدنى للأجور لفائدة العمال المنزليين ووفرت التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع. وتضطلع ناميبيا بأنشطتها ضمن إطار سياسة برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومعايير العمل الدولية وهي تعتقد أن باستطاعة أفريقيا أن تنهض من خلال مواردها الذاتية. وتسعى الحكومة إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٥.

٦١. وشدد ممثل حكومي من مصر (وزير القوى العاملة) على أهمية العمل اللائق بالنسبة إلى مصر كوسيلة للتغلب على التحديات التي يواجهها البلد. ووضعت مصر مبادرات لمعالجة الاقتصاد غير المنظم وهي بصدد تنفيذها، وأعدت خطة عمل وطنية للشباب، وبرنامجاً تدريبياً للشباب يراعي احتياجات سوق العمل، مع التركيز على الزراعة. وهي تشجع الإنتاج ذي القيمة المضافة، بدلاً من تصدير السلع.

٦٢. وقال ممثل حكومي من جزر القمر (وزير العمالة والعمل والتدريب المهني وصاحبات المشاريع) إن حكومته وقعت على برنامج قطري للعمل اللائق. وقد وضعت جزر القمر لوائح وقوانين للعمل لتفي بالتزاماتها بموجب اتفاقيات العمل الدولية ولحماية عمالها. وتم وضع خطة لاستحداث ٥٠٠٠ فرصة عمل بحلول عام ٢٠١٦. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ صندوق للشباب، بدعم من منظمة العمل الدولية. ويشكل هذا جزءاً من خطة الطوارئ الحكومية لاستحداث فرص العمل. وعززت جزر القمر العمل اللائق ومعايير العمل الدولية بدعم من منظمة العمل الدولية وستعمل على التصديق على الصكوك الدولية في مجال الحماية الاجتماعية وإدارة العمل. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص السياق المحدد للدول الجزرية الصغيرة في مواجهة تغير المناخ. وسترحب الحكومة بالدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في هذا المجال.

٦٣. وشدد ممثل حكومي من السودان (وزير الدولة لشؤون العمل والإصلاح الإداري) على الأهمية الحاسمة للأهداف الواردة في تقرير المدير العام والأهداف التي حددتها أهداف التنمية المستدامة فيما يخص أفريقيا. كما أن العمل اللائق أمر حاسم بالنسبة إلى مستقبل أفريقيا. وثمة حاجة إلى نموذج جديد للنمو بالنسبة إلى أفريقيا، بحيث يكون متسقاً مع برنامج عام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص مع هدفه رقم ٨. وحقق السودان نمواً بلغ نسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، وقد خطط لبلوغ ٧ في المائة على مدى الأعوام الثلاثة أو الأربعة المقبلة. ويشكل التحرير الاقتصادي والتنويع الصناعي استراتيجية رئيسية في مكافحة البطالة. ويشجع السودان الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق العمل اللائق لجميع سكانه - بحيث يكفل المساواة للمرأة ويعزز عملية الانتقال من المنشآت غير المنظمة إلى المنشآت المنظمة. وسترحب الحكومة بالدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في هذه المجالات. كما يعمل السودان جاهداً على تعزيز المصالحة لكي يتسنى لجميع الناس المشاركة في التنمية. واستهل الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق المصالحة. ويراجع السودان القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الوطني.

٦٤. وأشار ممثل حكومي من السنغال (وزير العمل والحوار الاجتماعي والمنظمات المهنية والعلاقات مع المؤسسات) إلى الوضع العالمي الشامل الذي تسوده أوجه انعدام المساواة والاختلالات. وقال إنه يؤيد تشديد المدير العام في تقريره على الحاجة إلى توفير الضمان الاجتماعي. وأضاف أن أفريقيا تشكل، في الحقيقة، أرضاً للفرص، ولكن حقوق العمال لا تحترم احتراماً كاملاً. واتخذت الحكومة إجراءات لمعالجة هذا الوضع في السنغال، وعزز الرئيس السياسات الرامية إلى تعزي حقوق العمال. وبذلك، تسعى الحكومة إلى تحسين ظروف المعيشة والعمل بالنسبة إلى السكان، حيث تستند في إجراءاتها إلى الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية. وأيد الرئيس المبادرات التي اتخذت مؤخراً في السنغال في مجال الحوار الاجتماعي. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الدعم في هذا المجال.

٦٥. وأشار ممثل حكومي من زمبابوي (وزير الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية) إلى أن التقرير يقدم تقييماً لبرنامج العمل اللائق في أفريقيا، وأظهرت أن هناك مجالاً للتفاؤل. وحقق التصديق على الاتفاقيات الأساسية نجاحاً، وثمة إنجازات أخرى تستحق الثناء. ومع ذلك، رغم النمو الاقتصادي، في جميع أنحاء القارة، لا يزال الفقر متأصلاً في أفريقيا. ومن العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة انعدام الشمولية. وفي زمبابوي، يعكف الشركاء الاجتماعيون على تنفيذ الجولة الثالثة من البرنامج القطري للعمل اللائق الذي لا يزال يشكل الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي في إطاره حجر الزاوية، ليبلغ ذروته بإنشاء منتدى التفاوض الثلاثي. وتمثل التحدي في التغلب على العجز على استحداث فرص الاستخدام، لا سيما لفائدة الشباب. ووضعت زمبابوي، وفقاً لذلك، برنامجاً يهدف إلى تحفيز الإدماج الاقتصادي. وتعتقد الحكومة أن السعي إلى تحقيق العمل اللائق ينبغي أن يرتكز على إعلان وخطة عمل واغادوغو +١٠.

٦٦. وشددت مندوبة حكومية من موزامبيق على أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق. وأبرز التقرير أهمية التنمية الاستراتيجية والشاملة والمستدامة. وتعكف موزامبيق على وضع استراتيجيات لفائدة الفئات المستضعفة، بما فيها النساء والشباب. وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، وضعت موزامبيق برنامج عمالة وطني لتشجيع الاستثمار من أجل استحداث وظائف لائقة، وتعكف الحكومة حالياً على وضع نظام ضمان اجتماعي إلزامي للعاملين لحسابهم الخاص. وبُذلت جهود كبيرة لتحسين الأوضاع فيما يتعلق بسوق العمل ومشاركة النساء وظروف العمل بشكل عام. والحوار الاجتماعي أمر أساسي لتعزيز التنمية المستدامة والعمل اللائق. وأنشئت لجنة استشارية لإشراك المحافظات في الحوار، وأعربت الحكومة عن أملها في أن تقدم منظمة العمل الدولية الدعم اللازم لتعزيز الحوار الاجتماعي وجمع إحصاءات العمل. وأيدت موزامبيق دعوة المدير العام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق وطلبت إلى جميع المشاركين أن يفكروا في اليوم العالمي للإيدز.

٦٧. وأوضح المندوب عن العمال من السودان كيف تنفذ منظمات العمال في السودان برامج مختلفة لتعليم العمال للمساعدة على الدفاع عن حقوقهم، وتشارك في الحوار الاجتماعي مع الحكومة. ومنظمة العمال ممثلة في أهم الهيئات والمؤسسات والهياكل الوطنية المعنية في البلد، وهي تشارك، من خلالها، في عملية اتخاذ القرار بشأن القضايا التي تمس مجال العمل والاستخدام في البلد. واستحدث العمال في السودان مهرجاناً سنوياً للعمال، وحُدد يوم ٢١ أيار/ مايو من كل سنة لإحيائه من خلال تنظيم أحداث ثقافية وأنشطة مختلفة لاستثارة الوعي، فضلاً عن حلقات دراسية للتعبير عن حقوق العمال والدفاع عنها. ونُظمت دورات محددة بشأن مواضيع من قبيل السلامة والصحة، والانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتوفير تغطية أوسع للضمان الاجتماعي. وأجري حوار اجتماعي مع الحكومة من خلال وزارة الاستخدام. وعمل جميع الشركاء معاً لتعزيز العمل اللائق والتنمية الاقتصادية الوطنية.

٦٨. وأشار المندوب عن أصحاب العمل من السنغال إلى عدد من القضايا التي تمس القطاع الخاص في السنغال، والتي تؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن أفريقيا غنية بالموارد، حيث تشير جميع التقارير إليها باعتبارها مستقبل العالم، فإنها لا تزال تسجل نقصاً في فرص الاستخدام. والفساد مسؤول إلى حد كبير عن هذا الوضع، مما يعوق التنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص واستحداث فرص العمل. وينبغي بذل جهود لمكافحة الفساد، وتشجيع الحكومات على دعم تنمية القطاع الخاص من خلال الحوار الاجتماعي. كما أبرز المندوب أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة من خلال جمعياتها وبشكل انفرادي كصاحبات مشاريع، ولاحظ أن الحكومة، في السنغال، دعمت تكوين جمعية للمرأة تضم حالياً أكثر من ٢٠,٠٠٠ عضواً، إذ تم ذلك جزئياً بدعم من منظمة العمل الدولية. وتشكل برامج منظمة العمل الدولية القطرية للعمل اللائق أداة مهمة لتعزيز نمو أكثر شمولاً والحصول على معلومات من الشركاء الاجتماعيين.

٦٩. وذكر المندوب عن العمال من مصر أن التنمية المستدامة والعمل اللائق ينبغي أن يكونا في صميم جميع جهود التنمية. وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية والمعادن، فإنها لا تزال تواجه الفقر وعدم كفاية الموارد لتمويل التنمية. ويمكن أن يعزى ذلك في جزء منه إلى الجهود التي تبذلها القوى الاستعمارية السابقة لاحتكار سبل الوصول إلى هذه الموارد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، سيعقد اتحاد النقابات العالمي اجتماعه في جنوب أفريقيا وسيتناول بعض المواضيع ذات الصلة بمكافحة الفقر وتعزيز العمل اللائق وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وما فتئت الهجرة تشكل ظاهرة متنامية وينبغي مناقشتها كموضوع مهم، نظراً إلى ميل العديد من الناس إلى مغادرة أفريقيا وغيرها من البلدان باتجاه أوروبا. وينبغي أن تركز المناقشة على ما ينبغي القيام به لوقف تدفق المهاجرين هذا، وأسباب هذه الحركة - الفقر والبطالة - وكيف السبيل إلى تعزيز استحداث الفرص التي من شأنها أن تحد من هذا الاتجاه. ويرتبط ذلك بهجرة الأدمغة التي تؤثر على القارة الأفريقية. وتستفيد بعض الشركات متعددة الجنسية من قلة المعرفة وقوانين ونظم العدالة الاجتماعية غير الملائمة في أفريقيا. ولا تحترم نقابات العمال وتستغل العمال، في نهاية المطاف، مما يحد من مستويات العمل اللائق.

٧٠. وأشار المندوب عن أصحاب العمل من كوت ديفوار إلى ضرورة النظر إلى مشكلة استحداث فرص الاستخدام في سياق النمو الديمغرافي، لا إليها بحد ذاتها. وبالتالي، لا بد لأفريقيا من أن تسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى من الصين، على سبيل المثال. ومن المهم وضع سياسات اجتماعية واقتصادية، يمكن أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل. لذا يتعين على الحكومات أن تفعل المزيد لتحفيز المنشآت وتوفير المزيد من الموارد من أجل تقوية القطاع الخاص لديها.

٧١. وأشار المندوب عن أصحاب العمل من ناميبيا إلى أنه في حين يعتبر القطاع الخاص عادة كمحرك للنمو الاقتصادي، فإن الحكومة تضطلع بدور مهم للغاية في تشجيع القطاع الخاص على استحداث فرص الاستخدام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، وإيلاء الاهتمام الواجب لمقترحات القطاع الخاص. وعلى الحوار أن يتناول المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وأن يهدف إلى الحد من اللوائح الكثيرة أو القيود، وأن يتجه نحو سن لوائح "ذكية". وينبغي ألا تكون اللوائح "موحدة تناسب الجميع"، وينبغي أن تعالج القضايا الرئيسية التي تواجه القطاعات المختلفة، من قبيل إجراءات تسجيل الأعمال واللوائح التنظيمية وقوانين الأراضي. وينبغي ألا يؤثر استعراض اللوائح على معايير العمل الدولية وحقوق العمال، وينبغي أن يتمشى مع البرامج القطرية للعمل اللائق. ولابد من تطبيق أداة البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة لتقييم بيئة الأعمال ووضع التوصيات بشأن كيفية معالجة القيود. وينبغي للحكومات أن تعالج قضية منح إعفاءات ضريبية بحذر. ويترقب المواطنون، فضلاً عن الشركات والمنشآت أن توفر الحكومة الخدمات اللازمة، ولذلك تكلفة. وينبغي أن يدفع الجميع نصيبهم من التكاليف لكي يسهل على الحكومة تقديم الخدمات العامة.

٧٢. وأبرز ممثل الرابطة الدولية لمساعدة المسنين دور الأشخاص المسنين وإسهاماتهم والعوائق التي يواجهونها في المشاركة في القوى العاملة. ويبلغ عدد الأشخاص المسنين في القوى العاملة حالياً ٦٠ مليون شخص، وسيصل عدده بحلول عام ٢٠٥٠ قرابة ٢١٥ مليون شخص، مما يجعل منهم مجموعة سكانية كبيرة. و٥٢ في المائة من المسنين و٣٣ في المائة من المسنات، فوق سن ٦٥ عاماً، من القوى العاملة النشطة لا سيما في القطاع غير المنظم. وبالتالي، هناك ضرورة اقتصادية بعدم استبعاد هؤلاء العمال. ويسهم الأشخاص المسنون في النمو الاقتصادي، وتبادل الخبرات ونقل المعارف، ولكنهم يواجهون قيوداً وانعدام المساواة في سوق العمل الناجمة عن سوء الحالة الصحية، والتمييز على أساس السن، والدخل المنخفض نسبياً وانتهاك حقوق حيازة الأراضي. وينبغي للشركاء الاجتماعيين أن يطبقوا أحكام توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)، أسوة ببعض الدول الأعضاء مثل بوتسوانا وموريشيوس وناميبيا وسيشل، التي أظهرت أن تغطية المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي لفائدة المسنين يمكن أن تضاهي نسبة ١٠٠ في المائة.

وأظهرت النتائج المستقاة من هذه البلدان أنه نظراً إلى هذه التغطية، تحققت فوائد أوسع على المستوى الأسري والمجتمعي، بل وحتى في مجالات من قبيل تحسين معدل الالتحاق بالمدارس. بالإضافة إلى ذلك، يتوافق توسيع نطاق المعاشات التقاعدية والإعانات المقدمة إلى المسنين مع عدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعلى الاجتماع أن ينظر في إمكانية سن تشريعات لمنع التمييز على أساس السن ولحماية حقوق الأشخاص المسنين، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص بيانات مصنفة بحسب العمر.

٧٣. قال مندوب حكومي من الجزائر إنّ التنمية المستدامة في أفريقيا ينبغي أن تأتي من خلال الشمولية القائمة على برنامج العمل اللائق. وأضاف أنّ أفريقيا غنية بالموارد البشرية والمادية وترغب في وضعها في خدمة التنمية الشاملة. وتضطلع منظمة العمل الدولية بدور رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء من أجل تنفيذ برنامج العمل اللائق من خلال تقاسم أفضل الممارسات. وأدرج برنامج العمل اللائق في استراتيجية التنمية في الجزائر ويجري تنفيذه من خلال سياسة العمالة. وتراجعت البطالة من ٣٠ إلى ١٠ في المائة منذ تنفيذ سياسة العمالة. وتم وضع الحوافز من أجل تسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة، مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد غير المنظم. وصُممت الحوافز الضريبية وغيرها من الإصلاحات الإدارية من أجل تسهيل تعزيز العمل اللائق. ويبقى الحوار الاجتماعي الدعامة الرئيسية لتعزيز العمل اللائق. وأخيراً، ذكّر المندوب بأن الجزائر تواصل تقديم الدعم إلى التعاون بين بلدان الجنوب وأنها أتاحت أمام منظمة العمل الدولية وسائل تقاسم خبراتها في مجال الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية من خلال اتفاق وقعه المدير العام لمكتب العمل الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥ خلال الاجتماع الثلاثي الوطني الثامن عشر (بسكرة، الجزائر، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، ومن شأن المدرسة العليا للضمان الاجتماعي التي فتحت أبوابها مؤخراً في الجزائر العاصمة، أن تعزز التعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما من خلال توفير التدريب لصالح الموارد البشرية في بلدان شمال أفريقيا وفي أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية.

٧٤. وأحال مندوب العمال من المغرب إلى تقرير أصدره مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠١٤ بشأن التنمية المتكاملة والمستدامة في أفريقيا، صنّف المغرب على أنه بلد أفريقي ضعيف من حيث التنمية المتكاملة. ورغم ما حققه المغرب من نمو اقتصادي يعتد به خلال السنوات المنصرمة، لم تمتد آثار هذا النمو. ويبقى الحوار الاجتماعي الوطني هشاً على الرغم من الاتفاق الذي جرى توقيعه في أعقاب الربيع العربي. وهناك تحالف بين نقابات العمال التي تتفاوض جماعياً بغية ضمان الحقوق وتحقيق العمل اللائق. وقررت النقابات أن تكثف جهودها في الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز الحوار الاجتماعي، لمواجهة القرار القائم بتحرير الأسعار بشمل كامل وتفكيك نظام المقاصة (تحديد الأسعار) مقابل تجميد الأجور وفي سياق الحرية النقابية. وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، نظم العمال مسيرة في الدار البيضاء على أن تليها ذكرى شهداء الطبقة العمالية المغربية الذين ثاروا في وجه السلطة الاستعمارية في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢، ومن ثم إضراب وطني في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. ومن شأن أي تدابير أخرى محتملة أن تعتمد على رد الحكومة إزاء مطالب العمال.

٧٥. ووافق مندوب أصحاب العمل من تشاد على وجهة نظر المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن المنشآت المستدامة في أفريقيا. ولابد من الاستثمار لضمان الشمولية والاستدامة. وينبغي توفير المساعدة للشباب المتخرجين من الجامعات على استهلال مشاريعهم. ويتمثل تحدٍ واحد في افتقار هؤلاء الشباب للحد الأدنى من الموارد الضرورية لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك افتقار الحصول على التمويل الصغري. والاستثمار في الشابات والشبان لهو استثمار حق. وينبغي للاجتماع أن يقدم توصية متينة مفادها أنه ينبغي للحكومات أن توفر القروض من هذا النوع، حتى ولو كانت هناك عتبة تبلغ ٢٠ في المائة من انعدام القدرة على التسديد. ومع استخدام ٨٠ في المائة من السكان في الاقتصاد غير المنظم، من الجدير المخاطرة بالاستثمار في الشباب، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

٧٦. وذكر ممثل حكومي من ملاوي (وزير العمل والشباب وتنمية القوى العاملة) إنّ أفريقيا تحتاج إلى تنمية شاملة ومستدامة من خلال العمل اللائق. وأشاد بالإنجازات التي حققتها منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء في تنفيذ برنامج العمل اللائق في أفريقيا، مشيراً إلى أنّ بلاده تؤيد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وكثف هذا البلد جهوده لتنفيذ معايير العمل الدولية، لاسيما الاتفاقيات الأساسية الثماني. ومن شأن ملاوي أن تضمن إنفاذ الأحكام التشريعية وتنفيذ خطط العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتمييز والعمل الجبري والاتجار وعمل الأطفال، إلى جانب إطلاق برامج بشأن الهجرة العادلة. وكان من شأن وزارة العمل والشباب وتطوير القوى العاملة أن اتخذت إجراءات محمودة على نطاق واسع، ترمي إلى تعزيز العمل اللائق مما أفضى إلى زيادة الأموال المخصصة للوزارة في الميزانية الوطنية. والحكومة ممتنة للدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية لخطتها المعنية بتطوير المهارات. وتقدم الحكومة الدعم المالي من خلال توفير رأس مال بدء النشاط والأدوات والتجهيزات بغية تعزيز العمل للحساب الخاص لدى المتخرجين. وقد حققت ملاوي

تقدماً يعتد به في تنفيذ برنامجها القطري للعمل اللائق وفي إدماج مسائل العمالة واليد العاملة في استراتيجية النمو والتنمية الخاصة بها. وما فتئ البلد يستثمر في حزم الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال برنامج الأشغال العامة والتحويل النقدي الاجتماعي. وأعيد إطلاق مجلس العمل الاستشاري الثلاثي لتعزيز الحوار الاجتماعي.

٧٧. وأشار ممثل حكومي من نيجيريا (وزير، الوزارة الاتحادية للعمالة والعمل) إلى مواطن العجز الهائلة في العمل اللائق في أفريقيا وما يصاحبها من ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية، وبالتالي إلى الأهمية التي يتسم بها موضوع الاجتماع. وقد أظهرت نيجيريا التزامات قوية في تحقيق برنامج العمل اللائق في أفريقيا وأحرزت تقدماً يعتد به في ردم هوة المهارات. ومن خلال العمل مع المجلس الوطني للتعليم التقني وصندوق التدريب الصناعي، أرست الحكومة مراكز للارتقاء بالمهارات إلى جانب الدائرة الوطنية للاستخدام. كما أحرز تقدم جوهري من خلال لجنة التخطيط الوطنية والمكتب الوطني للإحصاءات والسوق الوطنية الإلكترونية للاستخدام. وبرنامج العمل اللائق في أفريقيا يمهد الطريق أمام أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٨. وبغية تحقيق تلك الأهداف، ينبغي لنيجيريا أن تتعاون مع منظمة العمل الدولية على إعادة تأهيل وتدريب أكثر من عشرين مليون شخص نازح داخلياً جراء الاضطرابات الجارية في شمالي شرقي نيجيريا، وبناء قدرة الشركاء الثلاثيين من حيث وضع السياسات وتنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق وتوفير المساعدة التقنية بشأن سياسات إدارة العمل. ويعكف رئيس نيجيريا، على قدم وساق، على التصدي للبطالة من خلال اعتماد استراتيجيات مختلفة من قبيل إعادة إنعاش القطاع الزراعي وتقديم القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأخيراً، تؤكد نيجيريا من جديد طلبها في إرساء مكتب كامل لمنظمة العمل الدولية في البلد.

٧٨. واقترحت مندوبة العمال من زامبيا أن ينظر الاجتماع في إقامة شراكات بغية الحصول على التمويل سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والهدف ٨ بشكل خاص. ويقر العمال الأفريقيون بأهمية القطاع الخاص، غير أنّ وجود شراكة فعلية متوازنة لا يعطي الأولوية لقطاع الأعمال. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى عام ٢٠١٥ معتبراً أنه عام ذهبي مع تزامن انعقاد اجتماعات دولية شديدة الأهمية، بما فيها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ومؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة والدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهناك أيضاً الاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في كينيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥. وينبغي بذل الجهود لتعزيز التنمية الحقيقية من دون استغلال في سياق إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية، ٢٠٠٨. وتبرز الحاجة إلى بناء قدرة الشركاء الاجتماعيين لتمكينهم من أن يصبحوا شركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٩. وقال ممثل حكومي من موريتانيا (وزير الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة) إنّ رئيس موريتانيا عزز التنمية المستدامة من خلال العمل اللائق بتنفيذ عدد من المشاريع والإصلاحات الرامية إلى تحسين ظروف العمل من خلال استراتيجية التنمية الوطنية. وتشمل الأمثلة على ذلك تنفيذ خطة وطنية للقضاء على عمل الأطفال، وافقت عليها الحكومة عقب مفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين. وتمّت الإشادة بمنظمة العمل الدولية على تقييمها للبرنامج الوطني الرامي إلى تعزيز العمل اللائق. وتتطلع الحكومة الموريتانية في نهاية التقويم إلى تجديد التوقيع على البرنامج للسنوات الثلاثة القادمة كما تتوجه الحكومة بطلبها إلى المدير الإقليمي لمكتب العمل الدولي لدعمها فنياً في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، لما لذلك من نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني.

٨٠. وشجع مندوب أصحاب العمل من ملاوي الاجتماع على مواصلة الأعمال الشمولية في سلاسل قيم الشركات. وثمة حاجة للمعارف والمهارات من أجل زيادة العمالة وزيادة مستويات المعيشة، وهو أمر يتطلب التزاماً من جانب الشركاء الاجتماعيين. وهناك دور مهم تتطلع به الحكومة لإنجاح ذلك، من خلال حوافز تقدم إلى قطاعات الأعمال لتصبح أكثر شمولية. ويشكل استحداث فرص العمل والتكنولوجيا الجديدة وهجرة اليد العاملة أمثلة على عمليات التدخل المباشرة التي تسهم في تحقيق العمل اللاحق. والمنافع المتأتية عن ذلك عديدة، منها: دعم الروابط القائمة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الأكبر حجماً؛ التصدي للتحديات المطروحة أمام قطاع الأعمال من قبيل تدني الإنتاجية والافتقار إلى المهارات وتنامي فئة الشباب. وثمة حاجة للمهارات القابلة للاستخدام بغية تلبية احتياجات الشباب.

٨١. وقال ممثل حكومي من ليسوتو (وزير العمل والعمالة) إنّ بلاده حققت تقدماً يعتد به من شأنه أن يشكل أساس العمل في المستقبل. ويشكل برنامج العمل اللائق في أفريقيا أحد الوسائل الرئيسية التي تفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتسم معايير العمل بأهمية حاسمة ويعزز إدماج العمل في أهداف التنمية المستدامة هذا المبدأ. وثمة حاجة إلى تعزيز مؤسسات وعمليات الحوار الاجتماعي. وترحب ليسوتو بالهجرة باعتبارها

عاملاً أساسياً يسهم في التنمية الاقتصادية. وإذا تركت بطالة الشباب على غاربها، يمكنها أن تتحول إلى قنبلة موقوتة اجتماعياً واقتصادياً. هذا وتتسم الاقتصادات الأفريقية باقتصاد غير منظم على نحو واسع، مما يهدد الدعائم الأربع للعمل اللائق. وكان من شأن توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) لمنظمة العمل الدولية، أن مهدت الطريق أمام الاقتصاد المنظم. وإعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) أداة أساسية للاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدعم ليسوتو بقوة إعلان المنشآت متعددة الجنسية. وقد تمكن إقليم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من وضع بروتوكول للعمالة والاستخدام بغية تنسيق معايير العمل في الإقليم بهدف التوصل إلى منافسة عادلة.

٨٢. واتفق ممثل حكومي من غابون (وزير العمل والعمالة) مع متحدثين سابقين فيما يتعلق بالنمو في أفريقيا وتأثيره على السكان، ولا سيما الشباب. وقد اتخذت الحكومة بعض الإجراءات، منها: إصلاح هيكل الإدارة السديدة بهدف تقاسم الموارد الوطنية على أفضل وجه، مما من شأنه أن يفضي إلى استحداث فرص العمل. وتأتي مسألة تعزيز العمل اللائق في صدارة جدول أعماله. وقد تم مراجعة قانون العمل وقانون الحماية الاجتماعية بعد مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين وبدعم من منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، كان من شأن مد نطاق النظام أن مكنّ من إرساء مستوى أساسي يراعي المجموعات السكانية الضعيفة اقتصادياً والعمال وموظفي الخدمة المدنية والطلاب وتلاميذ المدارس والعمال المستقلين. وأعيدت هيكلة مكتب التوظيف الوطني باستحداث وكالات في المقاطعات التي لم تكن مشمولة سابقاً. وعلى غرار ذلك، تمت زيادة موارد صندوق المساعدة على الدخول إلى العمل وإعادة التوظيف، زيادة يعتد بها. وتوخياً لمكافحة بطالة الشباب ولضمان قابلية الشباب للاستخدام، اتفقت جميع الأطراف المعنية بعمالة الشباب على ميثاق بشأن المسؤولية الاجتماعية. وأنشئ عقد للتلمذة الصناعية للشباب في جميع المنشآت التي يزيد عدد مستخدميها على ٥٠ مستخدماً.

٨٣. وذكر ممثل حكومي من جيبوتي (وزير العمل والإصلاح الإداري) أن العمل اللائق يشكل أولوية اليوم بالنسبة إلى معظم البلدان الأفريقية. وأبدت جمهورية جيبوتي استعدادها لتنفيذ برنامج العمل اللائق محققة بذلك أهدافاً كثيرة، منها:

- تحديث قوانين عملها لزيادة القدرة على التنافس وإنتاجية المنشآت من خلال إنفاذ قانون عمل جديد.

- تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، من خلال إنشاء مجلس وطني للعمالة والاستخدام والتدريب المهني يكون بمثابة منتدى دائم للتشاور يفسح المجال أمام الحوار الاجتماعي الثلاثي البناء بشأن كافة المسائل ذات الصلة بعلاقات الاستخدام.

- مراجعة الاتفاقات الجماعية القطاعية أو اتفاقات المنشآت، مما يساعد على زيادة الأجور وتحسين ظروف العيش وتعزيز القدرة الشرائية وحماية الأشخاص الأكثر استضعافاً.

- إعداد سياسة الاستخدام الوطنية بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ وخطة عملها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وقد جرت صياغة سياسة الاستخدام الوطنية هذه باتباع نهج تشاركي يقوم على تحليل أولي لوضع العمالة ويؤدي إلى وضع استراتيجية العمالة الوطنية، بما فيها التدريب المهني والعمالة ولوائح العمل والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وكان من شأن سياسة الاستخدام الوطنية، القائمة على التزامات قام بها البلد على المستويين الأفريقي والدولي، أن عززت الإجراءات التي ساهمت في وضع العمل اللائق وشاركت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعززت التدريب واستدامة العمالة والنمو الاقتصادي اللائق المؤاتي للوظائف والإدارة الفعالة لسوق العمل ومد نطاق الحماية الاجتماعية.

- اعتماد تأمين صحي عالمي بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤، يقوم على التضامن الوطني ويتيح إمكانية حصول جميع المواطنين على الرعاية. وبغية التصدي لانعدام الأمن الغذائي وغيره من المخاطر، بذلت الحكومة جهوداً يعتد بها من حيث الميزانية بغية وضع برامج تُعنى بشبكات السلامة الاجتماعية، تنفذها الوكالات العامة وتستهدف المجموعات الأكثر استضعافاً.

- النهوض بقطاع خاص مستدام: اعتماد استراتيجيتين وطنيتين قطاعيتين، إحداها تُعنى بتطوير الأعمال الحرفية والثانية تُعنى بتنمية التجارة. وجرى إعداد قانون تجاري جديد من أجل تحسين البيئة القانونية

لقطاع الأعمال وتعزيز قدرة البلد على المنافسة، كما تبيّنه التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية التي شكلت ٢٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣.

– مرصد العمالة والمهارات: أُنشئ بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، ويسعى إلى تحسين المعلومات المتاحة بهدف وضع السياسات العامة.

٨٤. وشدد المستشار عن أصحاب العمل والمندوب المناوب من مصر على أنه قد لا يكون ثمة تنمية بدون استثمار، ولا استثمار إذا لم يكن هناك أمن. ويشكل انعدام الأمن وتفشي الإرهاب في العديد من البلدان الأفريقية تهديداً للاستثمار ومن ثم للتنمية المستدامة وانعدام فرص العمل اللائق، مما يؤدي إلى هجرة الشباب إلى الغرب، الذي يرفض استقبالهم. وعلى الدول الغربية أن تدعم مراكز التدريب في أفريقيا جنوب الصحراء لتدريب الشباب الأفريقي. وأثار المتحدث ذكرى القادة الأفريقيين الكبار من الماضي، بمن فيهم كوامي نكروما ونلسون مانديلا وغيرهما. وينبغي للشركاء الاجتماعيين أن يعملوا معاً لحماية أطفال أفريقيا.

٨٥. وقال ممثل حكومي من كوت ديفوار (وزير دولة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني) إن كوت ديفوار انضمت إلى التوصيات الواردة في التقرير وهي تدعم التحليل الذي قدمه المدير العام بشأن الحاجة إلى تعزيز النمو الذي يولد العمالة ويثمر منافع لأشد الناس فقراً. وتلتزم حكومة كوت ديفوار بالعمل في هذا الاتجاه وهي تسعى إلى تنفيذ الإصلاحات التالية:

– فيما يتعلق بالإدارة السديدة، أسفرت المشاورات الثلاثية لتوها عن توافق في الآراء بشأن قانون العمل الجديد. ويسعى هذا القانون إلى زيادة قابلية استخدام الشباب، وتحسين أشكال الحماية المتوفرة لدى العامل، بما في ذلك الصحة والسلامة في العمل، دون إغفال ضرورات القدرة التنافسية ونمو الاقتصاد؛

– العمالة: أصلحت الحكومة نظام التدريب لتكييفه مع احتياجات سوق العمل. وأجريت أيضاً دراسة استقصائية سنوية. وأنشئت وزارة ووكالة مكرستان تحديداً لعمالة الشباب من أجل تلبية احتياجات العديد من المستفيدين من حيث التمويل والتدريب؛

– تحقيق توزيع أفضل لفوائد النمو: زادت كوت ديفوار الحد الأدنى للأجور استناداً إلى توافق بين الشركاء الاجتماعيين؛

– الحماية الاجتماعية للعمال، إلى جانب توسيع نطاق التغطية لتشمل القطاع غير المنظم، الذي يشكل الشريحة الكبرى والأكثر عرضة للمخاطر. ومع تنفيذ التغطية الصحية الشاملة، التي جرى تعميمها حالياً، تنظر كوت ديفوار إلى الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره رافعة أساسية لتحقيق العمل اللائق.

٨٦. وقال ممثل حكومي من بوروندي (وزير الخدمة المدنية والعمل والعمالة) إن بلده اعتمد الإطار الاستراتيجي الثاني من أجل مكافحة الفقر. وقد تم وضع سياسة عمالة وطنية ضمن هذا الإطار. وتركز هذه السياسة على استحداث فرص العمل في الزراعة والمناجم والسياحة. واعتمدت سياسات عديدة، بما فيها الحماية الاجتماعية والتدريب المهني وميثاق الحوار الاجتماعي الثلاثي. واستحدثت وكالة لتشجيع الاستثمار. وتتطلع الحكومة إلى الحصول على دعم منظمة العمل الدولية للتصدي للتحديات التي يطرحها عملية تنفيذ السياسات.

٨٧. وأقرّت ممثلة حكومية من جمهورية أفريقيا الوسطى (وزيرة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري) بأن بلدها يمر بأزمة، مع ما يصاحب ذلك من آثار على التنمية المستدامة وتعزيز العمل اللائق. ومع ذلك، فقد أدمجت استراتيجية التنمية الوطنية العمالة. ونُظم منتدى وطني بشأن العمل اللائق، حيث ركز على ثلاث قضايا رئيسية، وهي: تعزيز العمالة والتدريب المهني وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وطُور البرنامج القطري للعمل اللائق الذي نص على أولويتين: عمالة الشباب والأولوية الاجتماعية، ولكن لم تتم بعد المصادقة عليه. وفي ضوء الأزمة، لا بد من إعادة النظر فيه. وبغية مكافحة الفقر، استهلت وزارة العمل مشروعاً بشأن التدريب المهني والتلمذة الصناعية لفائدة الشباب كجزء من عملية المصالحة. وأجريت دراسة تشخيصية بشأن عمالة الشباب في أوضاع ما بعد الأزمات، ركزت على استحداث فرص العمل للجنود السابقين. وجرى وضع قانون عمل جديد.

٨٨. وأشارت مندوبة حكومية من كينيا إلى أن أفريقيا تشكل حالياً أحد الأقاليم الأسرع نمواً في العالم وأن الاقتصادات تنمو، في المتوسط، بوتيرة مماثلة أو أعلى بالمقارنة مع بقية العالم. ومع ذلك، رغم هذا النمو الاقتصادي، لا تزال البطالة تعرف نمواً، وما الانتشار الكبير للعمالة غير المنظمة والوظائف الهشة والعمال الفقراء والعدد المتزايد للشباب الذين يدخلون القطاع غير المنظم سوى شاهد على ذلك. وبالتالي، يتمثل التحدي بالنسبة إلى أفريقيا في تحويل اقتصاداتها سعياً إلى توليد وظائف أكثر وأفضل من أجل تحقيق نمو وتنمية شاملين. وثمة حاجة إلى ضمان استخدام الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، من خلال مجلس العمل الوطني الثلاثي، استخداماً أكثر فعالية لكفالة الاستفادة فعلاً من الحيز السياسي لتعزيز العمل اللائق وأهداف العمالة المنتجة. وحفزت كينيا تعزيز التوصية رقم ٢٠٤ لأنها تمثل أداة سياسية قوية للانتقال إلى السمة المنظمة تنفيذاً لبرنامج التنمية لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص، هدف التنمية المستدامة ٨ باعتباره أو صك لمنظمة العمل الدولية يتناول الاقتصاد غير المنظم في مجمله. ويصون الدستور حق العمال في المفاوضة الجماعية والضمان الاجتماعي والحرية النقابية، بل والحق في الإضراب، من بين مبادئ أخرى ينص عليها قانون العمل الوطني. ومعدلات الهجرة في أفريقيا هي الأعلى بين جميع الأقاليم، وثمة أدلة تفيد بأن عدم وجود فرص لتحقيق العمل اللائق - بدلاً من النمو الاقتصادي المنخفض - يعتبر محدداً أساسياً للهجرة غير الطوعية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن أثرها على التنمية غالباً ما يكون ضعيفاً. وتقدم شركة M-PESA في كينيا خير مثال على الابتكار في التمويل التكنولوجيا الحديثة التي حسنت كثيراً سبل الوصول إلى الائتمان، لا سيما في المناطق الريفية التي يتعذر الوصول إليها. وفي الختام، تعرب كينيا عن تفاؤلها بأن تستفيد أفريقيا يوماً ما من كامل إمكاناتها وقوتها.

٨٩. وقال مندوب حكومي من إثيوبيا إن إثيوبيا وضعت ونفذت برنامجها القطري للعمل اللائق منذ عام ٢٠٠٨. وفي هذا السياق، أدرجت العمل اللائق في سياساتها وخططها واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق العمل اللائق. ويشمل ذلك بعض التدابير التشريعية والسياسية المتخذة، بما في ذلك بشأن تعزيز معايير العمل الدولية ومراجعة السياسات الوطنية وكذلك الدستور لحماية الحقوق، بما في ذلك سياسة الهجرة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والسلامة والصحة المهنيتان وسياسة العمالة الوطنية وخطة التنمية الوطنية وخطة العمل بشأن منع أسوأ أشكال عمل الأطفال وحزمة تنمية الشباب. وفي حين أشير إلى وجود تقدم في تحقيق بعض الأهداف المحددة في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق، لا تزال هناك بعض التحديات التي تعوق تحقيق العمل اللائق بكامله. وتشمل هذه التحديات القدرات المؤسسية الضعيفة لتنسيق ومراقبة البرنامج القطري للعمل اللائق وتعبئة الموارد. وتشمل التحديات الأخرى تزايد البطالة في صفوف الشباب وتغطية الحماية الاجتماعية غير الكافية والآثار المترتبة على تغير المناخ. وعلى منظمة العمل الدولية أن تقدم المزيد من الدعم لضمان الحد من أوجه العجز في العمل اللائق.

٩٠. وشكر مستشار ومندوب حكومي مناوب من تونس المدير العام على الكلمات الرقيقة الواردة في ملاحظاته الافتتاحية، وأشار إلى أن من شأن تعزيز العمل اللائق أن يساعد على مواجهة تحديات التنمية الشاملة والمستدامة. وإذ أعرب عن تقديره لكون العمل اللائق يشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج التنمية لعام ٢٠٣٠، أشار إلى أن تونس اتخذت عدداً من التدابير لتعزيز العمل اللائق على النحو التالي: تعزيز الحوار الاجتماعي الشامل وإشراك مختلف الجمعيات الصناعية وكذلك التوسع إلى المجتمع المدني وموافقة الشركاء الثلاثيين على إنشاء مجلس ثلاثي، حيث تم توقيعه في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، مع موافقة جميع الأطراف على العقد الاجتماعي، والمشاورات التي أجريت مع نقابات العمال في مختلف القطاعات، بما فيها تلك الموجودة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، وتعزيز العمالة للحساب الخاص كوسيلة للحد من البطالة، فضلاً عن دعم المؤسسات التي تعزز عمالة الشباب وتشجيع توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية، بما فيها تغطية التأمين الصحي وتوفير السكن المجاني، ودعم الأنشطة في القطاع غير المنظم. وتدعم تونس الحوار الاجتماعي الشامل، وبالتالي الاعتراف بجهودها من خلال منحها مؤخراً جائزة نوبل للسلام.

بيان حول المشاركة في الاجتماع الإقليمي الأفريقي

٩١. قرأت السيدة بريسكا موبفوميرا، وزيرة الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زمبابوي بياناً نيابة عن أعضاء مجموعة الحكومات من البلدان التالية: بوتسوانا وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسوازيلند وليسوتو وغانا وكينيا ونيجيريا وزمبابوي، بشأن القواعد المنظمة للمشاركة في الاجتماع الإقليمي الأفريقي. وطلب البيان أن تبدأ عملية استعراض للقواعد المنظمة للمشاركة في الاجتماع الإقليمي الأفريقي ودعا المنسق الإقليمي للمجموعة الأفريقية في مكتب العمل الدولي إلى التصرف تبعاً لذلك وإلى أن يعد تقريراً بشأن التقدم المحرز خلال الدورة الخامسة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠١٦.

٩٢. قال السيد موسى دوسو، وزير دولة، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني في كوت ديفوار، متحدثاً بالنيابة عن: موريتانيا وتونس والمغرب ومالي والكونغو وجزر القمر وجيبوتي والكاميرون والسنغال وبوركينا فاسو وتوغو وغابون وليبيا، إنه يحيط علماً بالموقف المعرب عنه في البيان الذي أدلت به وزيرة الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية في زمبابوي. وأضاف أنه بالنظر إلى أن الرأي المعرب عنه كان يقتضي بياناً توافقياً صادراً عن مجموعة الحكومات وإلى أن المسألة لا ترد في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي، فهو يعتبر أن أفضل إجراء يكون في إحالة المسألة إلى المنسق الإقليمي لأفريقيا، بهدف إجراء المزيد من المشاورات في ظل الاحترام الكامل للقواعد القائمة والإجراءات المرعية، مما يفضي إلى قرار توافقي عن المجموعة بأكملها.

٩٣. وذكر رئيس الاجتماع الإقليمي أنه قد أحيط علماً على النحو الواجب بهاتين المداخلتين وأن متابعة مناسبة سوف تجرى.

استئناف المناقشة العامة

٩٤. وأشار مندوب حكومي من أنغولا أنّ التقرير ترك صداً جيداً، إلى جانب الملاحظات التي تضمنتها كلمة نائب رئيس أنغولا والتي سلطت الضوء على المسائل المتعلقة بانعدام المساواة والتدهور البيئي والتحديات التي تطرحها الهجرة. ويحتل العمل اللائق مركزاً مهماً في برنامج عام ٢٠٣٠، وتضطلع منظمة العمل الدولية بمسؤولية تقديم المساعدة لتحقيق الأهداف، وذلك من خلال النهوض بسياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة ومتسقة على المستوى الوطني. وثمة حاجة إلى تعزيز فرص العمل اللائق لصالح الشباب والنساء أيضاً. وفي حال لم تتحقق التوقعات، لا سيما فيما يتعلق بالشباب، سيكون هناك انعكاسات سلبية مع اندلاع الاضطرابات وزيادة في الاتجاه نحو الهجرة. وينبغي للدول الأعضاء أن تضع مبادرات وطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل اللائق، بغية تحقيق التنمية الوطنية المستدامة. وقد وضعت حكومة أنغولا برنامج التنمية لعام ٢٠٢٥ لصالح بلادها، بالإضافة إلى استراتيجية متوسطة الأجل للحد من الفقر. وتهدف جميع هذه التدابير إلى محاربة انعدام الأمن وتعزيز تطوير البنية التحتية وتحقيق الأمن الغذائي وتشجيع التدريب المهني. ولا بد من تخصيص المزيد من الموارد في مجال التدريب وتطوير القدرات وتحسين الحماية الاجتماعية، بهدف الحد من الفقر.

٩٥. ولاحظ مندوب العمال من كوت ديفوار أن موضوع التنمية الشاملة يتلاءم مع العمل اللائق. وأفريقيا قارة غنية، لكن برنامجها الإنمائي يستلزم إعادة النظر فيه. وفي حين تواجه القارة عدداً من التحديات تشمل المجاعة والنزاعات المدنية والهجرة، فإن الأمل بالمستقبل تتوقف على ما مفاده أن أكثر من ٣٥ في المائة من الموارد في العالم موجودة في أفريقيا. وبالتالي ثمة حاجة لضمان التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسخير هذه الموارد ولكي يكون للشركاء برنامجاً مشتركاً في مكافحة الفساد وتعزيز احترام العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تمتد هذه الفكرة لتشمل تدفقات رأس المال وتبييض الأموال. وتظهر البحوث أن أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ مليون دولار أمريكي قد ضاعت سدىً خلال العقود الأربعة الماضية، مما يشير إلى الحاجة الملحة لإدارة الموارد على نحو أفضل. غير أن القارة تتمتع بالوسائل اللازمة لإدارة مواردها على نحو جيد. ولا بد للتنمية الشاملة والمستدامة أن ترسخ جدورها في أفريقيا، وعلى كافة الأطراف أن تلعب دورها في هذا الصدد. وثمة حاجة إلى التعاون معاً والحفاظ على إرث هذه القارة.

٩٦. ولاحظت مندوبة العمال من أنغولا أن العمل اللائق أصبح الآن مفهوماً عالمياً مقبولاً من الجميع، منذ أن اعتمده الاجتماع الأفريقي العاشر في عام ٢٠٠٧ وقامت أفريقيا بتحديد هدف تحقيق العمل اللائق بحلول عام ٢٠١٥. غير أن هذا الهدف النبيل لم يتحقق لا في أنغولا ولا في أفريقيا عموماً. وتواجه بلدان القارة تحديات سياسية ومشاكل اقتصادية، إلى جانب الأزمات الغذائية. وكانت هناك تحديات جمة تمثلت في انتهاكات لحقوق العمال، بما في ذلك الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، أفضت إلى الافتقار للعمل اللائق والمنتج. ولكن قد تحقق بعض التقدم لا سيما فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي. وهناك تحدٍ مهم يتمثل في انعدام المساواة بين الجنسين، وهو أمر لا يزال مستمراً، مع بروز عوامل من قبيل انخفاض مشاركة النساء في الاجتماعات والمؤتمرات واستمرار العنف الممارس ضد المرأة. ولا تزال البلدان بعيدة عن تحقيق المساواة بين الجنسين ولا تزال النساء يشكلن غالبية من يعملون في القطاع غير المنظم الذي يظهر هشاشة في العمل وافتقاراً للحماية الاجتماعية. وفي حين توجد بروتوكولات جيدة بشأن المساواة بين الجنسين، لم تنعكس هذه الأخيرة محلياً في عدد من المجالات. فلا يزال التمييز القائم على نوع الجنس مستمراً في العمالة مدفوعة الأجر وفي التمثيل في الهيئات الدولية بما فيها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي وغيره من الهيكليات. قد حان الوقت للانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي، مثلاً من خلال تحديد الأهداف الجنسانية بنسبة ٤٠ في المائة من التمثيل النسائي والاستثمار في التعليم وبناء القدرات. وأشادت مندوبة العمال بقيام مركز تورينو بإنشاء

أول أكاديمية للنقابات النسائية. ولا بد من اعتماد المزيد من السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إذا ما تُركت النساء جانباً.

٩٧. ولاحظ المندوب الحكومي من أوغندا أن العمل اللائق أصبح الآن مقبولا على نطاق واسع على أنه عنصر مساهم في النمو الاقتصادي من خلال زيادة انتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك حق المواطنين في الحصول على الحماية الاجتماعية. واعتمدت حكومة أوغندا البرنامج القطري الأول للعمل اللائق (٢٠٠٧-٢٠١٠) الذي تضمن الأولويات التالية: العلاقات الصناعية والانتاجية ومعايير العمل الدولية وتعزيز عمالة الشباب والنهوض بالحماية الاجتماعية، لا سيما بالنسبة إلى المجموعات المستضعفة. وكان لإطفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم أهمية بالغة في عالم العمل، إذ تتواجد بين ٤٠ و٨٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاع غير المنظم. غير أن الاقتصاد غير المنظم يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد وفي سوق العمل، من خلال المساهمة في استحداث فرص العمل والانتاج الوطني وتوليد الدخل. وفي أوغندا يعمل في الاقتصاد غير المنظم أكثر من ١,٨ مليون أسرة معيشية. ولهذا السبب، اعتمدت الحكومة استراتيجية القطاع غير المنظم لتسهيل عملية إضفاء السمة المنظمة.

٩٨. ولاحظ مندوب حكومي من النيجر أن برنامج العمل اللائق للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ الذي اعتمده الاجتماع الإقليمي الحادي عشر (٢٠٠٧) شارف على نهايته، وقد حان الوقت لتقييم التقدم المحرز في جعل العمل اللائق واقعاً ملموساً وتحققت بعض الانجازات ولكن لا يزال هناك الكثير للقيام به. وحان الوقت الآن لتحديد توجهات جديدة بغية التصدي للمشاكل من قبيل الفقر والبطالة والبطالة الجزئية والوظائف الهشة وانعدام أوجه المساواة، إلخ. وتبذل النيجر جهوداً حثيثة لتعزيز العمل اللائق واستحداث العمالة والمضي قدماً بالحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وشكل البرنامج القطري للعمل اللائق، الذي اعتمد في عام ٢٠١٢ كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، أداة لتنفيذ البرنامج الذي وضعه رئيس النيجر. وتمثل مشروع مهم يجري حالياً في إرساء تغطية صحية شاملة وأرضية وطنية للحماية الاجتماعية. وفي مجال العمالة، استحدثت قرابة ٧٠٠ ٠٠٠ وظيفة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ مقارنة مع الهدف الأصلي الذي وضعته الحكومة والمتمثل في استحداث ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة. وأجري استعراض لسياسة الاستخدام الوطنية وخطة عملها واستهل برنامجان رئيسيان لعمالة الشباب. وفيما يتعلق بالعلاقات الصناعية، فإن الحوار الاجتماعي الذي كان يعتبر وسيلة لحل النزاعات الاجتماعية، حقق تقدماً مهماً ومن شأن عملية انتخابات النقابات أن تعززه، لتحديد أكثر النقابات تمثيلاً. وقد صدّق النيجر على الاتفاقيات الأساسية الثماني جميعها وصدّق على بروتوكول عام ٢٠١٤ التابع لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩) وعلى عدد من صكوك منظمة العمل الدولية الأخرى. والحكومة منكبة الآن على إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة والنمو الشامل للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٥، بالإضافة إلى خطة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من شأنها أن توفر إطاراً لتنفيذ العمل اللائق. وقد وافق النيجر على التوصيات الاستراتيجية بشأن المضي قدماً، على نحو ما اقترحه المدير العام في تقريره. وعلى وجه الخصوص، اتسمت التوصية بجعل غايات برنامج العمل اللائق في أفريقيا تتماشى مع مجالات الأولوية الرئيسية في إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، بأهمية خاصة إذ أنّ من شأنها أن تضمن التماسك الضروري بين الاتحاد الأفريقي والنشاط الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية، وبالتالي تعزز تنفيذه.

٩٩. وأشار مندوب حكومي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأهداف التي لم تتحقق، بما فيها بطالة الشباب وتغطية الحماية الاجتماعية واستمرار أوجه انعدام المساواة ووضعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل في صميم سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، وبذلت جهود كثيرة من أجل زيادة نوعية وكمية العمالة. كما اعتمد مجلس الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، السياسة الوطنية بشأن العمالة والتدريب المهني، وأصبح البلد عضواً في منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا. كما جرى إنشاء وتعزيز مؤسسات فعالة ومسؤولة في مجال العمل، بما فيها محاكم العمل والمحاكم التجارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح المنشآت العامة. كما نُفذت التدابير التالية:

- إنشاء مركز موحد لخدمات استحداث المشاريع لتحسين عملية الاستثمار واستحداث المشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

- تحسين بيئة قطاع الأعمال من خلال إجراء إصلاحات متنوعة، بما في ذلك العضوية في نظام المحاسبة المعتمد في منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا؛

- إنشاء نظام لجمع الضرائب واشتراكات أصحاب العمل على أساس إعلان واحد؛

- التغطية الوطنية لمكتب الاستخدام الوطني، من خلال مكاتبه في المقاطعات، التي باتت الآن قيد التشغيل في كافة المقاطعات وفي بعض المناطق.

١٠٠. وتبقى بطالة الشباب الشغل الشاغل على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة لمكافحتها. وتشير الإحصاءات إلى أن معدل بطالة الشباب بلغت نسبة ٢٤ في المائة عام ٢٠١٤. وهذا يعني أن كافة البرامج والمشاريع المنفذة لم تنجح في تخفيف نسبة البطالة. ووقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن اتفاقات مع مصرف التنمية الأفريقي حول ثلاثة مشاريع مهمة، بما فيها برنامج العمالة للمتخرجين، ومن شأن ذلك أن يتيح إدماج ١٠ ٠٠٠ باحث شاب عن عمل في مختلف أماكن العمل وفي مراكز التلمذة الصناعية المهنية، مما يتيح لهم اكتساب أول خبرة مهنية.

١٠١. وشدد المندوب عن العمال من بوتسوانا على أن تحقيق مستقبل أفضل هو أمر ممكن إذا اقترن هدف التنمية المستدامة ٨ بخطة عمل أديس أبابا وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، نظراً إلى أنها جميعاً وضعت العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة للجميع كهدف مركزي لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وسيستلزم ضمان نجاح تنفيذ هذه الأهداف خلال السنوات الأربع عشرة القادمة العمل الجماعي لتعزيز تشريعات العمل وزيادة توصيل برنامج عام ٢٠٦٣ وترويجه، من خلال تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تنفيذها. وينبغي اعتماد تدابير براغماتية استناداً إلى الخبرة العملية. وتشمل بعض التدخلات الممكنة لتعزيز النمو المستدام المقترن بالعمل اللائق ما يلي:

- توفير خدمات عامة عالية الجودة، لا سيما في مجالات التعليم المجاني والشامل، وسبل الحصول على مياه الشرب والصحة والصرف الصحي ودعم الرفاه الغذائي. ويشمل ذلك أيضاً الحاجة الملحة إلى تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية؛

- ينبغي لوزارات العمل والاستخدام، إلى جانب الشركاء الاجتماعيين، أن تتلقى الدعم اللازم لتنفيذ مهامها، بما في ذلك تطبيق روح مرامي هدف التنمية المستدامة ٨؛

- يجب على الشركاء الوطنيين أن يلتزموا بصدق باحترام وحفظ وحماية وتعزيز الحقوق في العمل، لا سيما الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية؛

- اعتماد إدارة ضريبية تصاعدية وعادلة لضمان نمو قاعدة الإيرادات الوطنية، وتحقيق توزيع عادل للمكاسب.

١٠٢. ولاحظ مندوب عن حكومة بوركينا فاسو أن هدف إعلان وخطة عمل واغادوغو لعام ٢٠٠٤ رمى إلى الحد من تزايد الاتجاه نحو الفقر والبطالة، على أساس نظام إدارة عالمي تشاركي بقدر أكبر وعولمة أكثر شمولاً. وفي إعقاب انعقاد الندوة الأفريقية الأولى للعمل اللائق في عام ٢٠٠٩، وهي ندوة سعت إلى إيجاد حلول تفضي إلى الانتعاش الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة المضمونة بفضل العمل اللائق، وضعت بوركينا فاسو واعتمدت برنامجها القطري للعمل اللائق ليكون آلية تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل لعام ٢٠٠٩، من خلال تطبيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق. وتمثلت المبادرات المتخذة لمواجهة التحديات التي تطرحها العمالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما يلي:

- اعتماد سياسات وطنية في ميادين العمالة والعمل والتدريب التقني والمهني والتعليم؛

- اعتماد سياسات وطنية للحماية الاجتماعية، تولي الأولوية لحماية الفئات المستضعفة؛

- إنشاء برنامج خاص للشباب والنساء؛

- إنشاء عدة صناديق وطنية للشباب والنساء؛

- استهلال مراجعة سياسة العمالة الوطنية، مرفقة بخطة عملها.

١٠٣. وقد استندت جميع الإجراءات والسياسات الجارية، إلى حوار اجتماعي وطني بنّاء.

١٠٤. وأثنى المندوب عن العمال من موريتانيا على المدير العام لتصميمه وتصميم موظفيه على تعزيز الحوار الاجتماعي في أفريقيا. ولذلك تأثير مهم على العمل اللائق في القارة. والهجرة إنما هي نتيجة لحرمان الشباب من فرص العمل الكافية. ومن المؤكد أن البطالة زادت من ميول الشباب نحو التطرف. والأمل معقود على أن تساعد قرارات الاجتماع على دعم الفئات المهمشة من خلال السياسات الاجتماعية والأجور اللائقة وتعزيز الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. ومن المهم ألا يصبح العمال الحلقة الأضعف في عملية التنمية. وتؤيد نقابات العمال في موريتانيا حقوق العمال ومبادئ اتفاقيات العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية. وقد استطاعت نقابات العمال في موريتانيا، من خلال إقامة شراكات، أن تنشئ تنسيقية عمالية هي "التنسيقية النقابية لعمال موريتانيا"، تضم ١٦ مركزية عمالية من أصل ٢٥ مركزية هي عموم المركزيات في موريتانيا. وتشارك الحركة النقابية في موريتانيا في الحوار الاجتماعي مع الحكومة، وقد حظيت مبادئ الحوار والتمثيل بموافقة واسعة النطاق لدى الحكومة والشركاء الاجتماعيين. ويعرب العمال في موريتانيا عن تقديرهم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والعمال المسنين، ولكنهم دعوا الحكومة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، لا سيما فيما يتعلق بتنمية قدرات نقابات العمال وتعزيز الحوار الاجتماعي وتحقيق العمل اللائق لفائدة العمال في جميع القطاعات. وطالب مندوب العمال من موريتانيا المدير العام بتقديم دعم منظمة العمل الدولية إلى التنسيقية النقابية لعمال موريتانيا، وخصوصاً من حيث التكوين والتأطير في مجالات المفاوضة الجماعية بين الشركاء، وكذلك العمل اللائق ونظم تنظيم القطاع غير المنظم.

١٠٥. وأشاد المندوب عن العمال من نيجيريا بالتقدم المحرز في أفريقيا باتجاه ترسيخ الديمقراطية التعددية الدستورية. واعترف بجهود العمال الأفريقيين، لا سيما في بوركينا فاسو وتونس، الرامية إلى ضمان تحقيق الديمقراطية لبلدانهم. ويتطلب تحقيق العمل اللائق في أفريقيا احترام مبادئ المساءلة والشفافية، وممارسات الحوار الاجتماعي التشاركية الحقيقية والفعالة، الثنائية (المفاوضة الجماعية) والثلاثية على السواء على الصعيد الوطني. وقد عقدت اليد العاملة المنظمة العزم على ممارسة ما دعت إليه فيما يتعلق بالحرية النقابية. وعلى دوائر الأعمال المنظمة أيضاً أن تلتزم بممارسات تجارية أخلاقية ومتجاوبة ويمكنها أن تعبر عن ذلك من خلال شجبها للتهرب الضريبي وممارسات سوء التسعير. وثمة حاجة إلى أن تثبت الحكومات صدقها في خفض كلفة الإدارة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على جودة الخدمات العامة. وعلى الحكومات أن تبذل كل ما في وسعها لمنع التسرب والقضاء على الفساد من خلال الالتزام بتنفيذ "تقرير فريق مبيكي بشأن وقف التدفق المالي غير المشروع من أفريقيا" تنفيذاً فعالاً. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعمل مع وزارات العمل والمالية لتعزيز اتساق السياسات. ومن خلال ذلك فقط، يمكن لأفريقيا أن تستفيد من الفرص المتاحة لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنفيذ برنامج العمل اللائق من أجل أفريقيا بغية تحقيق النمو والشمولية.

١٠٦. وأشاد ممثل جامعة الدول العربية باستمرار الحوار رفيع المستوى بشأن الحقوق والحوار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق النمو الشامل والمستدام في قارة أفريقيا. وتسهم الجامعة العربية في جهود التنمية المستدامة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الوطنية من خلال إنشاء الصناديق الاستئمانية والتعاون الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، تعمل الجامعة العربية على دعم وضع السياسات وتنفيذها من خلال شراكة عالمية واضحة المعالم. وهناك توافق واضح بين برنامج العمل اللائق وبرنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ٨. ويشكل العمل اللائق جزءاً من رؤية متطورة للمستقبل. وستواصل الدول العربية العمل مع منظمة العمل الدولية بشأن تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الإنتاجية وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة وتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وذكّر بمعاناة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك العمال والمزارعون ورجال الأعمال، ودعا المشاركين في الاجتماع إلى تجديد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني والعمال الفلسطينيين عن طريق مطالبة سلطات الاحتلال بالإقلاع عن سياساتها وممارساتها التي تتنافى مع الأعراف والقوانين وقرارات الشرعية الدولية ومع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٠٧. وأثنى ممثل شبكة الاتحاد الدولية على منظمة العمل الدولية للعمل الذي تضطلع به من أجل تعزيز النمو الشامل من خلال تفاعلاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والعمل اللائق أمر أساسي لضمان النمو الاقتصادي والحد من مستويات انعدام المساواة. وعلى الرغم من التقدم المحرز على المستوى الوطني، لم يتم تحقيق بعض الأهداف نتيجة للافتقار إلى فرص العمل وانعدام المساواة. وثمة حاجة إلى الاعتراف بالاتجاهات الديمغرافية وأثرها على الشباب في أفريقيا. وبالتالي، من الضروري أن تضع أفريقيا سياسات ذات صلة من أجل تطوير الإنتاج وتوفير التدريب وفرص العمل للعمال، ومن ثم تثنيهم عن الهجرة. وبغية تحقيق العمل اللائق، على أفريقيا أن تتغلب على بطالة الشباب، والأمراض والكوارث الطبيعية، بما فيها تلك تنتج عن تغير المناخ. ولا يمكن تحقيق العمل اللائق إلا إذا بمشاركة الشركاء الوطنيين. وينبغي ألا يترك للمنشآت متعددة الجنسية باسم الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا بد للحكومات من أن تضمن الاتفاقات المبرمة مع المنشآت متعددة الجنسيات المجلوبة، بما في ذلك حماية حقوق العمال. وعلى المدير العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد،

ينبغي أن يكون تعزيز العمالة في طليعة الجهود المبذولة. كما ينبغي بذل جهود لتحسين معايير العمل، لا سيما في الشركات الأمنية التي اشتهرت بعدم احترامها لاستخدام الحوار الاجتماعي.

١٠٨. وأشار ممثل المجلس التنسيقي لنقابات عمال الجنوب الأفريقي إلى أن تقرير المدير العام أجرى تقييماً للفرص المستحدثة لصالح منظمة العمل الدولية باعتماد برنامج عام ٢٠٣٠، وانسجامه مع برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية من حيث تعزي التنمية المستدامة. وتضطلع منظمة العمل الدولية بدور حقيقي، لا سيما فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة ٨ والأهداف المصاحبة له. ولابد من أن يتقاسم أصحاب المصلحة الفهم ذاته عندما يتعلق الأمر بقياس التقدم المحرز. ومن دواعي القلق أن العمال لا يشتركون في إعداد هذه التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز ولا يحيطون علماً بها إلا عندما تقدم إلى الاجتماعات في وقت لاحق. ولا بد من وضع حد لهذه الممارسة، وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن توفر دعم بناء القدرات من أجل تطوير أدوات مناسبة وعملية وقابلة للتنفيذ للرصد والتقييم. واتخذت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خطوات مهمة مع قيام رؤساء الدول بتأييد البروتوكول المعني العمالة والعمل في عام ٢٠١٤. وشكل ذلك معلمة أساسية نحو تحقيق العمل اللائق في الإقليم.

المناقشات الخاصة في الجلسة العامة

١٠٩. عقد الاجتماع الإقليمي مناقشتين خاصتين في الجلسة العامة، الأولى بعنوان "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أفريقيا: المضي قدماً"، والثانية بعنوان "العمالة والتكنولوجيات الجديدة: فرص متاحة امام الشباب في أفريقيا".

الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أفريقيا: المضي قدماً

١١٠. ترأس السيد غريغوار أووانا، نائب رئيس الاجتماع الإقليمي من مجموعة الحكومات، المناقشة الخاصة في الجلسة العامة والتي أدارتها السيدة سونيتا بيتامبر، مديرة، إدارة التنمية البشرية والاجتماعية، مصرف التنمية الأفريقي. وضمت مجموعة المشاركين الأشخاص التالية أسماؤهم:

- معالي السيدة ميلدرد أوليفانت، وزيرة العمل، جنوب أفريقيا؛
- معالي السيد موسى دوسو، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني، كوت ديفوار؛
- السيدة وينيان يانغ، رئيسة، فرع المنظور الاجتماعي بشأن التنمية، قسم السياسة الاجتماعية والتنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية؛
- السيدة فانيسا فالا، مديرة، اتحاد المنشآت في جنوب أفريقيا؛
- السيد إيريك مويزي مانزي، الأمين العام، اتحاد نقابات عمال رواندا؛
- السيدة أزيتا بيرار عوض، مديرة، إدارة سياسة العمالة، مكتب العمل الدولي.

١١١. قدمت السيدة أزيتا بيرار عوض، الموضوع بتسليط الضوء على التحدي الذي يمثله الاقتصاد غير المنظم في الاقتصادات الأفريقية، وما تمخض من فرص جديدة وزخم عن اعتماد التوصية رقم ٢٠٤ خلال مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٥ فيما يتعلق بالارتقاء بالأنشطة ووضع استراتيجيات متكاملة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم.

١١٢. وعلى مستوى العالم، عملت أو أنتجت نصف القوى العاملة السلع والخدمات في ظروف غير منظمة. وفي أفريقيا، ٦٦ في المائة من العاملين في العمالة غير الزراعية، في المتوسط، يعملون في الاقتصاد غير المنظم. وإذا أخذنا في الاعتبار زراعة الكفاف، ترتفع نسبة العمالة غير المنظمة لتصل إلى ما يتراوح بين ٨٠ و٩٠ في المائة. وتبقى الحصة الأكبر من نصيب العاملين لحسابهم الخاص والعمال المستقلين والوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر، بالإضافة إلى نسبة ١٠ إلى ٣٠ في المائة من العمالة غير المنظمة في الجزء المنظم من الاقتصاد.

١١٣. وحصة الشابات والشبان في العمالة غير المنظمة مرتفعة بوجه خاص: ثمانية أشخاص من أصل عشرة من الشباب المستخدمين وجدوا أول عمل لهم في الاقتصاد غير المنظم وبقوا عالقين في شراكه بالنسبة إلى معظمهم. ويفوق عدد النساء، من حيث العاملات بأجر والعاملات للحساب الخاص، عدد الرجال في الاقتصاد غير المنظم في معظم البلدان الأفريقية. وتمثل السمة غير المنظمة حلاً دون الأمثل للجميع: حكومات وأصحاب عمل وعمال. وفي السياق الأفريقي، لابد من اتخاذ إجراءات لمعالجة ما يلي: التحدي الاقتصادي والإنمائي من خلال التحرر من شرك الإنتاجية المتدنية وتسريع التحول الهيكلي؛ التحدي المتمثل في الإدماج الاجتماعي والحقوق من خلال التصدي لمواطن العجز في الحماية الاجتماعية والحقوق والتمثيل.

١١٤. وتُتخذ مبادرات سياسية مختلفة في البلدان الأفريقية تركز على ما يلي: تعزيز التنمية الاقتصادية والعمالة على المستوى المحلي؛ تسجيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمراكز الجامعة للخدمات؛ التسهيل الجمركي؛ توفير الحماية الاجتماعية الاكتتابية وغير الاكتتابية للحصول على التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية؛ تفتيش العمل؛ الحصول على التمويل؛ الاعتراف الرسمي بالمهارات المطلوبة في الاقتصاد غير المنظم وإصدار الشهادات بشأنها. غير أنّ هذه النُهج غالباً ما كانت مجزأة ولها امتداد محدود وافتقرت إلى إطار ملائم شامل ومتسق. ولقد استحدثت التوصية الجديدة رقم ٢٠٤، التي تم اعتمادها خلال مؤتمر العمل الدولي بدعم ثلاثي كبير، زخماً جديداً وفرصة للارتقاء بالإجراءات المعنية بالانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أفريقيا. وهي تشكل أول معيار دولي يقدم في الوقت نفسه إطاراً معيارياً وإنمائياً، مع التركيز على الاقتصاد غير المنظم برمته. وتوفر توجهاً واضحاً وإرشاداً عملياً.

١١٥. وترتدي التوصية رقم ٢٠٤ أهمية خاصة في السياق الأفريقي وتسلّم بأنّ معظم الناس يدخلون الاقتصاد غير المنظم لا بخيار منهم ولكن نتيجة الافتقار إلى الفرص. وخلال عملية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، تبرز ضرورة الحفاظ على سبل العيش القائمة وتحسينها، والقدرات على تنظيم المشاريع والمهارات والقدرات الإبداعية لدى العاملين في الاقتصاد غير المنظم.

١١٦. وتدعو التوصية رقم ٢٠٤ الدول الأعضاء إلى استهلال استراتيجيات متكاملة من أجل معالجة الأهداف ثلاثية الجوانب المترابطة فيما بينها والمتمثلة في استحداث الوظائف اللائقة والحيلولة دون استمرار انتشار السمة غير المنظمة وانتقال من هم في الاقتصاد غير المنظم. وتشترك هذه الاستراتيجيات المتكاملة بين عدة مجالات سياسية، لاسيما سياسات العمالة، من خلال تعزيز فرص استحداث الوظائف المنظمة ودعم التغيير الهيكلي للإنتاجية العالية، من خلال مد نطاق الحماية الاجتماعية والحقوق لتشمل الفئات التي تعاني من أهم مواطن العجز من خلال توفير أطر قانونية وسياسية مؤاتية.

١١٧. وتوفر التوصية رقم ٢٠٤ إرشادات عملية لضمان الانتقال من خلال استراتيجية متكاملة ومتسقة ومكيفة، تعترف بتنوع الظروف الوطنية في أفريقيا. وينبغي أن يكون النهج متوازناً يجمع بين الحوافز والامتثال.

١١٨. ويُعتبر تنسيق الإجراءات واتساقها عاملاً أساسياً على كافة مستويات الحكومة وفيما بين الوزارات والوكالات. وتؤدي وزارات العمل دوراً أساسياً في عملية التنسيق والاتساق هذه. وعلى الشركاء الاجتماعيين أن يضطلعوا بدور مهم في ضمان حوار سياسي ثلاثي شامل وفي إدراج من هم في الاقتصاد غير المنظم في عملية الحوار. وتعترف التوصية رقم ٢٠٤ بأهمية تمتع العاملين في الاقتصاد غير المنظم بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية.

١١٩. وتشمل استراتيجية المكتب الرامية إلى دعم إجراءات الهيئات المكونة والتي وافق عليها مجلس الإدارة في دورته ٣٢٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) خلال السنوات الست القادمة، أربعة عناصر مترابطة فيما بينها:

- الترويج واستثارة الوعي والتوعية؛
- تقديم الدعم إلى إجراءات متكاملة على المستوى القطري والإقليمي والإقليمي الفرعي؛
- تطوير المعارف والأدوات وتقاسمها ونشرها؛
- الشراكات والتعاون الدولي: لا سيما اعتماد الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والغاية ٨-٣ بشأن إضفاء السمة المنظمة، وشكل ذلك فرصة ممتازة لتطبيق التوصية رقم ٢٠٤.

١٢٠. وقالت السيدة أوليفانت إنّ التوصية رقم ٢٠٤ عبارة عن أداة قوية تُستخدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم ٨. وقد اعتمدت جنوب أفريقيا استراتيجية متكاملة نحو إضفاء الطابع المنظم على الاقتصاد غير المنظم. غير أنه تبرز الحاجة إلى تحليل العملية وسوف تلقى المساعدة التي تقدمها منظمة العمل الدولية الترحيب عند تقييم الثغرات السياسية. وينبغي أن يكون النهج متكاملاً وأن يقدم الدعم من أجل إقامة قطاعات أعمال تركز على صاحبات المشاريع والأشخاص المعوقين، مع إدماج التدريب في المنشآت وتنمية المهارات والعلاقات الجيدة المشتركة بين الحكومات في كافة المجالات. ويمكن كسب الكثير واستخلاص العبر من تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، من بلدان مثال كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزمبابوي. وتبرز الحاجة إلى وضع خطط خاصة بكل بلد تقودها مصلحة كل بلد في تحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة.

١٢١. وقال السيد دوسو إنّ كوت ديفوار حققت نمواً بلغت نسبته ٩ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية واحتلت المرتبة العاشرة من بين أفضل البلدان الإصلاحية في العالم. والحكومة ملتزمة حقاً في تعزيز العمل اللائق. وهناك حاجة إلى فهم واضح للقطاع غير المنظم ولوضع نُهج خاصة بكل بلد لمعالجة هذه المسألة. وتتسم التدابير التالية بطابع مهم:

- إدارة سديدة أفضل؛
- تطوير خدمات الدعم؛
- تعزيز قدرة العمال في القطاع غير المنظم؛
- التمتع بوسائل قانونية للانتقال؛
- وتتمتع أفريقيا ببعض التجارب والممارسات الجيدة بشأن الانتقال إلى السمة المنظمة يمكن أن تتقاسمها. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تدعم تقاسم الخبرات والتعلم من خلال إرساء قاعدة بيانات تعنى بالمشاريع ذات الصلة.

١٢٢. وقالت السيدة يانغ إنّ أفريقيا تحتاج إلى تعزيز التحول الهيكلي لاقتصاداتها من أجل مد نطاق فرص العمل في الاقتصاد المنظم الأعلى إنتاجية والأفضل أجراً. ولابد من تذليل الحواجز القائمة أمام السمة المنظمة من خلال وضع استراتيجيات تدمج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية واستراتيجيات تتعلق بالنمو والاستثمار، ترمي صراحة إلى تعزيز استحداث العمالة المنتجة والتحول الهيكلي. واستشهدت السيدة يانغ بقول مأثور صيني هو "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة". وقد حان الآن الوقت للقيام بهذه الخطوة. وينبغي اتخاذ التدابير التالية لمعالجة هذه المسائل:

- مد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في الاقتصاد غير المنظم؛
- تقديم الدعم لزيادة الإنتاجية في القطاع غير المنظم؛
- تعزيز التعاونيات من أجل تنظيم وتمكين العمال في العمالة غير المنظمة؛
- تقديم الدعم إلى المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، لا سيما تلك التي تديرها النساء والشباب؛
- الإدارة العامة الناجعة والمستجيبة لدعم روح تنظيم المشاريع/ الابتكار؛
- تعزيز فرص أفضل للمهارات والتدريب؛
- تقديم الدعم إلى صغار المزارعين؛
- إصدار الشهادات بشأن المعارف والمهارات.

١٢٣. وقالت السيدة فالا إنّها تقدم كامل دعمها للتوصية رقم ٢٠٤ وإنه ينبغي ترجمتها إلى حصائل ملموسة وقابلة للقياس. ومن المطلوب إجراء بحوث ملائمة من أجل فهم الاقتصاد غير المنظم للسماح بوضع البرنامج المطلوب أن يكون قائماً على الطلب. وتبرز الحاجة إلى تذليل الحواجز المطروحة أمام السمة المنظمة

وإرساء بيئة قانونية ملائمة للانتقال إلى السمة المنظمة. وفي هذا الصدد، من المهم حفز النمو الاقتصادي وتعزيز مد نطاق الاقتصاد المنظم وتعزيز بيئة استثمار الأعمال المحفزة على السمة المنظمة وضمان حيازة الأراضي وحقوق الملكية. وينبغي أيضاً الحرص على ضمان أن يبقى الاقتصاد المنظم منظماً.

١٢٤. ومن بين الحواجز المطروحة أمام السمة المنظمة والمذكورة في دراسة استقصائية أجريت في جنوب أفريقيا، ما يلي:

- كلفة السمة المنظمة - الرسوم مرتفعة جداً؛
- صعوبة الحصول على ترخيص لبدء مشروع؛
- إجراءات إضفاء السمة المنظمة معقدة للغاية؛
- مشاكل في توظيف الموظفين؛
- إجراء إضفاء السمة المنظمة طويل جداً.

١٢٥. وهناك حاجة لفهم القطاع والعوائق المطروحة أمام السمة المنظمة بغية التمكن من تصميم وتنفيذ عمليات تدخل مناسبة ومكيفة.

١٢٦. وقال السيد مانزي إن الدول الأفريقية ملتزمة بتنفيذ التوصية رقم ٢٠٤، التي تمثل فرصة حقيقية بالنسبة إلى أفريقيا. والنمو الاقتصادي العالي لا يحد من الفقر، وعلى الحكومات أن تولي اهتماماً أكبر لهذه المسألة. ويمكن للتوصية رقم ٢٠٤ أن تكون أداة قوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٨. وقد يكون الانتقال إلى الاقتصاد المنظم أمراً صعباً، ولكن ينبغي أن يتحقق من خلال الحوار الاجتماعي الشامل، وبمشاركة العمال من القطاع غير المنظم. ومن شأن التوصية ٢٠٤ أن تشكل محركاً ممتازاً للنمو الشامل، وعلى منظمة العمل الدولية أن تدعم تنفيذها في جميع أنحاء أفريقيا.

١٢٧. ثم افتتح الرئيس المناقشات بإعطاء الكلمة للحضور.

١٢٨. وقال ممثل حكومي من كوت ديفوار (وزير دولة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية والتدريب المهني) إن تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤ يستلزم تعزيز وصول الشباب إلى فرص التمويل. وفي هذا الصدد، أنشأت كوت ديفوار منصة لتمويل الشباب بهدف تعزيز روح تنظيم المشاريع وتعزيز عملية إضفاء الطابع المنظم. وثمة حاجة إلى هيكل سياسي جديد لضمان أن يحصل الشباب على فرص عمل، وأن يكون بمقدورهم الالتحاق بالعمالة المنتجة، وأن يتلقوا تدريباً كافياً، وأن يتم، بشكل عام، القضاء على أسوأ أشكال الاقتصاد غير المنظم. وهناك أيضاً حاجة إلى توفير حوافز لتشجيع قطاع الأعمال على التسجيل رسمياً والانضمام إلى مجال العمل اللائق.

١٢٩. ورحب ممثل حكومي من ناميبيا (وزير العمل والعلاقات الصناعية واستحداث العمالة) بالتوصية رقم ٢٠٤. وقال إن ناميبيا وضعت العديد من الاستراتيجيات لمكافحة السمة غير المنظمة في بلده الذي قدم طلب ترشيحه للتميز في تنفيذ التوصية رقم ٢٠٤. وعلى وجه الخصوص، بُذلت مساعٍ عملية شملت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إعداد بحوث إحصائية بشأن السمات الخاصة بالاقتصاد غير المنظم؛
- إجراء دراسات استقصائية لجميع البرامج الحكومية وغير الحكومية القائمة التي تتصدى لأي جانب من جوانب الارتقاء بالاقتصاد غير المنظم بهدف تدعيم نهج متكامل؛
- تنظيم ورش متعددة القطاعات وواسعة النطاق لأصحاب المصلحة لمتابعة التوصية رقم ٢٠٤ بهدف تحديد الأولويات؛
- مباشرة بحوث بشأن تدابير مد نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الاقتصاد غير المنظم فيما يتعلق بالأمومة والمرض وحماية المعوقين.

١٣٠. وأشاد المندوب عن أصحاب العمل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتوصية رقم ٢٠٤، التي من شأنها أن تسهم إسهاماً قيماً في عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. وينبغي أن يؤدي الحوار الاجتماعي دوره في هذا المجال. وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار أمر حيوي لازدهار الأعمال. ويشكل الضغط الضريبي والإجراءات الإدارية خطراً كبيراً على عملية الانتقال إلى السمة المنظمة. ويمكن لبعض التجارب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تكون خير مثال على ذلك:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنبثقة عن قانون تنظيمي وقّعه رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١١، يتيح بموجبه لأي جهة اقتصادية فاعلة أن تنضم إلى منظمة مهنية لأصحاب العمل، للاستفادة من الضرائب المنخفضة وغير ذلك من المزايا؛

- أيد الحوار الاجتماعي الثلاثي في المجلس الوطني للعمل في آب/ أغسطس ٢٠١٥، تشجيع روح تنظيم المشاريع عن طريق استحداث منشآت (مثلاً الأمانة الاجتماعية ودائرة التوظيف الخاصة) تكون منضمة إلى إحدى منظمات أصحاب العمل المهنية فيما يتعلق بإدارتها وكي تعترف بها الدولة؛

- القيام في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بتنظيم مائدة مستديرة وطنية بشأن اعتماد سياسة الحماية الاجتماعية واستراتيجيتها بهدف مد نطاق الإعانات الاجتماعية لتشمل القطاع غير المنظم.

١٣١. وقد خلفّ الالتزام الثلاثي الحقيقي في العملية أثراً إيجابياً على عملية إضفاء السمة المنظمة، ولا يزال التحديد الفعال لجميع العقبات التي تحول دون تحقيق عملية إضفاء السمة المنظمة هذه، مسألة حاسمة.

١٣٢. وأقر المندوب عن العمال من السودان بالطبيعة الدينامية للقطاع غير المنظم الذي يسهم بقرابة ٦٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل نقل الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، أما التقدم فلم يكن تحقيقه سهلاً في الوقت القريب. وبغية المضي قدماً، سيكون من الضروري فهم الأسباب الجذرية لمشكلة السمة غير المنظمة. وهي تشمل العمالة الهشة والصراعات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل التوصية رقم ٢٠٤ أداة قيمة. وعلى منظمة العمل الدولية أن تفكر في سبل لدعم البلدان والأقاليم في سعيها إلى الانتقال إلى السمة المنظمة. ويمكن أن تشمل المسائل ذات الأولوية بناء القدرات، وتحسين الأمن الوظيفي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحد من بطالة الشباب والنساء؛ وتعزيز التعاونيات، وتقديم المساعدة للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

١٣٣. وأبلغ المندوب عن العمال من الكاميرون الاجتماع الإقليمي بأن الكاميرون يتمتع ببرنامج جديد للعمل اللائق يتسم بإمكانية الإسهام بفعالية في عملية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. ومن شأن عدم التزام أصحاب المصلحة بتحمل مسؤولياتهم أن يسهم في الإبقاء على الاقتصاد غير المنظم. وكقطاع، فقد تعرض للتمييز، وتفاقم ذلك نتيجة عدم فهم الإسهامات التي يمكن أن يقدمها هذا القطاع، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. وثمة حاجة إلى وضع البنية التحتية اللازمة لدعم الاقتصاد غير المنظم والعمل على تحسين المعايير والعمل اللائق.

١٣٤. وأعرب مستشار ومندوب مناوب عن أصحاب العمل من مصر عن الأسف إزاء عدم وجود حلول لمشكلة الاقتصاد غير المنظم، رغم عقد عدد لا يحصى من الاجتماعات والمؤتمرات على مرّ السنوات، فضلاً عن إجراء بحوث في هذا المجال. وتمثلت القضية الرئيسية في عدم وجود أدلة كافية لإبراز الفوائد الواضحة للسمة غير المنظمة. وفي مصر، يلجأ حاملي الشهادات الجامعية أنفسهم إلى العمالة غير المنظمة لأنهم يحصلون، في بعض الحالات، على أجور عالية مقارنة بأجور العمالة المنظمة. وقد بدأت استراتيجيات الحماية الاجتماعية التي جرى تنفيذها في بعض القطاعات، مثل الزراعة والبناء، تؤتي أكلها، غير أن من شأن انتقال شريحة كبيرة من القوى العاملة إلى السمة المنظمة أن يشكل في الواقع عملية بطيئة.

١٣٥. وقال ممثل حكومي عن زمبابوي (وزير الخدمة العامة والعمل والرعاية الاجتماعية) إن نسبة كبيرة من الشباب في زمبابوي تعمل في القطاع غير المنظم وتفتقر إلى المهارات. وقد اعتمد الحكومة سياسة بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تنص على الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. كما بذلت جهود كبيرة لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الرامية إلى إضفاء السمة المنظمة على العمالة غير المنظمة. ولا بد من أن تشارك الهيئات المكونة الثلاثية وغيرها من الجهات المعنية مشاركة حقيقية بغية تعزيز عملية الانتقال إلى السمة المنظمة تعزيزاً فعالاً.

١٣٦. وقال مندوب حكومي من أوغندا إن حكومته تعهدت بدعم الفئات المستضعفة. وثمة حاجة ماسة إلى توفير البنية التحتية اللازمة، والاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية وفي تطوير المهارات، لدعم تنمية المنشآت وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل، فضلاً عن دعم نمو دوائر الأعمال المحلية.

١٣٧. وأبرز المندوب عن العمال من بوركينا فاسو الحاجة إلى سياسة وطنية محكمة بشأن الضرائب والاستخدام الفعال للموارد. ويفاقم هذا الوضع التهرب الضريبي الذي يمارسه بعض أصحاب العمل. ولا بد من إنشاء نظام مصرفي محدد لخدمة القطاع غير المنظم. وينبغي تطوير القطاع الصناعي لتوفير العمل اللائق للأشخاص الذين يوجدون حالياً في العمالة الهشة. وينبغي تحسين النظم التعليمية ورفع مستواها، ولا بد من أن تركز الجهود الفعالة على تحسين القطاع غير المنظم .

١٣٨. وشدد ممثل منظمة اتحاد النقابات الأفريقية على أن تصدير الموارد الطبيعية يشكل ممارسة دون المستوى الأمثل. وثمة حاجة إلى إرادة سياسية على المستويين الوطني والإقليمي لإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم. وقد فشلت برامج التكييف الهيكلي عموماً في تعزيز الاقتصادات الأفريقية - التدابير المصاغة بعناية هي السبيل الوحيد لضمان تحقيق هدف الانتقال إلى السمة المنظمة. وهناك دعوة إلى إجراء حوار اجتماعي حقيقي، وزيادة استخدام الآلات في الزراعة وتحسين نظم التعليم والتصدي لفقدان الإيرادات بطريقة غير مشروعة.

ملاحظات المدير العام بشأن اليوم العالمي للإيدز

١٣٩. ذكّر المدير العام الاجتماع الإقليمي بأن ١ كانون الأول/ ديسمبر هو اليوم العالمي للإيدز. وأشار إلى أن هذا اليوم يجيء في لحظة مناسبة، نظراً إلى أنه في غضون شهر ستنتهي فترة الأهداف الإنمائية للألفية، وسيبتدئ تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وقد تم إجراز تقدم جيد فيما يتعلق بالهدف الإنمائي ٦، نظراً إلى أن ٥٠ مليون شخص حصلوا على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الالتهابات الجديدة وحالات الوفيات في التراجع. وأبلغ المشاركين بالهدف ٩٠-٩٠-٩٠، وهو هدف علاج طموح يرمي إلى المساعدة على القضاء على وباء الإيدز، وينص على التالي:

> بحلول عام ٢٠٢٠، سيعرف ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وضعهم. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيحصل ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص الذين شخص لديهم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وبحلول عام ٢٠٢٠، سيتخلص ٩٠ في المائة من جميع الأشخاص الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة من العبئ الفيروسي.

العمالة والتكنولوجيات الجديدة: فرص متاحة أمام الشباب في أفريقيا

١٤٠. ترأست السيدة جاكلين موغو، نائبة الرئيس، المناقشة الخاصة في الجلسة العامة، التي أدارها السيد مامادو بيتاي، مدير إداري، المكتب الإقليمي لأفريقيا، مؤسسة روكفلر. وضمت مجموعة المشاركين الأشخاص التالية أسماؤهم:

- السيدة آنا موغابو، مديرة عامة للعمل والاستخدام، وزارة الخدمة العامة والعمل، رواندا؛
- السيدة أمروت عبد الله، المديرة الإقليمية، مبادرة "مايكروسوفت من أجل أفريقيا"؛
- السيد بياني مونتالي، الأمين العام، الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل في ملاوي؛
- السيد إيريك مويزي مانزي، الأمين العام، مركزية نقابات العمال في رواندا؛
- السيدة إيرمغارد نوبلر، كبيرة علماء الاقتصاد، منظمة العمل الدولية.

١٤١. شرح مدير الجلسة المهمة التي تضطلع بها مؤسسة روكفيلير وسلط الضوء على أبرز مجالات عمله. وقال إن المؤسسة حاولت أن تحدد المسائل ذات الأهمية العالمية وأن تعالجها. واعتبر أن البطالة، ولا سيما بطالة الشباب، تشكل إحدى هذه المسائل. وتستحدث التحولات وظائف جديدة تكون مجدية من حيث الكلفة وكان لا بد من إجراء ثورة رقمية لاستحداث الوظائف وتدريب من كانوا سيتركون على غاربهم.

١٤٢. وأشارت السيدة نوبلر إلى أن تكنولوجيات الإنتاج الجديدة وإنشاء منتجات جديدة قد يدمر أو يستحدث أو يحول طبيعة الوظائف الموجودة. وهذا يعني أن نموذج التغيير التكنولوجي والهيكلي يحدد كمية الوظائف ونوعيتها على حد سواء. وسلطت السيدة نوبلر الضوء على التحدي الأساسي الذي تواجهه البلدان الأفريقية ألا وهو إدارة التنمية التكنولوجية وتعزيز نماذج الابتكار التكنولوجي المولدة للوظائف ولا سيما الوظائف التي تلبي احتياجات الناس وتوقعاتهم.

١٤٣. وأشارت إلى أن الكثير من البلدان الأفريقية لا تزال تواجه مستويات منخفضة من التكنولوجيا وديناميةمنخفضة في التغير التكنولوجي. وتكنولوجيات الإنتاج في الزراعة وفي الاقتصاد غير المنظم تبين هذه المستويات الدنيا من التطور، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الوظائف وتدني الأجور، وهذا بدوره ينعكس سلباً على صحة العمال ورفاههم. ولا تزال حصة التصنيع متدنية في إجمالي الناتج المحلي، شأنها شأن المنتجات التكنولوجية المتوسطة والعالية. وشكل ذلك مسألة حاسمة، إذ اعتبرت التنمية الصناعية أنها محرك التقدم التكنولوجي في البلدان ذات الدخل المنخفض. ومن شأن الارتقاء التكنولوجي في الصناعات أن يمتد ليشمل الزراعة والاقتصاد غير المنظم.

١٤٤. وعرضت السيدة نوبلر حالة، أظهر فيها عدد من البلدان الأفريقية دينامية عالية في تحويل الوظائف والنماذج المهنية، مما أدى إلى تغيير حصة المهن متدنية أو متوسطة أو عالية المهارات في صفوف القوى العاملة. وكان ذلك خير دليل على التحولات التكنولوجية والهيكلية. ولكن لم يجر حتى اليوم أي تحليل منتظم لنماذج التغيير الملحوظة في النماذج المهنية وثمة حاجة لفهم طبيعة التغيير التكنولوجي والهيكلي وكيف رسم معالم النماذج المهنية الجديدة في القوى العاملة.

١٤٥. ونجاح بلدان من قبيل الصين، وتايوان، الصين، وجمهورية كوريا وسنغافورة من شأنه أن يقدم دروساً مجدية لنا. ويحتاج صانعو السياسات إلى إعداد استراتيجية طويلة الأجل للتحول التكنولوجي والهيكلي، مع رؤية واضحة للأهداف الواجب تحقيقها. وأشارت إلى أن الإدماج مطلوب في استراتيجية التحول التكنولوجي، في كافة قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك التصنيع والصناعات الحرفية والزراعة والخدمات في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وتبين التجارب المكتسبة من بلدان أخرى أن التنمية التكنولوجية المدارة على نحو ناجح تشمل استراتيجية على مستويين: تقدم تدريجي من منتجات التكنولوجيا المتدنية إلى الوسطى والعليا، مع الاستفادة من التكنولوجيات الطليعية. وتنطوي هذه العملية التدريجية عندئذ على عملية تعلم تزيد من قدرة القوى العاملة والمنشآت على الابتكار والارتقاء.

١٤٦. ولا يوجد نهج سياسي موحد وينبغي لصانعي السياسات أن يضعوا استراتيجيات خاصة بكل بلد. وعلى الحكومات أن تضع حزمة شاملة ومتكاملة ومنسقة من السياسات تشمل الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتعليم وسياسات التدريب التي تدعمها سياسات الاقتصاد الكلي وسوق العمل والسياسات المالية المدمجة بالاستثمار في البنى التحتية وتحتاج هذه السياسات إلى مؤسسات فعالة لتحقيق أغراض التنسيق العامة وضمان ترافق التعليم والاستثمار والابتكار.

١٤٧. وأشارت السيدة موغابو إلى أنه ينبغي استعراض التغييرات في سياق معرفة لماذا كان هناك إقبال على التكنولوجيات الجديدة؛ ولماذا سوف تعتمد التكنولوجيات الجديدة؛ وما هي السياسات الموجودة وما هي المهارات الموجودة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة المعتمدة، وما هي الاحتياجات الحقيقية للسكان. وكان هناك طلب كبير على هذه التغيرات في قطاع الزراعة من أجل مساعدة الناس للخروج من شراك الفقر. ولم يكن هناك حجم موحد وسيكون من الحاسم النظر إلى كلفة التكنولوجيا. وكان لا بد من تقييم المهارات المطلوبة وإدارة التدريب واستخدام التكنولوجيا بشكل مبسط حتى يتمكن الجميع من اعتمادها. ومن الحيوي تعزيز الحوار الاجتماعي في هذا السياق وإدماج التغير التكنولوجي في استراتيجيات التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، من شأن السكان أن يلتفوا حول التكنولوجيا بشكل كامل.

١٤٨. وأفادت السيدة عبد الله أن مبادرة "مايكروسوفت من أجل أفريقيا" أنشئت في شباط/ فبراير ٢٠١٣ بهدف جعل الابتكار يزيد من نمو المنشآت المملوكة محلياً وتعزيز تدريب المهارات من الطبقة الوسطى في القطاع الخاص ودعم التوصيلية من خلال التوصل إليها بشكل معقول. وعالجت المبادرة مسائل القابلية على

الاستخدام والقدرة التنافسية والانتاجية ليس في الأسواق الغنية فحسب بل أيضاً في المناطق النائية، مستهدفة بذلك المزارعين. وأحالت إلى مشروع في Feature Nokia phone في كينيا ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي، المصمم لتعزيز النفاذ وزيادة الانتاجية من خلال توصيلية الإنترنت. وقد استثمرت شركة مايكروسوفت بشكل كبير في القارة وكانت تبحث عن شراكات على المستوى الوطني.

١٤٩. أرسى السيد مونتالي السياق في خمسة مجالات هي: المهارات، التعليم، الأسواق الجديدة، تنظيم الحكومة واستحداث العمالة. وفيما يتعلق بالمهارات، كانت هناك حاجة لتكييف التكنولوجيات مع السياق الوطني ومع مبادرات مستدامة أخرى، من قبيل تكنولوجية سامسونغ ومبادرة "مايكروسوفت من أجل أفريقيا" ومشروع e-Ghana. ولاحظ أنه في حين كانت الشركات تتكيف مع التكنولوجيا الجديدة، لم يكن قطاع التعليم مستجيباً ولم يكن استباقياً في الوتيرة نفسها. وبالتالي كان الابتكار المعزز أو الكامن في نظام التعليم أمراً مهماً. وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية يمكنها أن تساعد البلدان على تحديد الثغرات في المهارات واعتماد احتياجات تدريبية من أجل الحصول على روابط بين التعليم والتدريب والمنشآت، من أجل مساعدة البلدان على الحصول على برامج تدريب في التكنولوجيات الجديدة على مستوى المدارس ومؤسسات التدريب المهنية، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية.

١٥٠. وفيما يتعلق بالأسواق الجديدة والبيئات المؤاتية، كان من الضروري إقامة شراكات تجارية وإنشاء منشآت صغيرة ومتوسطة. وذلك ينطوي على إجراء حوار اجتماعي وقيام الشركاء الاجتماعيين باستعراض مسألة التكنولوجيات المستدامة. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تساعد البلدان على تحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد من استخدام التكنولوجيات الجديدة وأن تشجع الاستثمار الوطني والأجنبي وأن تنهض بإنشاء المنشآت في قطاع التكنولوجيات الجديدة. وينبغي للمنظمة أن تشجع التعاون الإقليمي من أجل حفز الاستثمار، لا سيما في شبكات التوصيل بالألياف البصرية. ويمكنها أيضاً أن تدعم المنشآت على وضع تدريبهم الخاص وفقاً للتكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى برامج التعليم المتواصل الذي يسمح للعاملين بتغيير وظائفهم.

١٥١. وأعاد السيد منزي التأكيد على أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعتمد على التغيير التكنولوجي مما يستدعي الابتكار. غير أن القطاع غير المنظم والقطاع الزراعي يتسمان بإنتاجية ضعيفة وأجور متدنية ونفاذ محدود إلى التكنولوجيات الرقمية ولا بد لاستحداث الفرص من أن تمر من مرحلة التصنيع. وإذا استخدمت التكنولوجيات على نحو سليم، فإنها ستؤدي إلى عمالة منتجة. وينبغي إصلاح المؤسسات التربوية والمهنية على نحو ابتكاري.

١٥٢. ولا بد للبلدان من أن تسرّع وتيرة التصنيع وأن تدخل تكنولوجيات جديدة نقالة وأن تضمن نفاذاً سهلاً إلى شبكة الأنترنت. وهناك تحديات ترتبط بتوفير الطاقة وتحسين المهارات وتعزيز الاستثمار وضمان الحوار الاجتماعي في البيئة المؤاتية. وثمة حاجة إلى اعتماد نهج متكامل وتنسيق البرامج والسياسات على المستوى الوطني وإرساء حوار اجتماعي فعال. ويتطلب ذلك موارد وإرادة سياسية ومهارات تقنية من جانب منظمة العمل الدولية.

١٥٣. وأعلن ممثل حكومي من غانا (نائب وزير العمل وعلاقات العمل) أنه ينبغي لأفريقيا أن تستورد التكنولوجيات التي تروج لفرص العمل لصالح الشباب. وليس من المفروض على البلدان أن تقبل تكنولوجيات، ولو كانت مجانية، إذا كانت لا تسهم في استحداث فرص العمل، إذ قد تكون سطحية. وتستورد هذه تكنولوجيات ترتبط بقطاعات محددة بالاقتصاد. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تتلقى تكنولوجيات تتمشى مع احتياجاتها الخاصة.

١٥٤. وأعلم ممثل حكومي من السودان (وزير الدولة لشؤون العمل والإصلاح الإداري) الحاضرين بأن السودان يرغب في الحد من بطالة الشباب في إطار الجهود التي يبذلها لمواجهة التحديات الاقتصادية المطروحة أمامه. ودعا منظمة العمل الدولية إلى تعزيز دعمها للبلدان النامية والمساهمة في أن تفتح القارة أبوابها أمام الشباب. وبالتالي ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون والشراكات الرامية إلى إقامة صلات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين عمالة الشباب.

١٥٥. وأعلن مستشار للعمال ومندوب مناوب من المغرب أن الصلة بين الشباب والتكنولوجيا تقوم على التعليم. فالشباب يأتون بقيمة مضافة إلى الاقتصاد ويسمح الاستثمار، عند التكوين المهني عند هذه المجموعة، بزيادة هذه القيمة. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تهتم أكثر فأكثر بالشباب من خلال اعتماد سياسات تربوية تستجيب لاحتياجات سوق العمل وينبغي للحكومات أن تستورد التكنولوجيا بشكل يسمح لها بالمساهمة في التنمية الصناعية والتنمية المستدامة وفي استحداث فرص العمل للشباب. وينبغي للشباب الأفريقي أن يستفيد من التقدم التكنولوجي لكسب نوع من الإطلالة والاستفادة من تجارب الأقاليم الأخرى ولا سيما إقليم آسيا. وينبغي

للبلدان أن تخصص موارد للبحوث العلمية، علماً أن أفريقيا لم تسهم إلاّ بنسبة ١ في المائة في مجال البحوث العلمية.

١٥٦. وقالت مندوبة أصحاب العمل من غابون إنه من المهم تسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنشآت الخاصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة. وتشجع البلدان على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تكنولوجيات جديدة، لا سيما في مجال الاتصالات. وبناء القدرات أمر أساسي وتوصى منظمة العمل الدولية بتعزيز جهودها الرامية إلى بناء القدرات في أفريقيا. ويطلب من منظمة العمل الدولية كذلك، بدعم من قطاع الأعمال في أفريقيا، أن تساعد منظمات أصحاب العمل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد غير المنظم على النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٥٧. وأعرب مندوب أصحاب العمل من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تقديره للتكنولوجيات الجديدة مشيراً إلى أنها تطرح أيضاً التحديات. وينبغي للبلدان أن تهتم للمكانة التي تحتلها اليد العاملة في التكنولوجيات الجديدة وأن تعد برامجها التعليمية والتدريبية وفقاً لذلك. ووقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقي شراكة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بين أصحاب العمل ووزارة التعليم الإبتدائي والثانوي والتدريب المهني من جهة، وبين أصحاب العمل ووزارة التعليم العالي والجامعي من جهة أخرى بهدف ضمان مواءمة أوثق بين التدريب والعمالة.

١٥٨. وقال مستشار للعمال ومندوب مناوب من السودان إن العمالة والتكنولوجيات الجديدة مهمة جداً وترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً باحتياجات الشباب. وأضاف أن أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، ولكنها تحتاج إلى اكتساب تكنولوجيات جديدة لدعم المهارات المطلوبة في سوق العمل، لا سيما في قطاعي الزراعة وتربية المواشي. وفي حين تتميز أفريقيا بشبابها المثقف، من الضروري أيضاً أن تكيف برامجها التعليمية والتدريبية مع احتياجات السوق. وينبغي إدراج استخدام التكنولوجيات الجديدة في المناهج الدراسية. وأخيراً رأى المتحدث أنه ينبغي تعزيز الحوار الاجتماعي والمساواة على نحو نشط.

١٥٩. اعترف مندوب أصحاب العمل من زامبيا أن الإنترنت يشكل مصدراً واسعاً من المعلومات وأنه ينبغي أن يكون متاحاً أمام الجميع، بما في ذلك الشباب والنساء ومن هم في أسفل السلم الاجتماعي، كي يتمكنوا من الحصول على التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظ أنه هناك حاجزين يعيقان الحصول على تكنولوجيا المعلومات وهما: الفجوة الرقمية وحاجز اللغة. تتأتى الفجوة الرقمية عن استحالة الحصول على هذه التكنولوجيات وعن مشاكل التوصيلية. وحاجز اللغة يعود إلى عدم فهم الناس للغات المستخدمة في الإنترنت، مع وجود ٧٠ في المائة من المضمون باللغة الإنكليزية. وهذه المشاكل تواجهها بلاده وإقليم أفريقيا بمجمله. وطلب المتحدث من منظمة العمل الدولية أن تبحث عن وسائل تكنولوجية تجعل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حافزاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية.

١٦٠. وأبرز المندوب عن أصحاب العمل من الكونغو الروابط القائمة بين التكنولوجيا وعمالة الشباب. وأشار إلى بلده سجل نمواً اقتصادياً مرتفعاً بفضل صناعة النفط. وتستورد الشركات الخاصة في أفريقيا التكنولوجيات الجديدة التي تتطلب مهارات جديدة، وتستورد أيضاً هذه اليد العاملة الماهرة رغم المستويات العالية من البطالة. وأدى ذلك إلى توترات اجتماعية، نظراً إلى أن السكان المحليين لا يحصلون على وظائف، في وقت يشهد فيه البلد نمواً اقتصادياً. ومن الواضح أن التعليم لا يلبي احتياجات سوق العمل.

١٦١. وذكر المندوب عن أصحاب العمل من كوت ديفوار أن تكنولوجيا المعلومات تتيح فرصاً جديدة للنمو جني الأرباح. وثمة حاجة إلى اكتساب مهارات جديدة لتتناسب مع التكنولوجيات ولدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها. وتشكل التكنولوجيات الجديدة فرصة لتحويل المنشآت الأفريقية. وأشار إلى أن الحكومات تكون استجابتها عموماً بطيئة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعليم والتدريب أو بصياغة السياسات لتشجيع روح تنظيم المشاريع لدى الشباب. وشدد على دور الحوار الاجتماعي في مناقشة التكنولوجيا الجديدة وعمالة الشباب.

١٦٢. ورداً على المناقشة، وافق السيد مانزي على ضرورة أن تجري البلدان تقييماً دقيقاً للمخاطر والفرص التي تجلبها التكنولوجيات الجديدة إلى أفريقيا. ولذا، فإن الحوار الاجتماعي يضطلع بدور رئيسي في معالجة المخاطر والمزايا على السواء، في مسعى إلى ضمان اعتماد السياسات المناسبة وإدراج عمالة الشباب والبطالة الجزئية في المناقشة.

١٦٣. ولاحظ السيد مونتالي أن التكنولوجيات الجديدة تطرح أيضاً تحديات ذات طابع قانوني، وأشار إلى الحاجة إلى سن تشريعات لحماية وتعزيز استخدامها على السواء. وأوصى بالتلمذة الصناعية والتدريب الداخلي باعتبارهما فرصتين لمعالجة عمالة الشباب والتكيف مع التكنولوجيا.

١٦٤. وأيدت السيدة عبد الله مقترح السيد مونتالي وسلمت بالأهمية الكبرى التي يكتسبها التدريب داخل مكان العمل على استخدام التكنولوجيات الجديدة. وأشارت إلى أن نظام التعليم يؤثر في الابتكار وروح تنظيم المشاريع، واختتمت كلامها بالدعوة إلى إحداث تغيير في طريقة التفكير في أفريقيا، من شأنه أن يشجع الشباب على ركوب المخاطر والسلطات على قبول فكرة أن الأخطاء قد تقع أحياناً.

١٦٥. وذكرت السيدة موغابو أن البنية التحتية غير الكافية ونقص المهارات تشكل عائقاً كبيراً فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة.

١٦٦. وأشارت السيدة نوبلر إلى أن التكنولوجيات الجديدة قد تؤدي إلى إلغاء الوظائف. وفي الوقت ذاته، يمكنها أن تشكل إيذاناً بعملية من الابتكار في الإنتاج والتنويع في صناعات جديدة مما يؤدي إلى استحداث الوظائف المنتجة ونمو الإنتاجية في أفريقيا. وينبغي كذلك النظر إلى التكنولوجيات الجديدة في السياق الأوسع، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات والاتصالات الجديدة فضلاً عن تكنولوجيات الإنتاج.

١٦٧. ولخص مدير الجلسة الدورة قائلاً إن التكنولوجيات الجديدة لا تشكل الحل الناجع ولكن ينبغي اعتبارها عاملاً للابتكار والتحول. وشدد على ضرورة تكييف التكنولوجيا مع احتياجات البلد. ودعا البلدان إلى تدريب الشباب على وظائف المستقبل لا على الوظائف التقليدية ثم أوصى مدير الجلسة بأن تستمر منظمة العمل الدولية في أداء دور قيادي عند وضع برامج عمل متكاملة على نحو جيد وتراعي احتياجات القطاع الخاص وأصحاب العمل والعمال. وينبغي لتلك البرامج أن تحفز القطاع الخاص على تسهيل فرص العمل وتطوير المنشآت المتوسطة والصغيرة. وعلى منظمة العمل الدولية أن تسهم في وضع منصة تعنى بتبادل المعارف وأفضل الممارسات.

الجلسة الخاصة بشأن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشان المنشآت متعددة الجنسية والحوار الاجتماعي في أفريقيا

١٦٨. عقد الاجتماع الإقليمي أيضاً جلسة خاصة بشأن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشان المنشآت متعددة الجنسية والحوار الاجتماعي في أفريقيا. وترأس الجلسة السيد غريغوار أوونا، نائب رئيس الاجتماع وأدار الجلسة مديرة إدارة السياسات القطاعية في مكتب العمل الدولي، السيدة آليت فان لور. وكان المشاركون كالتالي:

- السيد سو مالاكن وزير العمل والاستخدام، ليسوتو؛
- السيد إدوارد لادويو، الاتحاد العام للمنشآت في كوت ديفوار وقطاع الأعمال في أفريقيا؛
- السيد بيهيكي نيتشالينتشالي، الأمين العام، مؤتمر نقابات العمال في جنوب أفريقيا.

١٦٩. وذكر مدير الجلسة بأنها نظمت كجزء من آلية المتابعة الجديدة لإعلان المنشآت متعددة الجنسية، التي اعتمدها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في عام ٢٠١٤. وتمثلت الأهداف الثلاثة للجلسة في تقاسم أهم النقاط الواردة في تقرير *المنشآت متعددة الجنسية والتنمية والعمل اللائق: تقرير عن تعزيز وتطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية في أفريقيا*، وقد صدر بالاستناد إلى مساهمات مباشرة من الهيئات المكونة الثلاثية من الدول الاعضاء في أفريقيا، لتقاسم الخبرات بشأن الفرص والتحديات المتصلة بتنفيذ إعلان المبادئ الثلاثي في الإقليم ولإصدار توصيات من أجل تعزيز أكثر فاعلية للصك في أفريقيا.

١٧٠. وقدمت السيدة غيتا لورانس، رئيسة، وحدة المنشآت متعددة الجنسية والتزام المنشآت، المناقشة بالإشارة إلى عدد من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا كان قد تم التشديد عليها في دورات سابقة، من قبيل الحاجة إلى التحول الهيكلي والبيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة ودور الحوار الاجتماعي في التنمية الشاملة والمستدامة. وكان أحد المندوبين قد ذكر سابقاً أن القطاع الخاص محرك لاستحداث فرص العمل وأن الحكومة تضع

الوقود من خلال التشريعات والسياسات الملائمة والحوار الاجتماعي. وغالباً ما كان الدافع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وقد اجتذبت الحكومات في الواقع الاستثمار الأجنبي المباشر على أمل ان يؤدي إلى استحداث الوظائف محلياً وإلى التنويع الاقتصادي والقضاء على الفقر. وقد أبرز برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومؤتمر تمويل التنمية دور القطاع الخاص في التنمية ودعا إلى تنسيق أفضل لسياسات القطاع الخاص مع أهداف التنمية الوطنية.

١٧١. وقد اكتسب إعلان المنشآت متعددة الجنسية بوصفه الصك الثلاثي المعتمد عالمياً والقائم على الحقوق للاستفادة من عمليات المنشآت متعددة الجنسية من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة، الأهمية بالنظر إلى تزايد عولمة الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى وبرنامج عام ٢٠٣٠. وتمثلت سماته الأساسية في الحاجة إلى تعزيز السياسات وتوثيق اتساق إجراءات القطاع الخاص مع الأولويات الإنمائية الوطنية وحفز العلاقات الصناعية والحوار الثلاثي الوطني والحوار بين بلدان الأصل والبلدان المضيفة.

١٧٢. وشملت أهم عناصر التقرير لمحة عامة عن الاتجاهات الإقليمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلاً للردود المتلقاة من الحكومات وأصحاب العمل والعمال في الدول الأعضاء في الإقليم فيما يتعلق بتعزيز وتطبيق إعلان المنشآت متعددة الجنسية. وفي العقد الماضي، سجل نمو اقتصادي يعتد به في أفريقيا يحفزه إلى حد ما زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مقتصراً على الموارد الطبيعية والسلع ولكنه يتزايد الآن أيضاً في الخدمات والتصنيع، وهي قطاعات توفر المزيد من الفرص من أجل استحداث فرص عمل. وكانت الاستثمارات من الاقتصادات الناشئة آخذة في الارتفاع فضلاً عن تزايد الاستثمار الأفريقي العابر للحدود نظراً إلى ظهور منشآت أفريقية متعددة الجنسية. بيد أن على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذا النمو كان إلى حد كبير غير مولد للوظائف. والسؤال الذي يتعين طرحه هو كيف يمكن زيادة تقاسم المنافع. ويقوم اثنا عشر بلداً في الوقت الراهن بإعادة النظر في استراتيجيات وسياسات الاستثمار لإتاحة الفرصة لتوثيق صلة الاستثمار بالتنمية الشاملة. ويساعد الزخم والحيز السياسي على زيادة توظيف الاستثمار من أجل تحقيق العمل اللائق والنمو الشامل.

١٧٣. وأبرز العناصر في تحليل الردود المتلقاة من الهيئات المكونة الثلاثية والمجالات التي اعتبرت الأكثر جدوى، شملت استحداث العمالة والتدريب وظروف العمل وفصول المفاوضة الجماعية من إعلان المنشآت متعددة الجنسية وفي كل هذه المجالات، أشير إلى التحديات والفرص المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات المنشآت متعددة الجنسية. وكانت منصات الحوار من أجل المناقشات بشأن المنشآت متعددة الجنسية ومعها، موجودة في معظم البلدان المستجيبة ومن الممكن زيادة تعزيزها.

١٧٤. وذكرت أخيراً بعض الإجراءات المقترحة لزيادة تحسين تطبيق مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية، من قبيل تقوية الهياكل الثلاثية الموجودة في المناقشات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار وتعزيز بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية وزيادة التعاون الدولي والاهتمام القطاعي والمزيد من منتديات منظمة العمل الدولية التي تضم المنشآت متعددة الجنسية بحيث يمكن للهيئات المكونة أن تتعلم المزيد عن الإعلان وتدرج مبادءه في عملياتها. كما أشارت الهيئات المكونة الثلاثية بوضوح إلى الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية من جانب منظمة العمل الدولية لتحسين تجهيزاتها من أجل وضع السياسات وإجراء الحوار في بلدانها.

١٧٥. وعرض السيد تسو مالاكين تجربة بلاده في استغلال الاستثمار الأجنبي من أجل تحقيق النمو الشامل واستحداث فرص العمل، وقدم اقتراحات بشأن الطرق الكفيلة بزيادة تعزيز إعلان المنشآت متعددة الجنسية في الإقليم. وذكر أن ليسوتو تعلق أهمية كبرى على إعلان المنشآت متعددة الجنسية كما يدل على ذلك استكمال جميع الهيئات المكونة الاستبيان تحضيراً للتقرير الإقليمي. وقال إن ليسوتو صدقت أيضاً على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وهي بالتالي في وضع جيد لتطبيق مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية. وقد سنت على سبيل المثال قانون حماية ورعاية الأطفال واعتمدت خطة إنمائية استراتيجية وطنية وسياسة صناعية وسياسة للاستثمار، وصاغت سياسة وطنية للعمالة باتت جاهزة لموافقة مجلس الوزراء عليها. والقصد من جميع هذه التدابير هو تحسين بيئة الاستثمار.

١٧٦. بالإضافة إلى ذلك، أدى إنشاء مركز تسهيلات موحد للأعمال إلى ضم وحدات عدة وزارات مسؤولة عن شتى الموافقات والإجراءات، مما سهل عملية إقامة المنشآت وإدارتها. وشارت ليسوتو أيضاً في برنامج العمل الأفضل لمنظمة العمل الدولية.

١٧٧. ومن حيث التحديات التي تواجه ليسوتو، أشار المتحدث إلى أن العديد من المستثمرين في ليسوتو لم يقدروا الحوار الاجتماعي حق قدره وهناك أيضاً حاجز اللغة فضلاً عن الافتقار إلى نقل المهارات التقنية. وغالبا ما تكون المنشآت متعددة الجنسية مترددة في إعادة استثمار أرباحها في البلد الذي تنفذ فيه عملياتها.

١٧٨. وفيما يتعلق بطريق المستقبل، ينبغي أن ينشر إعلان المنشآت متعددة الجنسية على نطاق واسع ويدرج في استراتيجيات التنمية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الحوار الاجتماعي. وينبغي على الدول الأعضاء أن تقدم تقرير كل سنتين حول التقدم المحرز. ويمكن القيام بذلك على سبيل المثال في سياق اللجنة الاجتماعية الاقتصادية للاتحاد الأفريقي. وهناك صلات واضحة بين إعلان المنشآت متعددة الجنسية وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

١٧٩. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن توفر المزيد من الدعم بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية بما في ذلك تعزيز وإدماج هذا الإعلان في السياسات الإنمائية والقطاعية، ونشر أفضل الممارسات وإجراء البحوث بشأن أثر المنشآت متعددة الجنسية على النمو الاقتصادي واستحداث العمالة ونقل المهارات.

١٨٠. وعرض السيد لادويو التجربة الإيجابية للغاية في كوت ديفوار في إشراك المنشآت متعددة الجنسية في الأولوية الوطنية المتعلقة بعمالة الشباب في سنوات ما بعد الأزمة وقد أفضت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية في ٢٠١٠ بشأن عمالة الشباب إلى حوار رفيع المستوى وإلى إنشاء فريق عمل ثلاثي يضم الحكومة وأصحاب العمل ونقابات العمال. وأجريت دراسات إضافية على أساس المنشآت متعددة الجنسية في مختلف القطاعات لتحديد إمكانيات زيادة الصلات بين المنشآت متعددة الجنسية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والعقبات أمام مثل هذه الصلات. ومن ثم، اعتمد الفريق العامل خطة عمل.

١٨١. وكان إعلان المنشآت متعددة الجنسية غير معروف إلى حد كبير وكانت منظمات أصحاب العمل تعمل مع وزارة الاستخدام لوضع أساليب لتحسين ترويج الإعلان فيما بين المستثمرين الجدد القادمين إلى كوت ديفوار، بحيث تدمج مبادءه فوراً في سياساتها وممارساتها. وهناك حاجة إلى أن تصبح المنشآت متعددة الجنسية أعضاء في منظمات أصحاب العمل الوطنية بحيث يكون في الإمكان تنظيم المزيد من التدريب لهذه المنشآت بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية ويمكن لهذه المنشآت أن تتقاسم تجربتها في بعض المجالات مع المنشآت المحلية. وطلب المزيد من التدريب بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية لصالح أعضاء الفريق العامل الثلاثي.

١٨٢. وعلق السيد نيتشالينتشالي على الحاجة إلى بناء نقابات عمال قوية ونشطة لأنه ليس هناك من صاحب عمل ينفذ طوعاً مبادئ الإعلان. وذكر أن العمال رحبوا بالتقرير واتفقوا مع ما حدده من جوانب سلبية في الاستثمار الأجنبي المباشر. وأثار مشكلة عدد الردود المحدود على الاستبيان مشدداً أنه من المهم الحصول على بيانات ووقائع لتنوير حوار قائم على البراهين. وغالباً ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مرحباً به لكن التجارب كانت مختلطة لأن المنشآت متعددة الجنسية غالباً ما تدمر الوظائف بدلاً من استحداثها وتخلف أثراً سلبياً على البيئة والمجتمعات المحلية. وهناك مشكلة التهرب الضريبي والترتيبات الخارجة عن النقابات التي غالباً ما تقود التشريعات الوطنية. وهناك حاجة إلى بناء قدرات الهيئات المكونة الثلاثية وإلى رصد أقوى لطريقة تطبيق المبادئ. وينبغي إعادة التفكير في النموذج الإنمائي لزيادة المنافع للبلد المضيف والابتعاد عن النموذج الموجه نحو الصادرات الذي لا يأتي بأي قيمة مضافة للبلد المضيف. وينبغي تعزيز حقوق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ولمنظمة العمل الدولية دور هام تضطلع به في هذا الصدد.

١٨٣. وتلت مناقشة المائدة المستديرة مداخلات من المندوبين.

١٨٤. ذكر ممثل حكومي من كوت ديفوار أن معالجة تحدي بطالة الشباب هو أولوية حكومية في كوت ديفوار وأن وكالة خاصة بعمالة الشباب قد أنشئت لهذا الغرض. وأشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر تزايد بمرور السنوات نتيجة إصلاحات بيئة الأعمال في البلد وقد اعتمدت مدونة استثمار جديدة فضلاً عن إطار جديد للحوار مع القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكان الهدف هو التوصل إلى تقاسم أفضل لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر. وكرر الحاجة إلى زيادة تعزيز تحديث مبادئ إعلان المنشآت متعددة الجنسية وضلوع المنشآت في استحداث فرص العمل للشباب. وختم بالتشديد إلى الحاجة إلى التزام ثلاثي وزيادة صلات الأعمال بين المنشآت متعددة الجنسية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإلى دراسات عن تأثير المنشآت متعددة الجنسية على استحداث فرص العمل ووضع مجموعة موارد تتضمن أمثلة عن الممارسات الحسنة. وأثنى على تجربة كوت ديفوار في العمل مع المنشآت متعددة الجنسية على أساس الإعلان وطلب مواصلة دعم منظمة العمل الدولية في هذا المجال.

١٨٥. وذكر مندوب حكومي من زامبيا أن زامبيا تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كسبيل لاستحداث فرص العمل. وعليه، اعتمدت زامبيا إصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وأنشأت وكالة تنمية زامبيا كمركز موحد للمستثمرين الدوليين. وقال إنه يجري المزيد من الإصلاحات لتعزيز قدرة البلد من أجل التنمية الاقتصادية. وقدم لمحة عامة عن القوانين التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن الجهود الجارية لتنسيق قوانين العمالة.

١٨٦. ورحب مندوب حكومي من النيجر بهذه الجلسة الخاصة بشأن إعلان المنشآت متعددة الجنسية في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الأفريقي مشدداً على أن النيجر بوصفه عضواً لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي قد أيد استراتيجية التنفيذ الجديدة لإعلان المنشآت متعددة الجنسية. وهو بالتالي مسرور برؤية التقدم المحرز. وطلب دعم منظمة العمل الدولية لبناء القدرات في بلده كي يكون في وضع أفضل لزيادة حفز اعتماد إعلان المنشآت متعددة الجنسية.

١٨٧. وشدد مستشار العمال من السودان على الصلة الهامة بين المنشآت متعددة الجنسية والتنمية الشاملة والمستدامة. ولاحظ أن المنشآت متعددة الجنسية في السودان تدخل على ما يبدو إلى قطاعات لديها اشتراطات خاصة من المهارات من قبيل الاتصالات، ولكنها لا تستحدث ما يكفي من الوظائف. وتمثل أحد التحديات البارزة في أن المنشآت متعددة الجنسية لا تحترم تماماً الحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. وينبغي أن تكون الحكومة مسؤولة عن ضمان عدم استغلال المنشآت متعددة الجنسية الثغرات الموجودة في التشريع. ونادراً ما تكون المنشآت متعددة الجنسية مهتمة بالأهداف الاجتماعية بل ما يهمها هو تحقيق الربح. ومن المهم بالتالي أن تضع الحكومات تشريعات مناسبة وتركز على اجتذاب الاستثمار الذي يسهم بفعالية في تحقيق العمل اللائق.

١٨٨. وأيدت مندوبة أصحاب العمل من سوازيلند إعلان المنشآت متعددة الجنسية لأنه يشجع المنشآت متعددة الجنسية على الامتثال لسياسات ومبادئ الإدارة السديدة في البلد المضيف. وفي سوازيلاند، اتخذت تدابير لضمان الشفافية في التعاقد الحكومي واجتذاب الاستثمار. بيد أن هذه الوكالات الحكومية غالباً ما لا تكون على دراية كافية بالإعلان على الرغم من أن هناك نقاط تواصل من أجل المنشآت متعددة الجنسية في البلد. وركزت بالتالي على ضرورة الوصول إلى هذه الوكالات وإلى وزارات أخرى لتعزيز اتساق السياسات الوطنية والأدوار والتي يمكن كل منها أن تلعبها. وهناك حاجة إلى إدماج إعلان المنشآت متعددة الجنسية في المجالات السياسية الأخرى.

١٨٩. ورحب مندوب العمال من المغرب بهذه الجلسة في جدول أعمال الاجتماع الإقليمي الأفريقي. وقال إن العديد من الحكومات تسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن المسألة تظل مسألة معرفة ما إذا كانت هذه المنشآت متعددة الجنسية تساهم بفاعلية في العمل اللائق وأولويات التنمية الوطنية. وقد قيدت بعض المنشآت متعددة الجنسية العضوية في نقابات العمال ومارست التمييز في الأجور بين المواطنين والأجانب وأحبطت المفاوضة الجماعية والحرية النقابية. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تنظم ورش عمل لتعزيز التوعية بإعلان المنشآت متعددة الجنسية واعتماده في المغرب.

١٩٠. وشدد ممثل عن المنظمة الدولية لأصحاب العمل على الطريقة التي تساعد بها المنشآت متعددة الجنسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الارتقاء والانتقال إلى السمة المنظمة. وقد بات عدد متزايد من المنشآت متعددة الجنسية مدركاً لدوره في المجتمع ومحترماً المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويعمل الكثير منها أيضاً مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين الامتثال للقوانين الوطنية والمبادئ الواردة في معايير العمل الدولية. وينبغي مع ذلك ألا يكون هناك لبس بين الأدوار والمسؤوليات: إذ يتعين على المنشآت متعددة الجنسية ألا تضطلع بدور الحكومة. وقال إن المنظمة الدولية لأصحاب العمل ملتزمة بزيادة تعزيز إعلان المنشآت متعددة الجنسية وقد أنشئ تعاون وثيق مع منظمة العمل الدولية.

١٩١. وجد السيد نيتشالينتشالي أن من المشجع جداً أن يكون جميع المتحدثين قد اعترفوا بأهمية إعلان المنشآت متعددة الجنسية، وعليه ينبغي دعم وزيادة تعزيزه وتطبيقه. والواقع أنه يمكن للمنشآت متعددة الجنسية أن تقدم إسهاماً هاماً في استحداث الوظائف وتحقيق النمو الشامل. وينبغي أيضاً تشجيع سلوك أخلاقي من خلال الامتثال للتشريعات والقضاء على التمييز وتعزيز العمالة المحلية.

١٩٢. وشدد السيد لادويو على الحاجة إلى تشجيع المنشآت متعددة الجنسية على أن تصبح أعضاء في منظمات أصحاب العمل الوطنية وعلى زيادة تعزيز الإعلان، مكرراً الطلب إلى مواصلة دعم منظمة العمل الدولية.

١٩٣. وشاطر السيد مالاكين العديد من التعليقات التي أدلى بها المندوبون وطلب المزيد من دعم منظمة العمل الدولية.

١٩٤. ورحبت السيدة رولانس بالمشاركة النشطة للمندوبين وبالمقترحات العديدة. وقالت إنها تستخلص من الاجتماع الدعوة إلى المزيد من إدماج إعلان المنشآت متعددة الجنسية في المجالات السياسية الأخرى والدعوة إلى زيادة دعم منظمة العمل الدولية. وستوضع خطة عمل إقليمية في هذا الصدد تمشياً مع البرامج القطرية للعمل اللائق.

١٩٥. ولخصت السيدة فان لور الجلسة بالتركيز على أن المندوبين أعلنوا عن دعم واسع النطاق لإعلان المنشآت متعددة الجنسية وعلى أنه يجب على الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في تحقيق العمل اللائق والنمو الشامل والمستدام. ولهذه الغاية، ينبغي حفز ودعم اتساق السياسات الوطنية والتعاون بين الوزارات. وحددت الجلسة تنمية المهارات ونقلها والتدريب وزيادة القدرات بوصفها مجالات على صلة وثيقة بالإعلان. ودعماً لبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، طلبت الهيئات المكونة المزيد من بناء القدرات والدعم التقني على المستويين الوطني والإقليمي.

استعراض إعلان أديس أبابا واعتماده

١٩٦. قال رئيس لجنة صياغة الاستنتاجات (مجموعة الحكومات، نيجيريا) إنّ إعلان أديس أبابا بعنوان "تحول أفريقيا بفضل العمل اللائق من أجل تنمية مستدامة"،[٢] يتناول بوضوح شواغل وتطلعات الاجتماع الإقليمي في أجزائه الثلاثة: "أطر وآفاق من أجل تنمية شاملة ومستدامة"؛ "أولويات سياسات عالم العمل"؛ "دور منظمة العمل الدولية في تعزيز العمل اللائق والتنمية الشاملة". ويحدد بوضوح فرص ومجالات العمل الجديدة المطروحة أمام منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة للمنظمة، ويسند المسؤوليات وفقاً لذلك.

١٩٧. وأيد إعلان أديس أبابا، ممثل أصحاب العمل وممثل العمال في لجنة صياغة الاستنتاجات. وأشار ممثل أصحاب العمل إلى أنّ المكتب قد يرغب في إجراء بعض التعديلات اللغوية على الترجمة لضمان الاتساق التام فيما بين الصيغ اللغوية. ودعم مندوبون آخرون هذا المقترح.

١٩٨. واقترح مندوب العمال من الجزائر، متحدثاً بإسم مجموعة العمال، إضافة فقرة على إعلان أديس أبابا تعرب عن تضامن جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مع العمال في الأراضي العربية المحتلة، وتدعو المدير العام إلى أن يقوم بكل ما في وسعه لصالح هؤلاء العمال. ولاقى هذا المقترح الدعم من حكومات جيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس.

١٩٩. وأوضح المدير العام أنّ إدراج فقرة في إعلان أديس أبابا تعرب عن التضامن مع العمال في الأراضي العربية المحتلة، أمر متعذر إذ أنّ هذا الموضوع لم يناقش خلال الاجتماع الإقليمي. غير أنّ وجهات النظر المقدمة بهذا الخصوص ستتجلى في تقرير الاجتماع.

٢٠٠. ***ووافق الاجتماع على مسار العمل هذا.***

٢٠١. وأشار مندوب حكومي من المغرب إلى أنّ الاجتماع الإقليمي ينعقد في سياق من الأعمال الإرهابية. وينبغي إضافة فقرة محددة إلى إعلان أديس أبابا تندد بهذه الأعمال، إذ لا يمكن أن يوجد عمل لائق إلا إذا نجحنا في القضاء على الإرهاب. وهذه نقطة أثارها المندوب المناوب عن أصحاب العمل من مصر خلال مناقشة تقرير المدير العام.

٢٠٢. واقترح المدير العام إضافة الصيغة التالية إلى إعلان أديس أبابا باعتبارها فقرة ٨ جديدة: "يعترف الاجتماع بأنّ الإرهاب يشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة في أفريقيا وفي كل مكان، ويدينه إدانة قاطعة".

٢٠٣. ***وأيّد الاجتماع هذا التعديل المقترح وعدداً آخر من التكييفات النصية المدرجة في النص النهائي. وكلّف المكتب بمهمة ضمان اتساق الصيغ اللغوية فيما بينها واعتمد بالإجماع إعلان أديس أبابا بعنوان: "تحول أفريقيا بفضل العمل اللائق من أجل تنمية مستدامة".***

[٢] الوثيقة AFRM.13/D.8.

عرض تقرير لجنة أوراق الاعتماد

٢٠٤. أشار رئيس لجنة أوراق الاعتماد إلى مشاركة قياسية في الاجتماع الإقليمي. فقد تم تسجيل أكثر من ٤٠٠ مندوب، بمن فيهم ٤٠ وزيراً أو نائب وزير للعمل، بالإضافة إلى عدد مرتفع جداً من المنظمات الدولية والإقليمية. ولاقى الاستخدام الكبير لوسائل التواصل الإلكترونية في الأعمال التحضيرية للاجتماع استحساناً خاصاً. وارتفعت نسبة مشاركة النساء منذ الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر، تمشياً مع الدعم الذي قدمته منظمة العمل الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأخيراً، كان هناك انخفاض في عدد المسائل التي تعيّن على لجنة أوراق الاعتماد معالجتها، إذ لم تقدَم سوى مسألتين لتنظر فيهما اللجنة، ولم تكن أي منهما شكوى.

٢٠٥. ***وأحاط الاجتماع علماً بتقرير لجنة أوراق الاعتماد.***[٣]

اعتماد تقرير الاجتماع

٢٠٦. أبلغ الرئيس المندوبين بأنهم يستطيعون إجراء تعديلات على موجز مداخلاتهم في تقرير الاجتماع، بتقديم هذه التعديلات خطياً إلى الأمانة. وتم تسليم عدد من التعديلات.

٢٠٧. وأشادت المتحدثة بإسم أصحاب العمل بالتقرير معتبرة أنّ المناقشات تجلت فيه على نحو دقيق. وقالت إنه ليس لدى مجموعتها أية تعديلات جوهرية تود إدخالها على النص الذي أوصت الاجتماع باعتماده.

٢٠٨. كما أثنى المتحدث بإسم مجموعة العمال على التقرير. وقد أتاح الاجتماع الفرصة أمام الهيئات المكونة للنظر بتأنٍ في ولاية منظمة العمل الدولية في أفريقيا وتقديم الإرشاد المدروس حول التوجهات المستقبلية التي ينبغي للمنظمة اتخاذها. وخلال المناقشات، جرى الإعراب عن نُهج متباينة لكنّ المداولات كانت بناءة واتسمت بالاحترام. وقال إن مجموعته توصي بدورها بأن يعتمد الاجتماع التقرير.

٢٠٩. ***واعتمد الاجتماع تقريره بالإجماع.***

حفل الاختتام

٢١٠. ذكر نائب الرئيس من مجموعة الحكومات أنّ أفريقيا تتمتع بإمكانات كبيرة وأنه من الممكن تحويل ذلك إلى واقع ملموس. وتحقيقاً لهذا الغرض، من الضروري التغلب على الاختلافات والعمل سوياً؛ وفي هذا السياق، ذكّر الحاضرين بنيلسون مانديلا وبرسالة المحبة والتفاهم التي كان ينادي بها. وتقدم المندوبون بأفكار جمة، وكان هناك أفكار كثيرة تضمنها تقرير المدير العام المقدم إلى الاجتماع ولاقت دعماً كبيراً. ويجب على منظمة العمل الدولية أن تساعد على تعزيز الآليات المؤسسية من خلال نهج متعدد الأبعاد يشمل الحوار الاجتماعي والتدريب التعليمي والمهني والتعلم المتواصل واستراتيجيات العمالة وسياسات الاقتصاد الكلي والتكيفات الهيكلية. ومن خلال التصديق على الاتفاقيات والبرامج الطموحة الرامية إلى مكافحة الفقر وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، فإن أفريقيا قد قطعت شوطاً كبيراً. وفي حين أنّ هذه الخطوة ليست بالكافية، إلا أنها بمثابة تقدم. وقال إن الأوقات عصيبة مع تزايد العنف والإرهاب، لكنّ رسالة الاجتماع هي أنّ الحوار والشراكات ستفوز في نهاية المطاف. والواقع أنّ الحوار يرتدي أهمية قصوى في السعي إلى إيجاد الحلول، والأفريقيون يتمتعون بملكة الحوار. أما العبارات الأساسية في الاجتماع فقد كانت الاتساق والشراكة والاندماج والتعاون والاتحاد والحوار.

٢١١. وأشار مندوب أصحاب العمل من جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً بإسم نائب الرئيس من مجموعة أصحاب العمل، إلى أنّ الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر يتزامن مع اعتماد المجتمع الدولي برنامج عام ٢٠٣٠. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي بدوره برنامج عمله لعام ٢٠٦٣. وقال إن مجموعة أصحاب العمل ترحب بهدف التنمية المستدامة رقم ٨ بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وهو هدف يرتدي أهمية خاصة بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية

[٣] الوثيقة AFRM.13/D.9.

وهيئاتها المكونة. كما يضع إعلان أديس أبابا العمل اللائق والحماية الاجتماعية في صميم سياسات التنمية. وينبغي إدماج برنامج عام ٢٠٣٠ في أطر التنمية الوطنية من خلال إجراء مشاورات وطنية تراعي السمات الوطنية. وللقطاع الخاص دور محوري يؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الحكومات. وينبغي أن تكون التنمية المستدامة في صميم السياسات الوطنية، وينبغي أن تكون المؤسسات فعالة ومنفتحة ومسؤولة، وينبغي إرساء بنية تحتية أساسية أفضل مع ضمان تحسين بيئة الأعمال وإدماج الاقتصاد غير المنظم في الاقتصاد المنظم. ولا يمكن المضي قدماً بإصلاح الاقتصادات الأفريقية إلا من خلال الحوار الاجتماعي، وينبغي للحكومات أن تضمن إرساء الإطار المؤسسي للسماح لمنظمات أصحاب العمل بأن تشارك فعلياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. ولمنظمة العمل الدولية دور مهم في بناء القدرات والتركيز على تحسين قدرة منظمات أصحاب العمل على التأثير في السياسات العامة.

٢١٢. وقال نائب الرئيس من مجموعة العمال إنّ أفريقيا تتمتع بإمكانيات كفيلة بالمضي قدماً في استحداث العمالة وتوليد العمل اللائق. غير أنّ نمو القارة ليس شاملاً. وأشار إلى الالتزامات المتعهد بها ضمن الاتحاد الأفريقي لجعل العمل اللائق واقعاً ملموساً وأعاد التأكيد على دعم مجموعة العمال لإعلان أديس أبابا. وينبغي أن تسعى الحكومات جاهدة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي والعمل على تحويل الاقتصاد من خلال إدخال التنوع والتصنيع: ومن شأن ذلك أن يستقطب الاستثمار. وينبغي أن توفر منظمة العمل الدولية خارطة طريق لتمكين الهيئات المكونة الثلاثية من تنفيذ غايات إعلان أديس أبابا وتحقيقها.

٢١٣. وذكّر المدير العام لمكتب العمل الدولي أنه كان قد شدد في ملاحظاته الافتتاحية في الاجتماع، على أهمية أن تقوم أفريقيا بإسماع صوتها. والحال أن صوتها كان مدوياً، إذ أنّ إعلان أديس أبابا حددّ تحديات القارة وتوصياتها وتوقعاتها. وجرى التأكيد على ملكية الإجراءات في الإقليم ومُنحت منظمة العمل الدولية ولاية واضحة. ولأفريقيا صوت صدّاح: فقد حضر الاجتماع ما لا يقل عن ٤٠٠ مندوب ومستشار، بمن فيهم ٤٠ وزيراً أو نائب وزير، مما جعل المشاركة أكبر مما كانت عليه في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثاني عشر. وذكّر المدير العام المشاركين بأنّ استعراض سير عمل الاجتماعات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، بما فيها *القواعد للاجتماعات الإقليمية، ٢٠٠٨*، قد أُدرج في ولاية الفريق العامل المعني بشؤون سير أعمال مجلس الإدارة ومؤتمر العمل الدولي، التابع لمجلس الإدارة، وبأنّ الفريق العامل سينكب قريباً على هذه المهمة.

٢١٤. وتوصل الاجتماع إلى توافق واضح ولافت بشأن العمل اللائق من أجل النمو المستدام ولم يعد التشديد منصباً الآن على ما يتعين القيام به بل على كيفية القيام بذلك. وما جرى من اتساق بين الأطر الأفريقية والإقليمية والدولية مؤخراً أتاح فرصة غير مسبوقة لتحقيق التقدم. ويتعين على منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية أن تتحمل مسؤولياتها ويتعين أن تضطلع كل جهة بالدور المنوط بها. وتنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ واتساقه مع استراتيجية التنمية في أفريقيا وبرنامج عام ٢٠٦٣ والاستراتيجية الخاصة بمنظمة العمل الدولية في الإقليم، هو ما ينتظرنا الآن.

٢١٥. ونوه الرئيس بروح التوافق والاتفاق التي استرشدت بها مناقشات الاجتماع الإقليمي خلال فترة أربعة أيام مكثفة جداً. وشكر الحاضرين والمدير العام والمدير الإقليمي لأفريقيا على ما أبدوه من التزام، وأعرب عن امتنانه لموظفي منظمة العمل الدولية من إقليم أفريقيا ولموظفي المنظمة في جنيف، الذين عملوا جميعاً لضمان أن يصل الاجتماع إلى خواتيمه بنجاح كبير.

الملحق الأول

جلسة إعلامية بشأن "برنامج هجرة اليد العاملة المشترك"

١. قدمت السيدة ساموبل أولونجوون البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة بالتشديد على أنه نموذج عملي للدعم الفعال لتنفيذ السياسات العامة. وترتبط معظم الهجرة اليوم بالعمالة. ففي عام ٢٠١٣، أفادت التقديرات عن وجود ١٨,٦ مليون مهاجر في أفريقيا و٣١,٣ مليون مهاجر أفريقي، الكثيرون منهم من النساء. وتجدر الإشارة إلى أنّ نصف المهاجرين الأفريقيين بقوا في أفريقيا (١٥,٣ مليون) مع وجود ٨٠ في المائة من المهاجرين من غرب أفريقيا بقوا في الإقليم الفرعي.

٢. وتشمل المحركات الرئيسية للهجرة الضغوط السكانية وتنامي السكان الشباب في أفريقيا والنمو غير المولد للوظائف ونقص فرص العمل اللائق في الكثير من البلدان. ويزداد هذا الوضع سوءاً مع تزايد انعدام المساواة والتهميش وهشاشة الدول، إلى جانب نقص اليد العاملة عموماً.

٣. وهناك دلائل تشير أكثر فأكثر إلى أنّ منافع الهجرة لا تعود على العمال وأسرهم فحسب، بل على بلدان المنشأ والمقصد أيضاً. وتظهر تقارير البنك الدولي أنّ تدفقات التحويلات إلى أفريقيا في عام ٢٠١٣ بلغت في مجموعها قرابة ٦١ مليار دولار أمريكي، مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ ٥٩ مليار دولار أمريكي وبالمساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت ٤٦ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التحويلات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. وعلى الرغم من هذه المساهمات، لم يلقَ العمال المهاجرون الحماية الكافية واستمرت تحديات جمة: غالباً ما حدت المسائل المتعلقة بالأمن من المفهوم الواسع لهجرة اليد العاملة باعتبارها مسألة أساسية بالنسبة إلى التنمية؛ البيانات غير الملائمة والشاملة إلى جانب عدم المبالاة في تنفيذ البروتوكولات بشأن حرية التنقل.

٤. وتوجد سياسات ذات صلة للاتحاد الأفريقي من أجل التصدي لتلك التحديات، بما فيها إطار الاتحاد الأفريقي لسياسة الهجرة (٢٠٠٦) وإعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة. وتعطي هذه السياسات الأولوية لهجرة اليد العاملة كمجال من المجالات الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة إلى التنمية الشاملة (٢٠١٥) وإعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥ بشأن الهجرة. وشملت أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ غايات من شأنها أن تعزز الإدارة الفعالة لهجرة اليد العاملة (الغايات ١٠ و٨-٨ و١٠(ج)).

٥. ويوفر البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة توجهاً جديداً للتعاون الإنمائي التحويلي والأطول أجلاً. وجرى إعداد هذا البرنامج على يد أفريقيا لأفريقيا واعتمدته جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها الرابعة والعشرين، وركز على دعم التنفيذ الفعال للسياسات المعتمدة من أجل تعزيز إدارة هجرة اليد العاملة القائمة على الحقوق، وبالتالي خفض الهجرة غير النظامية. وكان هذا البرنامج بمثابة أول برنامج عن الهجرة بريادة الاتحاد الأفريقي، يشرك فيه كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب العمل والعمال ومنظمات الجاليات. ويعزز البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية والعمالة، لاسيما لصالح الشباب. وقامت منظمة العمل الدولية بتنسيق الدعم المقدم من المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة - وذلك خير مثال على التعاون النموذجي بين المنظمتين.

٦. ويتمثل الهدف من البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة في تعزيز الإدارة الفعالة لهجرة اليد العاملة وحراكها وتنظيمها في أفريقيا من أجل دعم التنمية والتكامل الإقليمي مع مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف تنفذ النتائج الرئيسية فيما يتعلق بتصديق/ تنفيذ معايير العمل وبناء قدرات أصحاب المصلحة وتعزيز الحوار الثلاثي حول هجرة اليد العاملة وإحصاءات هجرة اليد العاملة وتنقل المهارات وحماية حقوق المهاجرين والحصول على إعانات الضمان الاجتماعي وقابلية نقلها.

٧. وعلى الرغم من غياب الجهات المانحة حتى الآن، قدم البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة عدة نتائج مع التمويل من موارد الحساب التكميلي للميزانية العادية والميزانية العادية والتعاون التقني في الميزانية العادية. وهي تشمل ما يلي: إنشاء أول هيئة قارية ثلاثية بشأن هجرة اليد العاملة؛ توفير مدخلات سياسية إلى إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥ بشأن الهجرة؛ إشراك الشركاء الاجتماعيين في المشاورات الإقليمية بشأن الهجرة وإعداد أول تقرير حول إحصاءات هجرة اليد العاملة لصالح أفريقيا.

٨. وتتمثل الحلقة الوحيدة المفقودة للتتبع السريع لاتخاذ هذه المبادرة المهمة في الحاجة إلى التمويل من الجهات المانحة. وبالتالي، اختتمت السيدة ألونجوون كلامها باقتباس من بيان رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي إلى قمة فاليتا: "ولذلك نود أن ندعو شركاءنا إلى دعم وتقديم التزامات مالية ملموسة لبرنامج الاتحاد الأفريقي المشترك بشأن هجرة اليد العاملة."

٩. وأعرب السفير مابيغون (لجنة الاتحاد الأفريقي) عن عميق تقديره لمنظمة العمل الدولية وجميع الشركاء لدعم البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة، والبرنامج الرائد للجنة الاتحاد الأفريقي بشأن هجرة اليد العاملة. وشدد السفير على أنه بالإضافة إلى الدعم المالي اللازم للتعجيل بالتنفيذ، ينبغي للهيئات المكونة أن تعزز حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا. وذكر أن إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٥ بشأن الهجرة يعطي الأولوية لذلك، وهي خطوة مهمة لتسهيل هجرة اليد العاملة.

١٠. وأشارت السيدة آشيانغ (المنظمة الدولية للهجرة) إلى أن المنظمة الدولية للهجرة تعتقد أن الهجرة ليست مشكلة يتعين حلها، بل فرصة يجب اغتنامها. وأوصت بضرورة تغيير الواقع، والتركيز على فوائد الهجرة. ويعيد ذلك تأكيد الحاجة إلى المبادرة الجريئة للبرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة من أجل تسهيل إدارة هجرة اليد العاملة.

١١. ورحب السيد فاي (ممثل أصحاب العمل) بالبرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة كوسيلة لتعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة. وأصحاب العمل بحاجة إلى العمال المهرة الذين يمكن تكوينهم بمرونة ونشرهم من خلال ترتيبات فعالة تسهل هجرة اليد العاملة.

١٢. وذكر السيد ملانغا (ممثل العمال) أن هجرة اليد العاملة تتأثر بالسعي إلى الحصول على الفرص الاقتصادية والبحث عن سبل العيش. ويفاقم تنفيذ الحكومات لسياسات ليبرالية جديدة الفقر وأوجه انعدام المساواة. وتعتبر الهجرة الحالية عبر البحر الأبيض المتوسط علامة على فشل الحكومة في معالجة أوجه انعدام المساواة. وأكد السيد ملانغا مجدداً على التزام منظمات العمال بتنفيذ البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة.

مناقشة الجلسة العامة

١٣. تحدث المندوب الحكومي من السودان عن الرابط بين الهجرة والبطالة في أفريقيا وهجرة المهندسين إلى فرنسا.

١٤. وحدد ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال في أفريقيا "التعبير عن الآراء" باعتباره أمراً حاسماً وأكد خطط الاتحاد لتنظيم العمال المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، دعا الهيئات المكونة إلى تحمل المسؤولية كاملة لتنفيذ البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة. وأعرب عن عزم الاتحاد الدولي لنقابات العمال في أفريقيا على تنظيم حملات ودعم الحكومة للتصديق/ تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة بشأن الهجرة. وأعرب ممثل الاتحاد عن قلقه بشأن الاتفاقات المبرمة بين البلدان في أفريقيا ودول الخليج ومعاملة العمال. وطلب عقد منتدى أقاليمي ثلاثي لمعالجة هذه القضايا.

١٥. ورحب المندوب الحكومي من المغرب بالخطة لتشجيع الهجرة النظامية. وشجع جميع البلدان على التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الهجرة.

١٦. وشددت ممثلة الاتحاد العالمي لنقابات العمال على ضرورة حماية العمال المهاجرين من سوء المعاملة على غرار برنامج الاتحاد الأوروبي بشأن الحدود. وأعادت تأكيد التزام الاتحاد العالمي لنقابات العمال بتعزيز حقوق العمال المهاجرين.

١٧. وأشار المندوب عن العمال من موريتانيا إلى أن الافتقار إلى العدالة الاجتماعية والمرافق الصحية والتعليمية غير الكافية، كلها عوامل ساهمت في الهجرة.

١٨. وشددت المندوبة الحكومية من رواندا على التحديات المطروحة أمام التنقل داخل أفريقيا. وأوضحت أو رواندا تمنح جميع الأفريقيين امتياز الحصول على التأشيرة لدى الوصول. ولم يؤد هذا الإجراء إلى زيادة الجريمة والإرهاب، وبالتالي ينبغي أن تدعم الهيئات المكونة تنفيذ البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة.

١٩. وذكر المندوب الحكومي من المغرب أن الهجرة تأتي نتيجة للانفجار الديمغرافي ودور وسائل الإعلام في إغراء الشباب الأفريقيين لعبور البحر الأبيض المتوسط. ودعا إلى اتخاذ التدابير المناسبة لوقف الاتجار بالأشخاص نحو أوروبا.

خاتمـة

٢٠. رحب الرئيس بالالتزام المعبر عنه من أجل تنفيذ البرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة، وأشار إلى أن المسائل الرئيسية التي أثارها المندوبون تتسق اتساقاً تاماً مع النتائج المتوخاة من البرنامج.

الملحق الثاني

جلسة إعلامية بشأن "الالتزام في الدول ذات الوضع الهش في إقليم أفريقيا"

١. ترأس الجلسة الإعلامية السيد إينياس شوما، المدير الإقليمي لأفريقيا في مكتب العمل الدولي، وشملت كمحاورين السيد يورغن شويتمان، مستشار وموظف سابق في منظمة العمل الدولية والدكتور هيلدر داكوستا، الأمين العام لمجموعة الدول الهشة السبع (G7+) والسيد سيتشي علي عباس، ممثل أصحاب العمل (تشاد) والسيد فرنسوا أدجيا، ممثل العمال (تشاد).

٢. وذكّر السيد شوما في ملاحظاته الافتتاحية أن تعزيز العمل اللائق في الدول الهشة، أو بالأحرى في البلدان ذات الوضع الهش، سيشكل إحدى أولويات منظمة العمل الدولية في إقليم أفريقيا على مدى السنوات القادمة. وقد قرر المكتب الإقليمي لأفريقيا، التابع لمنظمة العمل الدولية، الشروع في إعداد استراتيجية إطارية إقليمية لتوجيه التزامه في الدول الهشة في منطقة أفريقيا. وتمثل هدف الجلسة الإعلامية في تقديم مشروع الاستراتيجية والسعي إلى الحصول على ردود فعل الهيئات المكونة وتعليقاتها.

٣. وقدم السيد شويتمان عرضاً لمشروع الاستراتيجية، الذي شمل تعريفاً لمصطلح "الهشاشة"، والأساس المنطقي لالتزام منظمة العمل الدولية في الدول الهشة، وعملية تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات في إشارة إلى هذه المشاركة، ووصفاً لمجالات العمل التقنية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في الدول الهشة، وموجزاً للجوانب الإيجابية والجوانب غير المرغوب فيها لالتزام منظمة العمل الدولية في هذه البلدان. وقدم لمحة عامة عن التوجهات السياسية المقترحة، وطرائق وأهداف تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية المقترحة في المستقبل في الدول الهشة، أي تعزيز المؤسسات والآليات من أجل توفير العمالة الجيدة وأسباب الرزق وتعزيز الحماية الاجتماعية والنهوض بالإنصاف والحقوق في العمل.

٤. وأوضح الدكتور داكوستا أصول وأهداف المجموعة +G7 التي وقعت معها منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم في آذار/ مارس ٢٠١٤. وقدم بإيجاز "الصفقة الجديدة" للالتزام في الدول الهشة، التي تتضمن "أهداف السلام وبناء الدولة" الخمسة، التي دعا أحدها إلى بناء الأسس الاقتصادية من خلال استحداث الوظائف. وشدد الدكتور داكوستا على أن الدول الهشة لا تحتاج إلى مزيد من الموارد، بل إلى التزام طويل المدى وشراكات حقيقية من جانب الجهات المانحة. وأشاد بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، ودعا المنظمة إلى تعزيز دعمها إلى الدول الهشة بما يلزم من "الشجاعة والشغف والشراكة". وأكد أهمية تولي البلدان زمام المبادرة والحاجة إلى استخدام النظم الوطنية، على الرغم من أنها قد تكون ضعيفة. وأبلغ السيد داكوستا الجمهور بأن البرلمان في تيمور - ليشتي، وطنه الأصلي، اعتمد قراراً يُلزم بلده بتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

٥. وأشار السيد عباس إلى أن أي شكل من أشكال الهشاشة يؤثر سلباً للغاية على الشركاء الاجتماعيين. ودعا إلى انتهاج الإدارة السديدة على جميع المستويات كشرط أساسي للاستقرار وكأفضل وسيلة لمنع الهشاشة. ويضطلع الشركاء الاجتماعيون بدور مهم في ضمان هذه الإدارة السديدة، وبالتالي ينبغي أن تركز منظمة العمل الدولية على بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين، لا سيما ذوو الأوضاع الهشة منهم.

٦. وذكّر السيد أدجيا أنّ الهدف من بناء السلام اتسم بكونه أساسياً منذ نشأة منظمة العمل الدولية منذ تأسيسها بعيد الحرب العالمية الأولى. وبالاستناد إلى الملاحظات التي أبداها السيد علي عباس، أشار إلى أنّ منظمات الشركاء الاجتماعيين تواجه صعوبة في العمل على نحو سليم في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، وأنه يجري استخدامها أحياناً لأغراض سياسية. وشدد على أنّ للحوار الاجتماعي دوراً مهماً يضطلع به في إعادة السلام والاستقرار، وبالتالي دعا إلى بذل المزيد من الجهود لتقوية منظمات الشركاء الاجتماعيين. كما أشار إلى الصلة بين الهشاشة والبطالة والهجرة وتطرف الشباب. وأخيراً، وفي حين شدد على أهمية نشاط منظمة العمل الدولية في الدول الهشة، أعرب عن أسفه لعدم تواجد المنظمة في معظم تلك البلدان.

مناقشة الجلسة العامة

٧. أشار ممثل العمال من الكاميرون إلى أنّ الهشاشة غالباً ما تتجاوز الحدود الوطنية، وبالتالي من الأنسب التحدث عن "مناطق" أو أقاليم هشة واعتماد نهج إقليمي فرعي.

٨. ولاحظ ممثل أصحاب العمل من السودان أنّ السلام وخلق فرص العمل ظاهرتان متكافلتان. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج استحداث فرص العمل إلى استثمارات، والاستثمارات تتطلب استقراراً. ولمنظمات أصحاب العمل دورٌ مهم تضطلع به في هذا الصدد وهي تستحق بالتالي المزيد من دعم منظمة العمل الدولية.

٩. وسأل ممثل عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال في أفريقيا ما إذا كانت منظمة العمل الدولية تنفذ برامجها في الدول الهشة بالتآزر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار أيضاً إلى أنّ تغير المناخ يمكنه أن يفاقم من الهشاشة في بعض الأقاليم في أفريقيا.

١٠. وأكد ممثل العمال من جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد على أهمية الحوار الاجتماعي في الأوضاع الهشة، بما في ذلك إرساء المؤسسات الوطنية للحوار الاجتماعي.

١١. وأشار ممثل العمال من المغرب إلى أنّ الهشاشة ليست حالة دائمة وأنّ الهشاشة في أفريقيا مردها بشكل جزئي للماضي الاستعماري للقارة. ودعا إلى اتخاذ تدابير وقائية واستباقية لمنع البلدان والأقاليم من أن تصبح هشة.

١٢. وبسبب ضيق الوقت، ختم الرئيس المناقشة العامة على الرغم من مطالبة العديد من المندوبين الآخرين أخذ الكلمة. ورداً على مسألة أثارها أحد المشاركين، طلب من السيدة بيرار عوض، مديرة إدارة سياسة العمالة في مكتب العمل الدولي، أن تشرح العملية التي تفضي بمؤتمر العمل الدولي إلى مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١) لمنظمة العمل الدولية في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. وشدد الدكتور داكوستا في رده المقتضب على أهمية إدارة الأموال العامة والموارد الطبيعية في الدول الهشة إدارة سليمة، إذ إنّ استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير منظم قد يسهم في الهشاشة. وأشاد مرة أخرى بالشراكة القوية بين مجموعة G7+ ومنظمة العمل الدولية، وأعرب عن أمله في توطيد هذه الشراكة في المستقبل.

الملحق الثالث

جلسة إعلامية بشأن استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الإنمائي

الإيذان بحقبة جديدة من التعاون الإنمائي

١. باعتماد برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصبح العمل اللائق هدفاً عالمياً تقوم عليه عدة أهداف أخرى للتنمية المستدامة. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم مؤخراً، سرى في صفوف صانعي السياسات شعور متزايد بالوضع الملحّ لتوفير وظائف جيدة تترافق مع الحماية الاجتماعية واحترام الحقوق في العمل، وذلك بغية تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والقضاء على الفقر. واتسقت هذه الشواغل على نحو جيد مع المجالات الجوهرية التي حددتها الهيئات المكونة، باعتبارها ملحة بصورة خاصة لأفريقيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بإضفاء السمة المنظمة على الاقتصاد غير المنظم وتعزيز المنشآت المستدامة وإرساء أرضيات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتحقيق العمل اللائق في الاقتصاد الريفي.

٢. وفي الوقت نفسه، كان السياق العالمي للتعاون الإنمائي يشهد تغيراً جذرياً. فإلى جانب اعتماد برنامج عمل أديس أبابا وبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، برزت أساليب جديدة لتمويل التعاون الإنمائي والشراكات.

٣. ومن هذا المنظار، وبالتشاور الكامل مع مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، جرى وضع استراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن التعاون الإنمائي (٢٠١٥-٢٠١٧)، واتسمت بزيادة التركيز وإعادة التشديد على الفعالية وتحديث تنمية القدرات والشراكة ونهُج حشد الموارد. وسوف تطبَق هذه الأسس في كافة الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في مجال التعاون الإنمائي.

٤. **التركيز على الأولويات:** من شأن منظمة العمل الدولية، في انتقالها إلى تركيز أكبر ونتائج أقل، أن تصبح أسرع تحركاً وأفضل قدرة على تركيز اهتمامها على المجالات التي كان لها أشد التأثير على أكبر عدد من الناس أو التي حققت نتائج أكثر ترسخاً وأطول أثراً. ومن شأن البرامج الرائدة أن تمكّن المنظمة من العمل على نحو أكثر نجاعة والارتقاء بأثر الجهود التي تبذلها في مجال التعاون الإنمائي. وقد نُفذ التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان التي تواجه الهشاشة وأزمات العمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية.

٥. **الفعالية من أجل التأثير:** جرت إدارة التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية لتحقيق الدراية في النتائج والتكاليف والقيم. وتحقق ذلك من خلال الاعتماد على النُظم والخبرات الوطنية في عمليات المنظمة في مجال التعاون الإنمائي ومن خلال السعي لتحقيق مبادئ القيمة مقابل المال. ويشكل تحسين سبل الحصول على البيانات المتعلقة بالشركاء الإنمائيين لمنظمة العمل الدولية وإنفاق المنظمة (من حيث المكان والزمان والكيفية) جزءاً من الجهود التي بذلتها المنظمة تحقيقاً للشفافية. كما ساعدت استثمارات منظمة العمل الدولية في بناء قدرات الموظفين في الميدان وفي المقر على تحقيق زيادة الفعالية.

٦. **تطوير القدرات من أجل التغيير السياسي:** كان تطوير القدرات أمراً حاسماً بالنسبة إلى استدامة عمليات التعاون الإنمائي، إذ وضع الهيئات المكونة في موضع يمكّنها من التأثير على السياسات الوطنية. وبالتالي، من شأن البرامج المخصصة لبناء القدرات وانتهاج نهج شمولي يتناول الكفاءات التقنية والتنظيمية والمؤسسية في وقت واحد، أن يمكّن الهيئات المكونة والجهات الفاعلة الأخرى في عالم العمل من ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات وطنية قابلة للتحقيق. ويقدم مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو دراية عريقة ونهجاً ومسارات تعليمية ابتكارية. وشكلت النُهج التصاعدية وتلك القائمة على الاحتياجات، عاملاً حيوياً في استدامة الأثر. وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية أمرٌ حاسم في تتبع مسار الإنجازات المحققة. ومنظمة العمل الدولية على أهبة الاستعداد للمشاركة في بذل هذا الجهد.

٧. **تقاسم الموارد والشراكات:** بفضل تقاسم التمويل والخبرات والمعارف وغير ذلك من الموارد مع شركاء التنمية، أصبح تحقيق المزيد أمراً ممكناً. ففي عام ٢٠١٤، تلقت منظمة العمل الدولية مبلغ ٢٦٩ مليون دولار أمريكي بمثابة تمويل طوعي من جانب شركاء التنمية، كان ٣٢ مليون دولار أمريكي منها بمثابة موارد أساسية غير مرصودة بالكامل. وفي السنوات الماضية، بلغ التمويل الطوعي في المتوسط ٤٣ في المائة من إجمالي موارد منظمة العمل الدولية.

٨. وقد دخلت منظمة العمل الدولية في شراكة مع الجهات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني، ومع الشركاء الاجتماعيين على المستوى العالمي والوطني والمحلي. وكان تمويل التنمية المحلية آخذاً في التزايد مع قيام المزيد من الدول الأطراف بتخصيص ما لديها من موارد لإرساء شراكة مع منظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية كامل دعمها للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

٩. وفي أفريقيا، بيّنت المساهمات الطوعية في التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية تنوعاً متزايداً مع الشركاء الوافدين الجدد. وعلى وجه الخصوص، أظهر تمويل التنمية المحلية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، إمكانيات واعدة من الممكن زيادة تعزيزها بالتعاون مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

التعاون الإنمائي في صميم تحقيق العمل اللائق

١٠. من شأن التعاون الإنمائي أن يكون في صميم تحقيق نتائج العمل اللائق في أفريقيا ضمن إطار إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة وبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وكما أشير إليه في تقرير المدير العام، تشكل البرامج القطرية للعمل اللائق الوسائل الرئيسية لحشد الموارد وإرساء الشراكات. ومن شأن الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول الأعضاء لتجاوز المشاريع الفردية الممولة من الجهات المانحة وصولاً إلى تنفيذ مختلف الأطر السياسية على المستوى الوطني وتعزيز تركيز منظمة العمل الدولية على الملكية الوطنية للبرامج والمشاريع وبناء المؤسسات، فضلاً عن إعادة توجيه منظمة العمل الدولية من أجل تعاون أفضل في وضع البرامج، أن تؤدي إلى تغيير تحويلي ونتائج مستدامة للعمل اللائق على المستوى الوطني.